مجلة البحث العلمي الإسلامي



مجلّة إسْلاميّة علميّة محكّمة

(تصدر كل ستة أشهر مؤقتًا)

السنة الثامنة العدد الواحد والعشرون ٢٧/محرم/١٤٣٣هـ، الموافق ٢٢/١٢/٢٠١١م

المراسلات: لبنان – طرابلس ص.ب 208
تلفاكس: 009616471788
:بريد إلكتروني
albahs_alalmi@hotmail.com

الحوالات المصرفية باسم
مجلة البحث العلمي الإسلامي
بنك البركة - لبنان - طرابلس
حساب رقم: 13903

أعضاء الهيئة الاستشارية

قواعد النشر في المجلة

إتاحة في الفرصة للإفادة من أبحاث العلماء والباحثين ، فإن إدارة المجلة ترحب بنشر الأبحاث وفق الشروط التالية :

١ ـ أن يكون البحث متخصصاً في مسألة من المسائل العلمية ، أو قضية من القضايا الإسلامية النازلة .

٢ ـ أن يتسم البحث بالأسلوب العلمي ، وفق قواعد وأسس البحث العلمي ، مع التوثيق وعزو المصادر ، وتخريج الآيات والأحاديث .

٣ ـ أن يكون البحث جديداً غير منشور سابقاً ، ولا مستلاً من رسالة الباحث العالِمية ـ الماجستير ـ ، أو العالِمية العالية ـ الدكتوراه ـ .

٤ ـ أن لا تقل عدد صفحات البحث عن ١٦ صفحة ، ولا تزيد عن ٤٨ من حجم الورق (A٤) مقياس الكلمة (١٦) .

٥ ـ إرسال البحث على عنوان المجلة في قرص مدمج على برنامج (Microsoft-Word) وبخط (Traditional Arabic) .

٦ ـ إرفاق ملخص عن البحث باللغة الإنكليزية ، لا يزيد عن صفحتين .

٧ ـ إرفاق نسخة عن سيرة الباحث الذاتية ، مع كتابة العنوان بالتفصيل .

٨ ـ يخضع البحث قبل نشره للتحكيم ، ويتمّ إبلاغ الباحث بالنتيجة .

ملاحظات

❋ لا يلزم من تسليم البحث وإيصاله إلى إدارة المجلة اعتماده ونشره .

❋ لا تلتزم إدارة المجلة بإعادة البحث الذي لم ينشر إلى كاتبه .

❋ إن نشر البحث في مجلة البحث العلمي، لا يعني بالضرورة تبنيه، ويبقى تعبيراً عن رأي كاتبه .

المحتويات

الصفحة: ٥ — **الافتتاحية**
بقلم رئيس التحرير

الصفحة: ١١ — **الهدي النبوي في العِشرة الزوجية**
بقلم فضيلة الشيخ الدكتور
سعد بن عبد الله البريك

الصفحة: ٤٣ — **جهود فقهاء الحنابلة**
بقلم الدكتور إسماعيل غازي مرحبا

الصفحة: ٩٧ — **المجهول عند الإمام الشافعي**
بقلم أ. د. نافذ حسين حماد

الافتتاحية

بقلم: رئيس التحرير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فيصادف صدور العدد الحادي والعشرين من مجلة البحث العلمي الإسلامي مناسبات عديدة، منها:

١- الانتهاء من عام هجري مضى، والدخول في عام هجري جديد، وحري بالمسلم أن يقف مع إطلالة العام الهجري الجديد وقفةً مع نفسه، يراجع فيها تاريخَ سنةٍ ماضية، ويرسم لنفسه معالم تاريخ جديدٍ مستفيدًا مما مضى، ومستدركًا لتقصيره فيه، متبصرًا بحال الزمن وخصائص الوقت، وأن ما مضى منه لا يعود.

٢- الدخول في شهر الله المحرَّم، وهو من أشهر الله الفاضلة التي حثَّنا على اغتنامها رسول الله ﷺ بقوله: «**أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرَّم، وأفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل**» [رواه مسلم (١١٦٣)].

٣- يوم العاشر من المحرَّم، وهو اليوم الذي أغرق الله فيه فرعونَ وجنودَه، ونجّى الله موسى ومن معه، فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قدم رسول الله ﷺ المدينة، فوجد اليهود يصومون عاشوراء، فسُئلوا عن ذلك؟ فقالوا: هذا اليوم الذي أظهر الله فيه موسى وبني إسرائيل على فرعون، فنحن نصومه تعظيمًا له، فقال النبي ﷺ: «**نحن أولى بموسى منكم**» فأمر بصومه. [رواه البخاري (٤٧٣٧)، ومسلم (١١٣٠)].

وفي رواية، قالوا: هذا يوم عظيم أنجى الله فيه موسى وقومه، وغرَّق



فرعون وقومه، فصامه موسى شكرًا. [جزء من حديث رواه مسلم].

وكان صيام عاشوراء في أول الأمر - قبل أن يُفرض رمضان - واجبًا، فلما فُرض رمضان تُرك الوجوب وبقي الاستحباب، إلا أن النبي ﷺ أراد منا أن نخالف اليهود في صيام عاشوراء، فقال ﷺ: «**لئن بقيت إلى قابل لأصومنّ التاسع**» [رواه مسلم (١١٣٤)].

ولكن قدَّر الله أنه لم يأتِ العام المقبل حتى توفي رسول الله ﷺ. وقد فهم الصحابة رضي الله عنهم ضرورة مخالفة اليهود في صيامنا لعاشوراء، فعن الحكم بن الأعرج قال: انتهيت إلى ابن عباس رضي الله عنهما وهو متوسد رداءَه في زمزم، فقلت له: أخبرني عن صوم عاشوراء، فقال: «**إذا رأيت هلال المحرَّم، فاعدد وأصبح يوم التاسع صائمًا**» قلت: هكذا كان رسول الله ﷺ يصومه؟ قال: «**نعم**». [رواه مسلم (١١٣٣)].

٤- وفي يوم العاشر من المحرَّم يصادف مقتل ابن بنت رسول الله ﷺ الحسين بن علي رضي الله عنهما، ابن فاطمة الزهراء سيدة نساء أهل الجنة رضي الله عنها، وقد غدر به شيعة أهل العراق بعدما بايعوه، وأرسلوا الرسائل إليه بذلك، حتى اجتمع عنده اثنا عشر ألف كتاب[1]، ولكن شيعة العراق نقضوا بعد ذلك بيعته، وأخفروا ذمته، وأسلموه إلى خصمه، وقد قال الحسين رضي الله عنه لأصحابه - بعد أن وصله خبر مقتل مسلم بن عقيل رحمه الله -: «إنه قد أتانا خبر فظيع، قتل مسلم بن عقيل، وهانئ بن عروة، وعبد الله بن يقطر، وقد خذلنا شيعتنا، فمن أحب منكم الانصراف فلينصرف في غير حرج ليس عليه ذمام» فتفرق الناس عنه ممن اتبعوه طمعًا في مغنم وجاه، حتى بقي في أهل بيته وأصحابه ممن اختاروا ملازمته عن يقين وإيمان[2].

---

(١) انظر: منتهى الآمال في تاريخ النبي والآل (١/ ٤٣٠) الدار الإسلامية بيروت سنة ١٤١٤هـ.

(٢) المصدر السابق (١/ ٤٦٢)، وانظر أيضًا: المجالس الفاخرة لعبد الحسين الموسوي (ص٨٥) ودائرة المعارف الشيعية (٨/ ٢٦٤).

وقد كان هذا الأمر مشهورًا بين الصحابة والتابعين، حتى إن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عندما سأله رجل من أهل العراق عن حكم دم البعوض يصيب الثوب، قال له ابن عمر رضي الله عنهما: «انظروا إلى هذا يسأل عن دم البعوض وقد قتلوا ابن رسول الله ﷺ، وسمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن الحسن والحسين هما ريحانتاي من الدنيا**»» [رواه البخاري (٣٧٥٣)، والترمذي (٣٧٧٠)].

وقد كان مقتل الحسين رضي الله عنه يوم الجمعة، يوم عاشوراء، سنة إحدى وستين، وله أربع وخمسون سنة وستة أشهر ونصف شهر(١).

موقف أهل السنة من مقتل الحسين رضي الله عنه :

أما موقف أهل السنة من مقتل الحسين رضي الله عنه، فيلخصه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله حيث يقول: «وقد أكرمه الله بالشهادة في هذا اليوم، وأهان بذلك من قتله أو أعان على قتله، أو رضي بقتله، وله أسوة حسنة بمن سبقه من الشهداء، فإنه وأخوه سيدا شباب أهل الجنة، وكان قد تربيا في عز الإسلام، ولم ينالا من الهجرة والجهاد والصبر على الأذى في الله ما نال أهل بيته، فأكرمهما الله تعالى بالشهادة تكميلًا لكرامتهما، ورفعًا لدرجتهما.

وقتله مصيبة عظيمة، والله قد شرع الاسترجاع عند المصيبة بقوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ١٥٥ ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتۡهُم مُّصِيبَةٞ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ ١٥٦ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ صَلَوَٰتٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَرَحۡمَةٞۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُهۡتَدُونَ ١٥٧﴾ [البقرة]»(٢).

اعتقاد أهل السنة والجماعة عقوبة قاتل الحسين رضي الله عنه :

ويعتقد أهل السنة والجماعة أن الله سبحانه أكرم الحسين بالشهادة، وأهان من قتله، أو أمر بقتله، أو أعان على قتله، وتروي مصادر أهل السنة

---

(١) البداية والنهاية لابن كثير (٦/ ٦١٦) دار المعرفة بيروت.

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٥١١).

والجماعة الروايات التي تثبت إكرام الله للحسين رضي الله عنه، والانتقام من قاتله، فعن عمارة بن عمير قال: لما جيء برأس عبيد الله بن زياد، نُضدت في المسجد في الرحبة، فانتهيت إليهم وهم يقولون: قد جاءت قد جاءت، فإذا حية جاءت تخلل الرؤوس حتى دخلت في منخري عبيد الله بن زياد، فمكثت هنيهة ثم خرجت، فذهبت حتى تغيبت، ثم قالوا: قد جاءت قد جاءت، ففعلت ذلك مرتين أو ثلاثًا. [رواه الترمذي (٣٧٨٠) وصححه الألباني].

موقف أهل السنة والجماعة من إقامة المآتم:

ومع محبة أهل السنة والجماعة للحسين رضي الله عنه المحبة العظيمة، واعتقادهم فيه وفي أخيه الحسن رضي الله عنه، أنهما شيدا شباب أهل الجنة، وأن حبهما إيمان، وبغضهما نفاق وطغيان، إلا أن أهل السنة يلتزمون في الحزن بوصية رسول الله ﷺ، فلا يحدّون على ميت أكثر من ثلاثة أيام.

فعن أم عطية رضي الله عنها عن النبي ﷺ قالت: «كنا ننهى أن نُحِدَّ على ميت فوق ثلاث، إلا على زوج أربعة أشهر وعشرًا». [رواه البخاري (٣١٣)، ومسلم (٦٦)]. وقد توفي رسول الله ﷺ وهو سيد ولد آدم، ولم تفعل له الأمة مأتمًا يعاد كل عام، وكذلك الصّدّيق رضي الله عنه بعده، وكذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه قُتل شهيدًا وهو صائم يصلي في المحراب صلاة الفجر، وحُصر عثمان رضي الله عنه في داره وقُتل بعد ذلك شهيدًا، وقُتل علي بن أبي طالب رضي الله عنه شهيدًا بعد صلاة الفجر، وهو خير من الحسين رضي الله عنه، ولم يُفعل له شيء من ذلك.

فالواجب اتباع ما جاء به النبي ﷺ، وترك البدع، ومنها: النياحة، واللطم، وشق الرؤوس، وضرب الخدود، وترك تهييج الناس بذكر المشاهد الحزينة، وقد مضت تلك الفئة، ومضى ذلك الزمان بعجره وبجره، وقد قال تعالى: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٣٤﴾﴾ [البقرة].

نسأل الله العظيم أن يرد المسلمين إلى دينهم، ويجمع صفهم على حب النبي ﷺ، وآل بيته، وأصحابه أجمعين، ويهديهم للتمسك بالكتاب الكريم والسنة النبوية، وما كان عليه سلف هذه الأمة، فإن الخير كل الخير في اتباع من سلف، والشر كل الشر في ابتداع من خلف.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.








١

الهدي النبوي في العشرة الزوجية

بقلم

فضيلة الشيخ الدكتور سعد بن عبد الله البريك (١)

(١) داعية إسلامي، خطيب وإمام مسجد بالرياض، له عدد من المحاضرات والندوات، زار عدداً كبيراً من دول العالم الإسلامي وأوروبا في الدعوة إلى الله، وله مشاركات في وسائل الإعلام المسموعة والمرئية.






مُقَـدّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبي الرحمة نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد،

فإن للعشرة الزوجية في السنة النبوية، اهتماماً بالغاً، ومجالاً رحباً، وذلك أنَّ في انتظام الحياة الزوجية بقاءَ الأسرة واستمرارها، ولا يتمّ ذلك إلا إذا أحسن كلّ من الشريكين معاملته للشريك الآخر، وأدَّى ما عليه من واجبات في مقابل ما له من حقوق، مع مراعاة عدم إرهاق الطرف الآخر فيها .

ولما كان النبي ﷺ قد بيَّن أحكام العشرة الزوجية، بفعله تارةً من خلال حسن علاقته مع زوجاته وقوله تارةً أخرى من خلال توجيهه للأمة ـ، رأيت أن أكتب في هذا الموضوع ، التماساً لبيان حسن العشرة من هديه ﷺ، ومساهمة في تقديم مادة علمية مهمة لأصول الأسرة الإسلامية، لعلها تكون سبباً في تقويم العلاقة بين الزوجين، ونوراً تضيء الطريق للزوجين نحو مستقبل وارفٍ للحياة الأسرية .

وقد قسّمت البحث إلى : تمهيد ومبحثين وخاتمة .

والله أسألُ أن ينفع به بتحقيق الغرض من كتابته، فإنه وليّ ذلك والقادر عليه.








تمهيد
بيان أهمية البحث في هذا الموضوع

تظهر أهمية البحث في هذا الموضوع من خلال النقاط التالية :

١ يطرح الحلول لكثرة الخلافات الزوجية التي ربما قادت إلى تدمير الأسرة .

٢ يحفظ للمجتمع استقراره وللأمة قوتها، فالأسرة المستقرة مصنعٌ للأجيال، وفي انهيارها انهيار للمجتمع كله .

٣ يساعد على تحقيق ما يطمح إليه الزوجان من سعادة على ضوء هدي النبي ﷺ لقوله تعالى : ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُواْ﴾ [النور : ٥٤] .

ولا يخفى أن الهدي النبوي جزء من الرسالة المحمدية، وفيه من الشمول والكمال والعصمة ما يجعل اتباعه حتم واجب قال تعالى : ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾﴾ [النجم : ٣ ٤].








المبحث الأول
التوجيهات النبوية في العشرة الزوجية

إن التوجيهات النبوية في العشرة الزوجية تبدأ من الوقت الذي يبدأ فيه الرجل بالبحث عن الزوجة . فمن ذلك:

١- حسن اختيار الشريك، سواء كان زوجاً أو زوجة، وهذا أمر مهم جداً في توطيد السعادة بين الزوجين . ولِذا أرشد النبي ﷺ إلى معيار كفيل بتحقيق ذلك وهو : الدين والخلق.

فعندما يبدأ الزوج بالبحث عن زوجة يأتي التوجيه النبوي لإرشاده إلى المواصفات المطلوبة في المرأة . عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «**تُنْكَح المرأة لأربع : لمالها ولحسبها وجمالها ولدينها فاظفر بذات الدين تربت يداك**».[١]

ومع بُعْدِ الناس عن هذا الهدي النبوي في اختيار المرأة بات المعيار هو الوظيفة والراتب، أو القبيلة، أو الجمال أو المكانة الاجتماعية دون النظر إلى شرط التدين الذي علّق النبي ﷺ التوفيق عليه !! فوقعت كثير من المشاكل الأسرية.

وفي المقابل أرشد النبي ﷺ وليّ المرأة أن يُحسِنَ اختيار الرجل المناسب لموليته.

قال ﷺ: «**إذا أتاكم من ترضون خلقه ودينه فزوّجوه، إلا تفعلوا تكن فتنة**

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٥٠٩٠) في كتاب النكاح، (باب الأكفاء في الدين) . ومسلم في صحيحه (١٤٦٦) في كتاب الرضاع، (باب استحباب نكاح ذات الدين) .



في الأرض وفساد عريض».[(١)]

لكن المؤسف هو أن السؤال بات يتركز على وظيفة الزوج ومكانته الاجتماعية ويتم قبوله بناء على ذلك ولو كان مقصراً في دينه أو غير مرضي في أخلاقه.

٢- ومن الهدي النبوي قبل الزواج : رؤية الخاطب لمخطوبته . وهذا من أسباب المودّة بين الزوجين . قال النبي ﷺ للمغيرة بن شعبة رضي الله عنه وقد خطب امرأة: «**انظر إليها، فإنه أحرى أن يُؤدَم بينكما**».[(٢)]

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : كنت عند النبي ﷺ فأتاه رجل، فأخبره أنه تزوّج امرأة من الأنصار، فقال له رسول الله ﷺ «**أنظرت إليها**» قال : لا ، قال : «**فاذهب فانظر إليها، فإن في أعين الأنصار شيئاً**».[(٣)]

والبعض إزاء هذا الأمر على طرفين:

فبعض الآباء يرى أن رؤية الخاطب لابنته أو موليته أمراً معيباً.

وفرّط آخرون، فمكّنوا الخاطب من الخلوة بالمخطوبة وربما تساهلوا إلى درجة السماح له بالخروج معها.

وكلّ ذلك قبل عقد النكاح، ممّا أسفر عن محاذير وقع ضحيتها الفتاة الضحية والأب المفرّط.

٣- ومن الهدي النبوي في العشرة الزوجية : عدم المغالاة في المهور

---

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه (١٩٦٧) في كتاب النكاح، (باب الأكفاء) . وانظر السلسلة الصحيحة (١٠٢٢).

(٢) أخرجه النسائي في سننه (١٠٨٧) في كتاب النكاح، (باب ما جاء في النظر إلى المخطوبة). وانظر السلسلة الصحيحة (٩٦).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (١٤٢٤) في كتاب النكاح، (باب ندب النظر إلى وجه المرأة وكفيها لمن يريد تزوّجها) .

وحفلات الزواج . قال ﷺ: «**خير الصداق أيسره**».[١]

وعن عائشة رضي الله عنها لما سُئلت : كم كان صداق رسول الله ﷺ، قالت : كان صداقه لأزواجه ثنتي عشرة أوقية ونَشّاً. [٢]

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: ما علمت رسول الله ﷺ نكح شيئاً من نسائه، ولا أنكح شيئاً من بناته، على أكثر من ثنتي عشرة أوقية». [٣]

فالتوسط في المهر، وعدم الإفراط في نفقات الزواج من أسباب السعادة الزوجية، لأن الرجل الذي أُثقِل كاهلُه بجمع نفقات الزواج الباهظة، أو تكبّد ديوناً ينوء بثقلها زمناً طويلاً، سوف يُحمَّل الزوجة ووليّها مسؤولية ذلك إذا ساءت ظروفه، أو سجن لعجزه عن السداد، أو عند وقوع خلاف بسيط ربما يتحول مشكلة كبيرة إذا شعر الزوج أن المرأة لا تقدر تضحياته التي تحمّلها لأجلها.

أما إن تمّ الزواج، بمهر ميسَّر ونفقات معقولة، فإن ما يراه الزوج من إحسان وليّ زوجته إليه بتخفيف المهر وتقليل تكاليف الزواج، يجعله ممتناً له، محاولاً مكافأة ذلك بالإحسان إلى الزوجة.

٤- ومن الهدي النبوي في العشرة الزوجية : غضّ الطرف عمَّا يصدر من الطرف الآخر من أخطاء وتذكُّر محاسنه، فإن هذا يغطي النقص ويجبره . قال ﷺ: «**لا يفرك** أي : لا يبغض **مؤمنٌ مؤمنة، إن كرِهَ منها خُلُقاً رضي منها آخر**» أو قال : «**غيره**».[٤]

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك (٢٧٤٢) وصححه الألباني في صحيح الجامع (٣٢٧٩) .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (١٤٢٦) في كتاب النكاح، (باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد، وغير ذلك من قليل وكثير) .

(٣) أخرجه الترمذي في سننه (١١١٤) في كتاب النكاح، (باب ٢٣) . وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه (١٤٦٩) في كتاب الرضاع، (باب الوصية بالنساء) .



والنساء مثل الرجال في هذا.

٥- ومن الهدي النبوي في العشرة الزوجية : ألا تصوم تطوعاً وهو حاضر إلا بإذنه . عن عائشة رضي الله عنها عن رسول الله ﷺ: « **لا تصم المرأة وبعلها شاهد إلا بإذنه** ».[(١)]

فصيام التطوع قد يُفَوِّت على الزوج كمال الاستمتاع بزوجته، فإن رضي به فقد أسقط حقّه باختياره، وهذا إنما يكون في الصيام النافلة دون الواجب.

٦- ومن الهدي النبوي في العشرة الزوجية : المعاملة بالرفق . وقد أوصى رسول الله ﷺ بالنساء بقوله : « **رويدك بالقوارير** ».[(٢)] وقال : « **استوصوا بالنساء خيراً** ».[(٣)]

وقال ﷺ لعائشة رضي الله عنها: « **عليك بالرفق، إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه، ولا ينزع من شيء إلا شانه**».[(٤)]

والرفق هو الأساس في حلّ المشكلات التي يمكن أن تحدث بين الزوجين.

فلا تكاد أسرة تسلم من مشكلة لسبب أو لآخر وهذا أمر متوقع، فحتى البيت النبوي حصل فيه شيء من هذا، وهذا من تمام التشريع ومن الحكمة في إرسال الرسل، ولتعرف الأمة سنة المصطفى ﷺ وهديه عندما تحدث مثل هذه المشكلات، لتقتدي الأمة به وتتأسى بهديه.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٥١٩٢) في كتاب النكاح، (باب صوم المرأة بإذن زوجها تطوعاً) . ومسلم في صحيحه (١٠٢٦) في كتاب الزكاة، (باب ما أنفق العبد من مال مولاه) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٦١٦١) في كتاب الأدب، (باب ما جاء في قول الرجل ويلك) . ومسلم في صحيحه (٢٣٢٣) في كتاب الفضائل، (باب رحمة النبي r للنساء، وأمر السّواق مطاياهنّ بالرفق) .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٥١٨٦) في كتاب النكاح، (باب الوصاة بالنساء) . ومسلم في صحيحه (١٤٦٨) في كتاب الرضاع، (باب الوصية بالنساء) .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه (٢٥٩٤) في كتاب البرّ والصلة والآداب، (باب فضل الرفق) .

عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان عند بعض نسائه، فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين بِصَحْفَةٍ فيها طعام، فضربت التي كان النبي ﷺ في بيتها يد الخادم فسقطت الصحفة، فانفلقت، فجمع النبي ﷺ فِلَقَ الصحفة، ثم جعل يجمع فيها الطعام الذي كان في الصحفة، ويقول : « **غارَتْ أُمُّكم** » ، ثم حبس الخادم حتى أتى بصحفة من عند التي هو في بيتها، فدفع الصحفة الصحيحة إلى التي كُسِرت صحفتها، وأمسك المكسورة في بيت التي كسرت فيه . والقصة معروفة وهي عند البخاري.(١)

فأعظم علاج للمشكلات الزوجية هو الأناة والحكمة، وما لم يقم الزوجان أو أحدهما بذلك فإن الأمر قد يتفاقم إلى ما لا تحمد عقباه.

وممّا يعين على هذا : عدم نقل المشكلات خارج البيت، لأن ذلك يوسع إطارها ويزيد اشتعالها، خصوصاً إذا علم بها أهل الزوجين، لأنهم قد لا يدركون أبعاد المشكلة وأسبابها، وغالباً ما يسمعون وجهة نظر طرف واحد، وهو خصم، والخصم لا يسمع كلامه إلا بحضور خصمه، وقد تأخذهم الحمية أو التهور إلى إيقاد نار العداوة أكثر، الأمر الذي يقضي على فرص علاج المشكلة.

٧- ومن هدي المعصوم في العشرة الزوجية : استشارة ذوي العقول والسعي في الإصلاح عند استفحال المشكلة بين الزوجين . قال تعالى: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِن يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا ﴿٣٥﴾ ﴾ [النساء : ٣٥] .

فالحكمان من أهل الطرفين إن توفرت لديهما النية الصادقة للإصلاح والعزيمة على رأب الصدع، مع الحكمة وبُعْدِ النظر من أسباب حلّ الخلافات الزوجية، ولِذا كان عمر t يشنّع على الحكمين إذا فشلا في الإصلاح بين الزوجين ويقول لهما لو صلحت نيتكما لوفقتما في سعيكما مستشهداً بقوله

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٥٢٢٥) في كتاب النكاح، (باب الغيرة) .



تعالى : ﴿إِن يُرِيدَآ إِصۡلَٰحٗا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيۡنَهُمَآ﴾ [النساء : ٣٥].

٨- ومن الهدي النبوي في العشرة الزوجية عدم إهانة الزوجة . قال ﷺ: «**ولا تضرب الوجه ولا تقبح**».(١)

فبعض الرجال باسم القوامة يكيل الشتائم والإهانات لزوجته أو يضربها، ثم يطالبها بأن تعاشره بالمعروف . عن عبد الله بن زمعة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: « **لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد ثم يجامعها في آخر اليوم** ».(٢)

٩- ومن الهدي النبوي في العشرة الزوجية : عدم إفشاء السر . فيجب على كل واحد من الزوجين أن يكتم ما يراه من صاحبه، أو يسمعه منه، وهذا أدب عام حثّ عليه الإسلام، ورغّب فيه وبخاصة ما يقع بين الزوجين ولِذا قال النبي ﷺ: « **إن من شرّ الناس عند الله منزلة يوم القيامة، الرجل يفضي إلى امرأته، وتفضي إليه، ثم ينشر سرّها** ».(٣)

١٠- ومن الهدي النبوي في العشرة الزوجية : التناصح بين الزوجين . فللتناصح دور كبير في الحياة الزوجية للارتقاء بها نحو الأفضل وعلاج ما قد يحدث من مشكلات أو تقويم الأخطاء بأسلوب هادئ بعيداً عن العنف والتجريح.

١١- ومن الهدي النبوي في العشرة الزوجية : التشاور بين الزوجين . فالتشاور وتداول الرأي بين الزوجين من الأمور المهمة، خصوصاً فيما يتعلق بشؤون البيت وتدبير أمر الأسرة، ومصالح الأولاد وحاجاتهم، فليس من

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٢١٤٢) في كتاب النكاح، (باب في حق المرأة على زوجها) . وقال الألباني في صحيح سنن أبي داود : حسن صحيح .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٥٢٠٤) في كتاب النكاح، (باب ما يكره من ضرب النساء) . ومسلم في صحيحه (٢٨٥٥) في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، (باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء) .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (١٤٣٧) في كتاب النكاح، (باب تحريم إفشاء سرّ المرأة) .

الحكمة أن يستبد الرجل برأيه ولا يلتفت إلى مشورة امرأته، بحجة أن استشارتها أو العمل برأيها قادح في رجولته ومنقص من قوامته.

دخل النبي ﷺ على أم سلمة غاضباً ممّا فعل أصحابه يوم الحديبية حيث أمرهم بالحلق والتحلل فكأنهم تحرجوا وتباطؤوا، فأشارت عليه أم سلمة أن يحلق هو أولاً، فأخذ الرسول ﷺ بمشورتها، فما كان من أصحابه إلا أن بادروا إلى امتثال أمره عليه الصلاة والسلام. (١)

وعلى الزوج أن يستمع إلى نقد زوجته بصدر رحب، فقد كان نساء النبي ﷺ يراجعنه في الرأي فلا يغضب منهن.(٢)

١٢- ومن الهدي النبوي في العشرة الزوجية: الصدق في المودة، وهذا ممّا لا تتمّ السعادة الزوجية إلا به، فتحبب كلٌّ من الزوجين إلى صاحبه وإظهار صدق المودة، وتراشق الكلمات الجميلة، ممّا تستقيم به أحوال الزوجين. وقد كان هذا هدي النبي ﷺ مع زوجاته رضي الله عنهن.

والحياة الزوجية التي يُفقد من قاموسها الكلمات الطيبة الجميلة، والعبارات الدافئة، تصبح حياة أشبه ما تكون بسجن يتطلع نازله ساعة الفرج لمغادرته.

١٣- ومن الهدي النبوي في العشرة الزوجية : التفاعل من الطرفين في وقت الأزمات كأن تمرض الزوجة أو تحمل فتحتاج إلى عناية حسّية ومعنوية من الزوج، أو يتضايق الزوج لسبب ما فيحتاج إلى عطف معنوي من الزوجة.

فالتألم لآلام الآخر له أكبر الأثر في بناء المودّة بين الزوجين وجعلهما أكثر

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٧٣١، ٢٧٣٢) في كتاب الشروط، (باب الشروط في الجهاد) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٥١٩١) في كتاب النكاح، (باب موعظة الرجل ابنته لحال زوجها) . ومسلم (١٤٧٩) في كتاب الطلاق، (باب في الإيلاء واعتزال النساء وتخييرهن، وقوله تعالى : ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيۡهِ﴾) .



قرباً ومحبة لبعضهم. عن عائشة رضي الله عنها قالت : رجع إلي رسول الله ﷺ ذات يوم من جنازة بالبقيع وأنا أجد صداعاً في رأسي وأنا أقول : وارأساه، قال : « **بل أنا يا عائشة وارأساه** »، ثم قال : « **وما ضرّك لو متّ قبلي فغسلتك وكفنتك وصليت عليك ثم دفنتك ؟** » . قلت : لكأني بك أن لو فعلت ذلك قد رجعتَ إلى بيتي فأعرستَ فيه ببعض نسائك . فتبسم رسول الله ﷺ.[١]

١٤- ومن الهدي النبوي في العشرة الزوجية : الملاطفة والمداعبة . أخرج مسلم في حديث عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله ﷺ يقبّل إحدى نسائه وهو صائم ثم تضحك.[٢] وأخرجه أحمد بلفظ آخر فقالت : أهوى إليّ رسول الله ﷺ ليقبلني، فقلت : إني صائمة، قال : « **وأنا صائم** »، قالت : فأهوى إليّ فقبلني.[٣]

وأرشد النبي ﷺ المرأة إلى نوع من ذلك في معاملة الرجل حين غضبه بقوله ﷺ: «**ألا أخبركم بنسائكم من أهل الجنة**» ، قالوا : بلى يا رسول الله، قال : « **كل ولود ودود إذا غضبت أو أسيء إليها أو غضب أي زوجها قالت هذه يدي في يدك لا أكتحل بغمض حتى ترضى** ».[٤]

ومن ذلك : الاحترام والتقدير المتبادل بين الزوجين . فإكرام المرأة وحسن معاشرتها دليل على كمال شخصية الرجل ونبله، وإهانتها علامة على الخسّة واللؤم . وكما قيل : ما أكرمهن إلا كريم وما أهانهن إلا لئيم .

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٥٦٦٦) في كتاب المرضى، (باب ما رُخص للمريض أن يقول : إني وجع أو وارأساه، أو اشتد بي الوجع). وابن حبان في صحيحه (٦٥٨٦) في كتاب التاريخ، (باب مرض النبي ﷺ) . واللفظ له .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (١٩٢٨) في كتاب الصوم، (باب القبلة للصائم) . ومسلم في صحيحه (١١٠٦) في كتاب الصيام، (باب بيان أن القبلة في الصوم ليست محرمة على من لم تحرّك شهوته) .

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (٦/ ١٣٤) وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٢١٩) .

(٤) أخرجه الطبراني في المعجم الصغير (١/ ٨٩) وانظر السلسلة الصحيحة (٢٨٧) .

والأجمل من هذا كله قبول العذر المتبادل كما قال أبو الدرداء رضي الله عنه لزوجه : إن أنا غضبت فرضني وإن أنت غضبت رضيتك وإلا فلن نصطحب .

وعين الرضا عن كل عيب كليلــة   كما أن عين السخط تبدي المساويا

وقال آخر :

وإذا الـحبيب أتـى بذنبٍ واحدٍ   جــاءت مــحاسنه بـــألف شفيع

ويجب الحذر من الإكثار من العتاب والملاحظة وكثرة التشكي والتبرم فإن هذا مُذهب للمودة منغص للسعادة :

إذا أردتِ صفاء العيش يا أملي   فجنبي الصدر آثار الحزازات
نحي الخلافات عند دنيا محبتنا   فالحب يذبل في أرض الخلافات
يا من تعاتبني والنفس عاشقة بلومها   وهـــي لـــم تـعـلـم بـغـايـاتـي
هل أصطفيك لنفسي إن بي شغفاً   إلى اصطفائك يا أحلى ابتساماتي
وكيف لا أصطفي من يستريح لها قلبي   ويـسـلـم مــن تـنـغـيـص آهـاتـي
بعض الأحبة عبء في محبتهم   وبعضهم خير عون في الملمات

١٥- ومن الهدي النبوي : نداء الزوجة بأحبِّ الأسماء إليها أو تصغيره من باب الترخيم، والترخيم هو إنقاص حرف أو زيادة حرف ليقع الاسم موقعاً جميلاً في قلب المرأة أو في قلب الزوج . فقد قال رسول الله ﷺ: «**يا عائش هذا جبريل يقرؤك السلام**».[(١)] وثبت أنه ﷺ قال لها : «**يا حميراء**».[(٢)]



(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٣٧٦٨) في كتاب فضائل الصحابة، (باب فضل عائشة رضي الله عنها) . ومسلم في صحيحه (٢٤٤٧) في كتاب فضائل الصحابة، (باب في فضل عائشة) .

(٢) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (٨/ ١٨١) . وانظر السلسلة الصحيحة (٣٢٧٧) . ومعنى حميراء : تصغير الحمراء، يريد البيضاء .






المبحث الثاني
حقوق الزوجين

لكل من الزوجين حقوق وعليه واجبات نذكرها باختصار .

أولاً : فمن حقوق الزوجة :

١- **النفقة** : فيجب على الرجل أن ينفق على زوجته من ماله وإن كانت ميسورة الحال، فيوفر لها الطعام والشراب والمسكن والملبس المناسب حسب وسعه وطاقته، بلا تقصير ولا إسراف، قال تعالى : ﴿**لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ۖ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ فَلْيُنفِقْ مِمَّآ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ۚ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا**﴾ [الطلاق: ٧]. وقال: ﴿**أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ وَلَا تُضَآرُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا۟ عَلَيْهِنَّ**﴾ [الطلاق: ٦].

عن حكيم بن معاوية القشيري عن أبيه رضي الله عنه قال : قلت : يا رسول الله ! ما حق زوجة أحدنا عليه ؟ قال : «**أن تطعمها إذا طعمتَ، وتكسوها إذا اكتسيت أو اكتسبت، ولا تضرب الوجه ولا تقبح** أي: لا تقل لها : قبحك الله **ولا تهجر إلا في البيت**».[١]

وقد رغّب النبي صلى الله عليه وسلم في النفقة على الزوجة والأبناء، فقال : «**دينار أنفقته في سبيل الله، ودينار أنفقته في رقبة، ودينار تصدقت به على مسكين، ودينار أنفقته على أهلك، أعظمها أجراً الذي أنفقته على أهلك**».[٢] وقال صلى الله عليه وسلم: «**إذا**

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٢١٤٢) في كتاب النكاح، (باب في حق المرأة على زوجها) . وقال الألباني في صحيح سنن أبي داود : حسن صحيح .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٩٩٥) في كتاب الزكاة، (باب فضل النفقة على العيال والمملوك، وإثم من ضيعهم أو حبس نفقتهم عنهم).



أنفق الرجل على أهله يحتسبها أي : يبتغي بها وجه الله ورضاه **فهو له صدقة**».[(١)]

وللزوجة أن تأخذ من مال زوجها من غير إذنه ما يكفيها، إذا قصّر في الإنفاق عليها وعلى أبنائها، شرط ألا تزيد عن حدّ الكفاية.

فعن عائشة رضي الله عنها أن هند بنت عتبة رضي الله عنها قالت : يا رسول الله، إنَّ أبا سفيان رجل شحيح، وليس يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم، فقال : « **خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف**».[(٢)]

وإذا أنفقت المرأة من مال زوجها من غير إفساد ولا إسراف، كتب لها صدقة عليه . عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ: «**إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها، غير مفسدة، كان لها أجرها بما أنفقتْ، ولزوجها أجره بما كسب**».[(٣)]

٢- **ومن حقّ الزوجة على زوجها : حسن العشرة** . فيجب على الرجل أن يدخل السرور على أهله، وأن يسعد زوجته ويلاطفها، لتدوم المودة، ويستمر الوفاق . قال تعالى : ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِۚ فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَيَجْعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء : ١٩] .

وقال ﷺ: «**خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي**»[(٤)]. فإن أحسن الرجل إلى زوجته أحسنت إليه، وجعلت حياته سعادة وهناء.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٥٥) في كتاب الإيمان، (باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحِسبة، ولكل امرئ ما نوى) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٥٣٦٤) في كتاب النفقات، (باب إذا لم ينفق الرجل فللمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها وولدها بالمعروف) . ومسلم في صحيحه (١٧١٤) في كتاب الأقضية، (باب قضية هند).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (١٤٢٥) في كتاب الزكاة، (باب من أمر خادمه بالصدقة ولم يناول بنفسه) . ومسلم في صحيحه (١٠٢٤) في كتاب الزكاة، (باب ما أنفق العبد من مال مولاه) .

(٤) أخرجه الترمذي في سننه (٣٨٩٥) في كتاب المناقب، (باب فضل أزواج النبي r) . وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي .

وقال ﷺ: «**الكلمة الطيبة صدقة**».(١) وقال النبي ﷺ لجابر رضي الله عنه: « **فهلا بكراً تلاعبها وتلاعبك؟**».(٢)

وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: ينبغي للرجل أن يكون في أهله مثل الصبي أي في الأنس والسهولة فإذا التمس ما عنده وُجد رجلاً.(٣)

كان أحدهم يقول لزوجته:

الصبا والجمال ملكُ يديْكِ — أيّ تاج أعز من تاجيكِ
نصب الحبُ عرشَه فسألنا — من تراها له فدلّ عليكِ
قتل الورد نفسه حسداً منكِ — وألقى دِماه في وجنتيكِ
والفراشات ولَّت الزهر لما — حدثتها الأنسام عن شفتيكِ

رأى رجل زوجته بدون كحل فسألها: لِمَ لَمْ تكتحلي؟ فقالت خشيت أن أشغل جزءاً من أجزاء عيني عن النظر إليك.

كن لزوجتك كما تحبّ أن تكونَ هي لك، فإنها تحبّ منك كما تحب منها. قال تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. قال ابن عباس رضي الله عنهما: إني أحبّ أن أتزين للمرأة كما أحبّ أن تتزين لي.(٤)

شاركها وجدانياً فيما تحب أن تشاركك فيه، زرْ أهلها وحافظ على علاقة المودة والاحترام معهم.

والناس في موضع العشرة طرفان مذمومان:

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٩٨٩) في كتاب الجهاد والسير، (باب من أخذ بالرّكاب ونحوه). ومسلم في صحيحه (١٠٠٩) في كتاب الزكاة، (باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كلّ نوع من المعروف).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٥٢٤٧) في كتاب النكاح، (باب تستحدُّ المغيبة وتمتشط الشعثة).

(٣) رواه الدينوري في المجالسة وجواهر العلم (٣/ ٤٣٠). وانظر السلسلة الضعيفة (١٠/ ١٦٤).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٤/ ١٩٦) في كتاب الطلاق، (باب (٢٧١) ما قالوا في قوله: ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾).



منهم من لا تعرف الرحمة والعطف إلى قلبه سبيلاً . قال ﷺ: «**استوصوا بالنساء، فإن المرأة خلقت من ضِلَع، وإن أعوج شيء في الضِّلَع أعلاه، فإن ذهبتَ تقيمه كسرته، وإن تركته لم يزل أعوج، فاستوصوا بالنساء**».[١]

ومنهم من يفرط في التساهل والتسامح حتى ينفلت زمام الأمور من يده ويعجز عن ضبط شؤون البيت.

ومن حسن المعاشرة : مساعدة الرجل زوجته في الأعمال المنزلية، وهذا هدي نبوي غفل عنه كثير من الناس، فقد كان النبي ﷺ يساعد أهله في المنزل . فإن عائشة رضي الله عنها لمّا سُئلت: ما كان النبي ﷺ يصنع في بيته؟ قالت: كان يكون في مهنة أهله تعني خدمة أهله فإذا حضرت الصلاة خرج إلى الصلاة.[٢]

ومن حسن المعاشرة : تبادل الهدايا ولو كانت رمزية قال ﷺ: « **تهادوا تحابوا**».[٣]

ومنها : النزهة القصيرة للترويح ولو لوقت قصير لها أثر كبير في إحياء المودة بين الزوجين . فقد سابق النبي ﷺ عائشة فسبقته لما كانت جارية، ثم سبقها بعد ذلك وقال : «**هذه بتلك السبقة**».[٤]

ومن حسن المعاشرة : إفساح المجال للمرأة للتعبير عن رأيها: فالحياة الزوجية مشاركة بين الزوجين، وإذا أعطى الرجل زوجته الفرصة لتعبر عن رأيها فيما يدور داخل بيتها، فإن هذا يجعل الحياة بين الزوجين يسيرة وسعيدة .

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٣٣٣١) في كتاب أحاديث الأنبياء، (باب خلق آدم وذريته) . ومسلم في صحيحه (١٤٦٨) في كتاب الرضاع، (باب الوصية بالنساء) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٧٦) في كتاب الأذان، (باب من كان في حاجة أهله فأقيمت الصلاة فخرج) .

(٣) أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٥٩٤) . وحسنه الألباني في إرواء الغليل (١٦٠١) .

(٤) أخرجه أبو داود في سننه (٢٥٧٨) في كتاب الجهاد، (باب في السَّبق على الرّجل) . وانظر السلسلة الصحيحة (١٣١) .

ويحسن بالرجل أن يحترم رأي زوجته، ويقدّره إذا كان صواباً، وإن خالف رأيه . وقفت زوجة عمر رضي الله عنه لتراجعه في أمر، فلما أنكر عليها ذلك، قالت: ولِمَ تنكر أن أراجعَك؟ فوالله إن أزواج النبي ﷺ ليراجِعْنه.(١)

٣- ومن حقوق الزوجة: تحصينها وإعفافها عن الحرام.

٤- ومن حقوق الزوجة: العدل سّيما إذا كان للرجل أكثر من زوجة، قال تعالى: ﴿**فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ**﴾ [النساء : ٣].

وقد حذّر النبي ﷺ من الجور وتفضيل واحدة على الأخرى، فقال : «**من كان له امرأتان، يميل لإحداهما على الأخرى، جاء يوم القيامة أحد شقيه مائل**».(٢)

وكان النبي ﷺ يعدل بين زوجاته، حتى إنه كان يقرع بينهن عند سفره.(٣)

ومن العدل بين الزوجات : العدل في الإنفاق على المأكل والمشرب،والملبس والمسكن، والعدل في المبيت، أما العدل في الجانب العاطفي، فأمر لا يملكه الإنسان، فقد يميل قلبه إلى إحدى زوجاته أكثر من ميله للأخرى على أن يكتم ذلك عن الأخريات ما استطاع، لكن هذا لا يبرر تفضيلها على غيرها في النفقة.

٥- ومن حقوق الزوجة : المهر، وقد سبق التنبيه على هذه المسألة .

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٥١٩١) في كتاب النكاح، (باب موعظة الرجل ابنته لحال زوجها) . ومسلم في صحيحه (١٤٧٩) في كتاب الطلاق، (باب في الإيلاء واعتزال النساء وتخييرهن، وقوله تعالى : ﴿وَإِن تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾)

(٢) أخرجه النسائي في سننه (٣٩٤٢) في كتاب عشرة النساء، (باب ميل الرجل إلى بعض نسائه دون بعض). وصححه الألباني في صحيح سنن النسائي .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٦٨٨) في كتاب الشهادات، (باب القرعة في المشكلة) . ومسلم في صحيحه (٢٧٧٠) في كتاب التوبة، (باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف) .

ثانياً : حقوق الزوج :

١- **القوامة** : قال تعالى : ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ﴾ [النساء : ٣٤].

فللرجل على المرأة حقّ القوامة، وعلى المرأة أن تستأذن زوجها في الخروج من بيته، أو الإنفاق من ماله، أو نحو ذلك . لكن البعض قد يسيء استعمال القوامة، فيمنع زوجته من الخروج، إذا كان لها عذر مقبول، كصلة الرحم أو قضاء بعض الحاجات الضرورية.

٢- **ومن حقوق الزوج : الطاعة في المعروف** . فإذا أمرها بمعصية، فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق . وقد بشّر النبي ﷺ المرأة المطيعة بالجنة فقال : « **إذا صلَّت المرأة خمسها، وصامت شهرها، وحصّنت فرجها، وأطاعت بعلها، دخلت من أيّ أبواب الجنة شاءت** ».(١)

٣- **ومن حقوق الزوج : عدم الامتناع منه إذا طلبها لحاجته** . قال ﷺ: « **إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه، فلم تأتِه، فبات غضبان عليها، لعنتها الملائكة حتى تصبح** ».(٢)

وذلك درءاً للفتنة وإعفافاً له عن الوقوع في الحرام . قال ﷺ: « **إن المرأة تقبل في صورة شيطان، وتدبر في صورة شيطان، فإذا أبصر أحدكم امرأة فليأتِ أهله، فإن ذلك يردّ ما في نفسه** ».(٣)

---

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٤١٦٣) في كتاب النكاح، (باب ذكر إيجاب الجنة للمرأة إذا أطاعت زوجها، مع إقامة الفرائض لله جلّ وعلا) . وصححه الألباني في صحيح الجامع (٦٦٠) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٣٢٣٧) في كتاب بدء الخلق، (باب إذا قال أحدكم آمين) . ومسلم في صحيحه (١٤٣٦) في كتاب النكاح، (باب تحريم امتناعها من فراش زوجها) .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (١٤٠٣) في كتاب النكاح، (باب ندب من رأى امرأة فوقعت في نفسه إلى أن يأتي امرأته أو جاريته فيواقعها) .

لكن لا طاعة للزوج في الجماع إذا كان ثمّة مانع شرعي يحول دون تلبية رغبته كالحيض والنفاس وصيام رمضان، أو نذر، أو قضاء ضاق وقته، أو أن تكون مُحْرِمَة بحج أو عمرة، أو الجماع في الدبر.

٤- **ومن حق الزوج : التزين له** . ولِذا أمر النبي ﷺ صحابته ألا يدخل أحدهم على زوجته فجأة عند عودته من السفر؛ حتى تتهيأ وتتزين له . عن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ نهى أن يَطْرُقَ الرجل أهله ليلاً.(١)

ويحسن بالمرأة أن تَتَعَرَّف الزينة التي يحبها زوجها، فتتحلّى بها، ويحسن بها أن تعرف ما لا يحبه فتتركه إرضاءً له.

٥- **ومن حق الزوج : أن تحافظ الزوجة على عرضه وماله** : فتصون عرضها عن الشبهات، وتحفظ مال زوجها فلا تبدده، ولا تنفقه في غير مصارفه الشرعية، فحسن التدبير نصف المعيشة.

وللزوجة أن تنفق من مال زوجها بإذنه كما مرّ معنا . عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ: « **إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها، غير مفسدة، كان لها أجرها بما أنفقت، ولزوجها أجره بما كسب**».(٢)

٦- **ومن حق الزوج على زوجته: الاعتراف بفضله** . فالرجل يسعى ويكدّ لينفق على زوجته وأولاده، ويؤمن لهم حياة هادئة هانئة بعيداً عن ذلّ السؤال، ويصونهم من كلّ مكروه وشرّ، ومن تمام الشكر أن تعترف المرأة بفضل زوجها العظيم عليها، والذي قال عنه النبي ﷺ: « **لو كنت آمراً أحداً أن يسجد لأحد، لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها**».(٣)

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (١٨٠١) في كتاب العمرة، (باب لا يطرق أهله إذا بلغ المدينة) . ومسلم في صحيحه (٧١٥) في كتاب الإمارة، (باب كراهة الطروق وهو الدخول ليلاً لمن ورد من سفر) .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) أخرجه الترمذي في سننه (١١٥٩) في كتاب الرضاع، (باب ما جاء في حق الزوج على المرأة) . وقال الألباني في صحيح سنن الترمذي (حسن صحيح) .



وقد حذَّر النبي ﷺ النساء أن يجْحَدْن فضل أزواجهن، فقال : « **أُريت النار فإذا أكثر أهلها النساء يكفرن** » . قيل : أيكفرن بالله ؟ قال : « **يكفرن العشير ويكفرن الإحسان ، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر، ثم رأت منك شيئاً، قالت : ما رأيت منك خيراً قط** ».(١)

٧- **ومن الحقوق الواجبة على المرأة : خدمة الزوج** . وهذه المسألة وإن وقع فيها خلاف بين أهل العلم، إلا أن القول الصحيح، أنّ خدمة الزوجة لزوجها واجبة .

فأساس العلاقة بين الزوج وزوجته هي المساواة في الحقوق والواجبات قال تعالى : ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ [البقرة : ٢٢٨]. فالآية تعطي المرأة من الحقوق مثل ما للرجل عليها .

والأساس الذي وضعه الإسلام للتعامل بين الزوجين هو أساس فطري وطبيعي، فالرجل أقدر على العمل والكدح والكسب خارج المنزل، والمرأة أقدر على تدبير المنزل وتربية الأولاد وتيسير أسباب الراحة المنزلية .

فيكلّف الرجل ما هو مناسب له، وتكلّف المرأة ما هو من طبيعتها، وبهذا ينتظم الأمر .

وقد جعل النبي ﷺ على فاطمة رضي الله عنها خدمة البيت، وجعل على عليّ رضي الله عنه العمل والكسب .

روى الشيخان أن فاطمة رضي الله عنها بنت النبي ﷺ أتت النبي ﷺ تشكو إليه ما تلقى في يديها من الرحاء وتسأله خادماً . فقال : « **ألا أدلكما على ما هو خير لكما من خادم ؟ إذا أويتما إلى فراشكما، أو أخذتما مضاجعكما**

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٩) في كتاب الإيمان، (باب كفران العشير، وكفر بعد كفر) . ومسلم في صحيحه (٩٠٧) في كتاب الكسوف، (باب ما عُرض على النبي r في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار) .

فكبّرا ثلاثاً وثلاثين، وسبّحا ثلاثاً وثلاثين، واحمدا ثلاثاً وثلاثين، فهذا خير لكما من خادم » .[١]

وعن أسماء رضي الله عنها قالت : كنت أخدم الزبير خدمة البيت، وكان له فرس، وكنت أسوسه، فلم يكن من الخدمة شيء أشدّ عليّ من سياسة الفرس، كنت أحتشّ له وأقوم عليه وأسوسه.[٢]

ففي هذين الحديثين ما يفيد بأن على المرأة أن تقوم بخدمة بيتها، كما أن على الرجل أن يقوم بالإنفاق عليها .

قال ابن القيم : (هذا أمر لا ريب فيه، ولا يصح التفريق بين شريفة ودنيئة، وفقيرة وغنية . فهذه أشرف نساء العالمين كانت تخدم زوجها، وجاءت الرسول ﷺ تشكو إليه الخدمة فلم يشكُها). اهـ.[٣]

وكان أزواج النبي ﷺ وأزواج أصحابه رضي الله عنهم يتكلّفن الطحين والخبز والطبخ وأشباه ذلك .

ومع ذلك نجد من النساء من ترهق زوجها، فتطالبه بخادمة مع قدرتها على خدمة المنزل مدفوعة بحبّ المباهاة أو التقليد الأعمى .

وهذا أحد أسباب المشاكل الأسرية، لما فيه من زيادة الأعباء على الزوج، خصوصاً إذا كانت حالته المادية محدودة، كما أن الفراغ الذي تعيشه الزوجة نتيجة عدم عملها في المنزل سيدفعها إلى طلبات وأمور تثقل كاهل الزوج، وتزيد من التصدّع في أسس الأسرة .

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٣١٨) في كتاب الدعوات، (باب التكبير والتسبيح عند المنام) . ومسلم في صحيحه (٢٧٢٧) في كتاب الذكر والدعاء، (باب التسبيح أول النهار وعند النوم) .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٢١٨٢) في كتاب السلام، (باب جواز إرداف المرأة الأجنبية إذا أعيت في الطريق) .

(٣) زاد المعاد لابن قيم الجوزية (٥/ ١٧١) .

وما يقال للزوجة، يقال للزوج، فلا يجوز له أن يكلّفها فوق طاقتها بل يجب أن يراعي قدرتها وطاقتها على العمل، وإن وجد أنها عاجزة عن الخدمة أخدَمَها إن كان مقتدراً .



خاتمة البحث

لقد بحثت في موضوع: الهدي النبوي في العشرة الزوجية، وتوصلت إلى النتائج التالية:

أولًا: إبراز أهمية الموضوع ببيان مساهمته في حفظ الأسرة، واستقرار المجتمع، وتحقيق ما يطمح إليه الزوجان.

ثانيًا: أن من التوجيهات النبوية في العشرة الزوجية:

١- حسن اختيار أحد الزوجين للآخر.

٢- رؤية الخاطب لمخطوبته والعكس.

٣- عدم المغالاة في المهور، وعدم الإفراط في نفقات الزواج.

٤- غض الطرف عما يصدر من الطرف الآخر من الأخطاء، وتغليب النظر إلى المحاسن.

٥- أن لا تصوم المرأة تطوعًا إلا بإذن زوجها مراعاة لحقه.

٦- المعاملة بالرفق لحل المشكلات.

٧- استشارة ذوي العقول، والسعي في الإصلاح عند استفحال المشكلة بين الزوجين، بتحكيم حكمين من أهل الطرفين.

٨- احترام الزوجة وعدم إهانتها.

٩- عدم إفشاء الأسرار الزوجية.

١٠- التناصح الدائم بين الزوجين.

١١- التشاور بين الزوجين، وتداول الرأي فيما يتعلق بشؤون الأسرة.

١٢- الصدق في المودة، وتبادل الكلمات الجميلة، والعبارات الدافئة.

١٣- الشعور مع الطرف الآخر عند المرض والأزمات.



١٤- الملاطفة الدائمة بين الزوجين، والمداعبة، والاحترام والتقدير المتبادل.

١٥- نداء الزوجة بأحب الأسماء إليها ليقع الاسم موقعًا جميلًا في قلب المرأة، أو الزوج.

ثالثًا: بيان حقوق الزوجين وواجباتهما كل تجاه الطرف الآخر، ومنها:

أ- ما يجب على الزوج تجاه زوجته:

١- وجوب النفقة على الزوج لزوجته وإن كانت غنية.

٢- أن من حق الزوجة على زوجها: حسن العشرة، ومنها: مساعدة الزوجة في أعمال البيت، وتبادل الهدايا، وإفساح المجال لها للتعبير عن رأيها.

٣- تحصين الزوجة وإعفافها.

٤- العدل بين الزوجات إذا كان للرجل أكثر من زوجة.

٥- دفع المهر للزوجة.

ب- ما يجب على الزوجة تجاه زوجها:

١- أن للرجل حق القوامة في البيت.

٢- الطاعة في المعروف.

٣- عدم امتناعها إذا طلبها لقضاء حاجته منها.

٤- التزين للزوج.

٥- المحافظة على عرضه وماله.

٦- الاعتراف بفضل الزوج لسعيه بتأمين النفقة والحياة السعيدة.

٧- خدمة الزوج في أمور المنزل، وتربية أولاده بالمعروف، دون أن يشق عليها.

هذا ما توصلت إليه في بحثي، وأسأل الله العلي القدير، أن يحبب الأزواج بعضهم إلى بعض، ويدخل الفرح والسرور إلى أسرنا، ويصلح بيوتنا، فإنه ولي ذلك والقادر عليه.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.








فهرس المصادر والمراجع:

١- الأدب المفرد لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري. دار الصديق، الجبيل المملكة العربية السعودية. الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ ١٩٩٩ م.

٢- زاد المعاد لابن قيم الجوزية. مؤسسة الرسالة بيروت.

٣- السلسلة الصحيحة محمد بن ناصر الدين الألباني المكتب الإسلامي بيروت.

٤- السلسلة الضعيفة محمد بن ناصر الدين الألباني دار المعارف، الرياض المملكة العربية السعودية.

٥- السنن الكبرى للنسائي مؤسسة الرسالة بيروت. الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ ـ٢٠٠١ م.

٦- سنن ابن ماجه لأبي عبد الله محمد بن يزيد (ابن ماجه) القزويني. طبع بيت الأفكار الدولية.

٧- سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني. طبع بيت الأفكار الدولية.

٨- سنن الترمذي لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي. طبع بيت الأفكار الدولية.

٩- سنن النسائي لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي. طبع بيت الأفكار الدولية.

١٠-صحيح ابن حبان مؤسسة الرسالة، بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨م.



١١-صحيح البخاري لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري. طبع بيت الأفكار الدولية.

١٢-صحيح الجامع المكتب الإسلامي بيروت.

١٣-صحيح مسلم لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. طبع بيت الأفكار الدولية.

١٤-مستدرك الحاكم دار الكتب العلمية بيروت.

١٥-مسند الإمام أحمد لأبي عبد الله أحمد بن حنبل. طبع بيت الأفكار الدولية.

١٦-مصنف ابن أبي شيبة مكتبة الرشد الرياض. الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ.

١٧-المعجم الصغير للطبراني المكتب الإسلامي، دار عمار بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م.

١٨-المجالسة وجواهر العلم للدينوري، دار ابن حزم، بيروت لبنان.



٢

جهود فقهاء الحنابلة في خدمة الصحيحين

بقلم

الدكتور إسماعيل غازي مرحبا (١)

(١) حاصل على شهادة الدكتوراه من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وكانت أطروحته بعنوان: (الأحكام الفقهية المتعلقة بالبنوك الطبية البشرية والآثار المترتبة عليها).
له عدد من المؤلفات، منها: مسائل الإمام أحمد بن حنبل الفقهية رواية مهنا بن يحيى الشامي جمعاً ودراسة وهي رسالته في الماجستير، وله عدد من الكتب المحققة، من أبرزها: تهذيب السنن لابن قيم الجوزية، مطبوع في مكتبة المعارف الرياض في خمسة مجلدات.






مُقـَـدّمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن والاه:

فإن دين الإسلام العظيم، قد تكفّل الله بإظهاره وإعلائه، قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴾ [التوبة:٣٣]، وقال جلَّ شأنه: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [الفتح:٢٨]، وقال عزّ من قائل: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُوَ يُدْعَىٰٓ إِلَى ٱلْإِسْلَٰمِ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٧﴾ يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨﴾ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴾ [الصف:٧-٩].

وقد سخر الله تعالى لذلك أعلاماً وأئمة، حفظ الله تعالى بهم سنة النبي ﷺ، وكان من أولئك الذين بذلوا جهودهم رخيصة في حفظ السنة النبوية إمامي أهل الحديث: البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى، خاصة في كتابيهما صحيح البخاري وصحيح مسلم.

وكان لهذين الكتابين منزلة عالية ودرجة رفيعة لم يبلغها أيّ كتاب من كتب السنة، وسوف أسلط الضوء في هذا البحث على جهود علماء المذهب الحنبلي في خدمة هذين الكتابين، وذلك وفق الخطة التالية:








خطة البحث

قسمت البحث إلى مقدمة وبابين وخاتمة:

المقدمة: وتحتوي على أسباب الاختيار والخطة والمنهج المتبع والدراسات السابقة.

الباب الأول: عناية الحنابلة بالصحيحين تصنيفاً، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: مصنفات الحنابلة في متن الصحيحين.

الفصل الثاني: مصنفات الحنابلة في أسانيد الصحيحين.

الفصل الثالث: مصنفات الحنابلة في ختم وأبواب الصحيحين.

الباب الثاني: عناية الحنابلة بالصحيحين تعلماً وتعليماً، وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: رواية وقراءة الحنابلة للصحيحين.

الفصل الثاني: حفظ الحنابلة للصحيحين.

الفصل الثالث: ضبط ومقابلة ونسخ الحنابلة للصحيحين.

الفصل الرابع: ثناء الحنابلة على الصحيحين.

الخاتمة: وفيها تلخيص وإبراز لأهم النتائج والتوصيات.








منهج البحث

اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي، فقمت باستقراء ما أمكنني استقراؤه من كتب للبحث عن المعلومات التي تخصّ بحثي الذي هو المذهب الحنبلي، ثم قمت بتحليل تلك المعلومات ما أمكنني إلى ذلك سبيلاً، مستعيناً بما أقف عليه من دراسات سابقة في جزئيات الموضوع.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسات سابقة مستقلة في الموضوع، ولا وُجدت دراسات ضمنية مباشرة لهذا الموضوع، بل لم أجد دراسات سابقة في المذاهب الأخرى المعتمدة.

إلا ما كان من معلومات جزئية في دراسات سابقة تتحدث عن عَلَم من الأعلام، فتذكُر ضمن ترجمته كتبَ ذلك العلم، وتقوم بدراستها، ويكون واحد من هذه الكتب أو أكثر من الكتب التي لها علاقة بالصحيحين أو أحدهما.

الأستاذ المشارك
الدكتور إسماعيل غازي مرحبا
mojamarh@hotmail.com








الباب الأول

عناية الحنابلة بالصحيحين تصنيفاً

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: مصنفات الحنابلة في متن الصحيحين.

الفصل الثاني: مصنفات الحنابلة في أسانيد الصحيحين.

الفصل الثالث: مصنفات الحنابلة في ختم وأبواب الصحيحين.








الفصل الأول
مصنفات الحنابلة في متن الصحيحين

صنّف فقهاء الحنابلة رحمهم الله تعالى عدّة مصنفات تتعلق بمتن الصحيحين أو أحدهما، وفيما يلي ذكر أبرز هذه المصنفات:

١- كتاب الصحيح على كتاب مسلم بن الحجاج:

تأليف: الشيخ الإمام الحافظ المحدث أبي زكريا يحيى بن أبي عمرو عبد الوهاب ابن الحافظ الكبير أبي عبد الله محمد بن إسحاق ابن الحافظ محمد بن يحيى بن منده العبدي، الأصبهاني، المتوفى سنة إحدى عشرة وخمسمائة[(١)].

وهذا الكتاب غير موجود بين أيدينا، إلا أن سعة علمه وكثرة حديثه ومدح مصنفاته تدلّ على أهمية هذا الكتاب، ومن ذلك ما ذكره الحافظ محمد بن عبد الواحد الدقاق، من قوله فيه: الشيخ الإمام الأوحَدُ، عنده الحديث الكثير، والكتب الكثيرة الوافرة، جمع وصنف تصانيف كثيرة. منها: كتاب الصحيح على كتاب مسلم بن الحجاج[(٢)].

وذكره إسماعيل بن عبد الغافر، في تاريخ نيسابور، فقال: رجل فاضل، من بيت العلم والحديث، المشهور في الدنيا، سَمِع من مشايخ أصبهان، وسافر ودخل نيسابور، وأدرك المشايخ، وسمع منهم، وجمع، وصنف على الصحيحين. وعاد إلى بلده[(٣)].

---

(١) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٩/ ٣٩٥-٣٩٦، وذيل طبقات الحنابلة ١/ ١٢٧-١٣٧.

(٢) انظر: ذيل طبقات الحنابلة ١/ ١٢٨-١٢٩.

(٣) انظر: ذيل طبقات الحنابلة ١/ ١٢٩، وشذرات الذهب ٢/ ٣٢.



٢- الإفصاح عن معاني الصحاح[١] :

تأليف: الوزير العالم العادل، صدر الوزراء، عون الدين، أبي المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة الشيباني الدوري، ثم البغدادي، المتوفى سنة ستين وخمسمائة[٢].

وهو عبارة عن شرح للجمع بين الصحيحين للإمام أبي عبد الله الحميدي ت[٣] ٤٨٨.

ولبيان أهمية الكتاب وإفادة العلماء منه أنقل ما يلي:

يقول ابن رجب: قلت: صنف الوزير أبو المظفر كتاب الإفصاح عن معاني الصحاح في عدّة مجلدات، وهو شرح صحيحي البخاري ومسلم، ولما بلغ فيه إلى حديث: **من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين** شرح الحديث، وتكلم على معنى الفقه، وآل به الكلام إلى أن ذكر مسائل الفقه المتفق عليها، والمختلف فيها بين الأئمة الأربعة المشهورين ... وهذا الكتاب صنفه في ولايته الوزارة، واعتنى به وجمع عليه أئمة المذاهب، وأوفدهم من البلدان إليه لأجله، بحيث إنه أنفق على ذلك مائة ألف دينار، وثلاثة عشر ألف دينار، وحدّث به، واجتمع الخلق العظيم لسماعه عليه. كتب به نسخة لخزانة المستنجد. وبعث ملوك الأطراف ووزراؤها وعلماؤها، واستنسخوا لهم به نسخًا، ونقلوها إليهم، حتى السلطان نور الدين الشهيد. واشتغل به الفقهاء في ذلك الزمان على اختلاف مذاهبهم، يدرسون منه في المدارس والمساجد، ويعيده المعيدون، ويحفظ منه الفقهاء[٤].

---

(١) طبعاته متعددة، منها بتحقيق الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد، عن دار الوطن. الرياض.
(٢) انظر ترجمته في: ذيل طبقات الحنابلة ١/ ٢٥١-٢٨٩، والمقصد الأرشد ٣/ ١٠٥-١١٠.
(٣) انظر: كشف الظنون ١/ ٦٠٠.
(٤) ذيل طبقات الحنابلة ١/ ٢٥٢.

ويقول ابن مفلح: وقد صنف كتاب الإفصاح عن معاني الصحاح في عدّة مجلدات، وهو شرح الصحيحين، ولما بلغ إلى شرح: **من يرد الله به خيراً يفقهه فى الدين** شرح الحديث وتكلم على الفقه وذكر المسائل المتفق عليها والمختلف فيها بين الأئمة الأربعة، وقد أفرده الناس من الكتاب وجعلوه مستقلاً في مجلدة[١].

ويقول محقق الكتاب:وتبدو أهمية الإفصاح في أنه أول شرح للصحيحين معاً، وقد أولى ابن هبيرة عنايته في شرحه فقهَ الحديث في مجال تهذيب النفس وتربية الروح وسمو الأخلاق، كما تضمن الإفصاح فوائد لغوية نحوية وصرفية وبلاغية، بشرح غريبه وشكله، وحفظ لنا في كتابه بعض النصوص من مصادر ضائعة ..[٢].

٣- كشف المشكل من حديث الصحيحين[٣] :

تأليف: الإمام الحافظ المفسّر الفقيه الواعظ الأديب شيخ وقته وإمام عصره جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الجوزي، المتوفى سنة سبع وتسعين وخمسمائة[٤].

وهو عبارة عن شرح لمشكل الجمع بين الصحيحين للإمام أبي عبد الله الحميدي[٥].

وقد قام ابن الجوزي بجهد كبير في هذا الكتاب إذ يقول: ومعلوم أن

(١) المقصد الأرشد ٣/ ١٠٧.
(٢) مقدمة التحقيق ص٢٧-٢٨.
(٣) مطبوع بتحقيق فضيلة الدكتور علي حسين البواب، ط١/ ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م، دار الوطن. الرياض.
(٤) انظر ترجمته في: ذيل طبقات الحنابلة ١/ ٣٩٩-٤٣٣، وسير أعلام النبلاء ٢١/ ٣٦٥-٣٨٤.
(٥) انظر: مقدمة ابن الجوزي لكتابه ١/ ٦.



الصحيح بالإضافة إلى سائر المنقول كعين الإنسان، بل كإنسان العين، وكان قد سألني من أَثرُ سؤاله أمارة همتي، شرح مشكله، فأنعمتُ له **وظننتُ الأمر سهلاً، فإذا نيل سُهيل أسهل**، لما قد حَوَت أحاديثه من فنون المشكلات ودقائق المعضلات... فلما رأيت طرق شرحه شاسعة، شمّرت عن ساق الجد، مستعيناً بالله عزَّ وجلَّ...»[(١)].

وأنقل هنا من كلام محقق الكتاب ما يوضح الخدمة التي قام بها الإمام ابن الجوزي لهذا الكتاب، وبالتالي للصحيحين:

يبدأ ابن الجوزي مُسْند كلّ صحابي بحديث موجز عنه، ثم يذكر عدد ما روي له من الأحاديث، وما أُخرج له في الصحيحين منها. ويأخذ المؤلف بعد ذلك بشرح الأحاديث، ويسير على ترتيب الحميدي للمسانيد والأحاديث داخل كلّ مسند، وليس لازماً أن يتناول المؤلف كلّ الأحاديث، فقد يتجاوز عمّا يرى أنه لا إشكال فيه، ولا يحتاج إلى كشف من الأحاديث.

وفي شرح الحديث يذكر جزءاً منه ثم يشرحه، وينتقل إلى شرح سائر ما في الحديث من مشكل.

والمشكل عنده قد يكون في اللفظ أو في المعنى أو في الرواية أو في الراوي أو فيما يدور حول الحديث من تساؤلات وما يثير من استفسارات، أو فيما يكون فيه من الأحكام والمباحث الفقهية.

فهو في أكثر الأحاديث يشرح الألفاظ التي يراها غريبة أو محتاجة إلى توضيح، وفي شرحه لها يُعنى بضبط اللفظة وذكر تصاريفها واشتقاقها وبيان دلالتها، ويستشهد على ما يقول، كما يتعرض لبيان المعرّبة.

وإذا ورد في الحديث المشروح لفظة من القرآن الكريم أشبعها المؤلف

---

(١) كشف المشكل ١/ ٦.

شرحاً وتفسيراً، وأفاض في الحديث عن لغات اللفظة ومعانيها وأسباب النزول وغيرها.

كما اعتنى بروايات الحديث واختلاف لفظ الحديث، ونبّه على تصحيفات المحدّثين ولحنهم، وما يقع فيه بعض طلاب الحديث من خطأ، ونبّه على ألفاظ العامة ولحنهم.

كما اهتم ابن الجوزي ببيان المعنى الإجمالي للحديث ومقصده العام، واستخلاص أحكامه وفوائده، واستنباط القواعد الفقهية من الحديث وما يدل عليه من حكم شرعي، ويعرض آراء الفقهاء وأقوالهم، وما يحتج به صاحب كلّ مذهب من الحديث، وكيف يرد عليه أصحاب القول الآخر.

كما يتعرض للروايات الأخر التي جاءت للأحاديث في غير الصحيحين، أو يوضح الحديث بذكر رواية له عن صحابي آخر، ويناقش الروايات المختلفة.

ومن أطرف ما في الكتاب إجابة المؤلف على الاستفسارات، وردّه على أيّة تساؤلات أو إشكالات قد تدور حول الحديث.

كما اجتهد في توضيح مبهمات الأعلام وما لم يُسمّ في الحديث، كما يوضح الأعلام التي ترد في الأحاديث أو أسماء الرواة أو غير ذلك ممّا قد يقع فيه اشتباه أو لبس.

كما ميّز المدرج في الحديث من كلام الصحابة أو الرواة، ولم يَفُتْ ابن الجوزي أثناء كل ذلك أن يذكرَ فوائد وقصصاً وتنبيهات متنوعة، وكانت مصادره في كتابه كثيرة متنوعة من مشايخ ومؤلفين[1]. ولابن الجوزي أيضاً:

٤- محض المحض:

يقول ابن رجب: وقد صنف ابن الجوزي كتاب، المقتبس من الفوائد

---

(١) مقدمة المحقق لكشف المشكل ص١٥-٤٤ باختصار وتصرف.



العونية وذكر فيه الفوائد التي سمعها من الوزير عون الدين ... وانتقى من زبد كلامه في الإفصاح على الحديث كتابًا سماه محض المحض[١].

فهذا الكتاب عبارة عن خدمة لكتاب الإفصاح، الذي هو في نهاية المطاف خدمة للصحيحين. ولابن الجوزي أيضاً:

٥- جامع المسانيد[٢]:

قال الحافظ ابن كثير عند تعداده بعض مؤلفاته: وله جامع المسانيد استوعب به غالب مسند أحمد **وصحيحي البخاري ومسلم** وجامع الترمذي[٣].

ولأهمية كتابه هذا قام الفقيه الزاهد المقرئ عماد الدين محمد بن معالي بن غنيمة البغدادي بترتيبه على أبواب الفقه[٤].

كما قام الإمام محب الدين الطبري أبو العباس أحمد بن عبد الله، بترتيبه أيضاً[٥].

بل صار هذا الكتاب ممّا يحرص طلاب العلم على سماعه بالإسناد[٦].

٦- عمدة الأحكام[٧]:

تأليف: الإمام العالم الحافظ الكبير الصادق القدوة العابد عالم الحفاظ،

(١) ذيل طبقات الحنابلة ١/ ٢٥٣.
(٢) مطبوع بتحقيق فضيلة الدكتور علي حسين البواب، ط١/ ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م، مكتبة الرشد ناشرون - الرياض. ويذكر هنا لزاماً الجهد الكبير والمضني الذي قام به المحقق حفظه الله تعالى في سبيل إخراج الكتاب، وأحيل القارئ إلى مقدمة المحقق ص ٧-٨.
(٣) البداية والنهاية ١٣/ ٢٨.
(٤) انظر: ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٧٨.
(٥) انظر: البداية والنهاية لابن كثير ١٣/ ٣٤٠، وكشف الظنون ١/ ٥٧٣.
(٦) انظر على سبيل المثال: ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٢٠٣، والضوء اللامع ٢/ ٢٣٤، وشذرات الذهب ٣/ ٣١٣، والدرر الكامنة ٦/ ٧.
(٧) للكتاب طبعات كثيرة، منها بتحقيق كمال الحوت، ط١/ ١٤٠٦هـ، ١٩٨٥م، دار الكتاب العربي. بيروت.

تقي الدين، أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الجماعيلي ثم الدمشقي المنشأ الصالحي، توفي سنة ستمائة(١).

ذكر ابن رجب من جملة كتبه: كتاب العمدة في الأحكام ممّا اتفق عليه البخاري ومسلم، جزآن(٢). ويقول ابن الملقن معللًا شرحه للعمدة: وخصصت الكلام عليها لإكباب جميع المذاهب عليها(٣).

وذكر الشيخ محب الدين الخطيب كتب أحاديث الأحكام: أما الكتاب الثالث، وهو أوجزها، وأصحها وأقدمها، فكتاب العمدة للإمام حافظ الإسلام تقي الدين عبد الغني ... وهو يشتمل على ٤١٩ حديثاً من أعلى أنواع الصحيح، ممّا اتفق على إخراجه الشيخان البخاري ومسلم في صحيحيهما، فكان كتابه هذا عمدة الأحكام حقاً، وكان كتابه قريباً لطالب العلم المبتدئ والمتوسط، ولا يستغني عنه المنتهي والمتبحر، لذلك كان جديراً بأن يُحفظ ويقتنى(٤).

وممّا يدلّ على أهمية هذا الكتاب مع ما سبق: أن قام بشرحه عدّة علماء، منهم:

- القاضي عماد الدين إسماعيل بن تاج الدين أحمد بن سعيد بن محمد بن الأثير الحلبي الشافعي المتوفى سنة تسع وتسعين وستمائة، وقد علقه ممّا أملاه عليه الإمام تقي الدين محمد بن علي القشيري أبو الفتح المعروف بابن دقيق العيد المتوفى سنة اثنتين وسبعمائة، وسماه: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام(٥).

---

(١) انظر ترجمته في: ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٥-٣٤، وسير أعلام النبلاء ٢١/ ٤٤٣-٤٧١.
(٢) ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ١٩.
(٣) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام ١/ ٧١-٧٢.
(٤) مقدمة العدّة لابن دقيق ص٣-٤.
(٥) مطبوع بتقديم الشيخ محب الدين الخطيب، وتحقيق علي بن محمد الهندي، ط٢/ ١٤٠٩هـ، المكتبة السلفية. القاهرة. وانظر مقدمة الكتاب ١/ ٤٤-٥٣.

- الإمام سراج الدين عمر بن علي ابن الملقن المتوفى سنة أربع وثمانمائة في كتابه: الإعلام بفوائد عمدة الأحكام(١).

- الإمام شمس الدين محمد بن أحمد السفاريني الحنبلي المتوفى سنة ثمان وثمانين ومائة وألف، في كتابه: **كشف اللثام شرح عمدة الأحكام**(٢).

وغير ذلك(٣).

وللحافظ عبد الغني المقدسي عناية أخرى بالصحيحين تتمثل في كتابه الآتي:

٧- المصباح في عيون الأحاديث الصحاح:

قال ابن رجب في ذكره تصانيف الحافظ: كتاب المصباح في عيون الأحاديث الصحاح ثمانية وأربعين جزءاً، يشتمل على أحاديث الصحيحين(٤).

وهو كتاب بالأسانيد(٥)، مشتمل على أحاديث الصحيحين، فهو مستخرج عليهما بأسانيده، في ثمانية وأربعين جزءاً(٦)، بدأ بأحاديث الصحيحين ثم بأفراد البخاري ثم بأفراد مسلم(٧).

---

(١) مطبوع بتحقيق عبد العزيز المشيقح، ط١/ ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م. دار العاصمة - الرياض.
(٢) مطبوع بتحقيق نور الدين طالب، ط١/ ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.
(٣) انظر: كشف الظنون ٢/ ١١٦٤-١١٦٥.
(٤) ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ١٨.
(٥) حيث يقول ابن رجب بعد أن ساق عدداً من تصانيف الحافظ عبد الغني من ضمنها هذا الكتاب: هذه كلها بالأسانيد. ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ١٨.
(٦) سير أعلام النبلاء ٢١/ ٤٤٦-٤٤٧.
(٧) انظر: الإمام مسلم بن الحجاج لمشهور حسن سلمان ص٢٢٥-٢٢٦ في الحاشية.

٨، ٩- أفراد الصحيح وغرائب الصحيح[١] :

تأليف: الشيخ الإمام الحافظ الكبير، ضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد ابن عبد الرحمن بن إسماعيل بن منصور السعدي، المقدسي، الصالحي: محدث عصره، ووحيد دهره، توفي سنة ثلاث وأربعين وستمائة[٢].

قال ابن رجب ضمن مؤلفاته: أفراد الصحيح جزء، وغرائبه تسعة أجزاء[٣].

لقد تكلم بعض الأئمة في جملة من الأحاديث في صحيح البخاري ووصفوها بالغرابة أو الانفراد، على أن وجود الغرائب والأفراد في الصحيحين هو أمر نادر، لِذا كانت الأحاديث المستغربة أو المستنكرة من قبل الأئمة قليلة بالنسبة إلى الأحاديث الصحيحة المشهورة[٤].

قال الحافظ ابن حجر: وأما قوله[٥]: إن الغرائب الأفراد ليس في الصحيحين منها شيء. فليس كذلك، بل فيها قدر مائتي حديث قد جمعها الحافظ ضياء الدين المقدسي في جزء مفرد[٦].

ومن كتب الضياء أيضاً:

---

(١) يقول ابن الصلاح في المقدمة ص٢٥٦: الحديث الذي يتفرد به بعض الرواة يوصف بالغريب، وكذلك الحديث الذي يتفرد فيه بعضهم بأمر لا يذكره فيه غيره، إما في متنه وإما في إسناده. وليس كل ما يعد من أنواع الأفراد معدوداً من أنواع الغريب، كما في الأفراد المضافة إلى البلاد.

(٢) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٢٣/ ١٢٦-١٣٠، وذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٢٣٦-٢٤٠.

(٣) ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٢٣٩. وانظر: صلة الخلف بموصول السلف للروداني ص٣٠٩.

(٤) منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها ص٢٢٩-٢٣٠.

(٥) يعني الحاكم النيسابوري.

(٦) النكت على ابن الصلاح ١/ ٣٦٨.

١٠- جزء فيه من أحاديث صحيحة ممّا رواه مسلم بن الحجاج النيسابوري «بين المصطفى ﷺ وبينه تسعة نفر»[(٧)]:

وفي عصر الإمام مسلم كانت تُعد التساعية من الأسانيد النازلة، حيث روى مسلم في صحيحه أحاديث رباعية، ولنزول الإسناد أسبابه ومبرراته عند المحدّثين ليس هنا مجال ذكرها.

وقد سبر الضياء في هذا الكتاب أسانيد مسلم واستخرج منها تساعياته، ثم سبر أسانيد البخاري فوجد أنهما اتفقا على ثلاث روايات بهذه الصفة.

وهذا الجزء على صغر حجمه، فإنه يدل على إتقان الضياء لهذا العلم، كما يدل على اختصاصه بالصحيحين وإحاطته بجوانب فيهما قد لا نجدها عند غيره[(٨)].

وللضياء أيضاً:

١١- من كلام الحافظ الضياء على شيء من أحاديث «الجمع بين الصحيحين للحميدي»[(٩)]:

تتبع الضياء في هذا الكتاب أوهاماً وقعت للحميدي في كتابه، وذكر الصواب فيها، وغالب الأوهام والمآخذ تدور حول وهم الحميدي في نسبة الحديث لغير راويه من أصحاب الصحيحين، أو في نسبة زيادة فيه، أو خطأ في

---

(٧) مخطوط، منه نسخة في الظاهرية برقم عام ٣٤٨، يقع في ست ورقات ق٥١-٥٦. كما في رسالة الدكتوراه الآتي ذكرها.

(٨) انظر لما سبق: الضياء المقدسي وجهوده في علم الحديث، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الدراسات العليا، فرع الكتاب والسنة، إعداد الطالبة: حسناء بكري أحمد نجار، إشراف الأستاذ الدكتور جلال الدين إسماعيل عجوة ص٣٠٠-٣٠٢.

(٩) مخطوط، منه نسخة في الظاهرية في المجموع رقم ٨٥ في عشر ورقات ق١٧٧-١٨٥ بخط الضياء، كما في رسالة الدكتوراه الآتية.

لفظ الحديث، أو نقص في متن الحديث(١).

ولا شك أن هذا الكتاب يخدم الصحيحين لاعتماد كثير من العلماء عليه في نسبة أحاديث للبخاري ومسلم.

كما للضياء أيضاً:

١٢- الأبدال(٢) العوالي(٣) في شيوخ الشيخين:

تخريج الحافظ الضياء لنفسه، ذكره الحافظ ابن حجر(٤).

١٣- جزء فيه مائة حديث من صحيح البخاري:

تأليف: شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، المتوفى سنة سبع وعشرين وثمانمائة(٥).

قال في فهرس الفهارس: وانتقى ابن تيمية جزءاً فيه مائة حديث من صحيح البخاري مشتملة على الثلاثيات الإسناد وموافقات وإبدال وعوالي(٦) وغير ذلك(٧). ولشيخ الإسلام أيضاً:

---

(١) انظر لما سبق: الضياء المقدسي وجهوده في علم الحديث، ص٣٠٨-٣١٠.

(٢) أي: الأحاديث الأبدال. والإبدال يكون لطلب العلو، وهو أن يقع لك حديث البخاري أو مسلم مثلاً من غير طريقهما عن غير شيخ البخاري أو مسلم بعلو. انظر: تدريب الراوي للسيوطي ٢/ ٦١١.

(٣) أي: الأحاديث العوالي. والعلو في السند: قلة رجاله، وله أنواع عدّة. انظر: تدريب الراوي للسيوطي ٢/ ٦٠٤-٦١٥.

(٤) المعجم المؤسس ٢/ ٢٨٥، ٤٠٨، وقد أفدت المعلومة أولًا من: الضياء المقدسي وجهوده في علم الحديث، لحسناء بكري أحمد نجار، ص٣٨٠.

(٥) انظر: ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٣٨٧-٤٠٨.

(٦) الموافقة: أن يقع لك حديث عن شيخ البخاري مثلًا من غير جهة البخاري، بعدد أقل من عددك إذا رويته عن مسلم عنه. انظر: تدريب الراوي ٢/ ٦١١.

(٧) فهرس الفهارس للكتاني ١/ ٢٧٥.



١٤- عوالي البخاري:

قال في كشف الظنون: عوالي البخاري، تخريج التقي ابن تيمية، ذكره البقاعي في مشيخته(١).

١٥- فتح الباري شرح صحيح البخاري(٢):

تأليف: الحافظ الإمام العلامة زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد، المعروف بابن رجب الحنبلي، المتوفى سنة خمس وتسعين وسبعمائة رحمه الله تعالى(٣).

قال ابن عبد الهادي: وشرح قطعة من البخاري إلى كتاب الجنائز، وهي **من عجائب الدهر**، ولو كمل كان من العجائب(٤).

وقال ابن مفلح: وله **مصنفات مفيدة** شرح الترمذي وشرح أربعين النواوي وشرح في شرح البخاري سماه فتح الباري في شرح البخاري ونقل فيه كثيراً من كلام المتقدمين(٥).

ولعلّ في كلامهما ما يغني عن الإطناب في إبراز قيمة هذا الكتاب، وما يشير لأولي الألباب إلى مدى الجهد الذي بذله ابن رجب في كتابه هذا.

١٦- النكت على تنقيح الزركشي أو حواشي على تنقيح الزركشي(٦):

تأليف: القاضي محب الدين أحمد بن نصر الله التستري البغدادي

---

(١) كشف الظنون ٢/ ١١٧٨.

(٢) طبع الموجود منه طبعتين: الأولى بتحقيق جماعة، ط١/ ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م، نشر مكتبة الغرباء، المدينة المنورة.

(٣) انظر ترجمته في: المقصد الأرشد ٢/ ٨١-٨٢، والجوهر المنضد ص٤٥-٤٦.

(٤) الجوهر المنضد ص٥٠.

(٥) المقصد الأرشد ٢/ ٨٢.

(٦) ذكره بالاسم الأول: حاجي خليفة في كشف الظنون ١/ ٥٤٩، وبالثاني: ابن حميد في السحب الوابلة ١/ ٢٦٨. وذكر محقق السحب الوابلة أن هذه الحاشية موجودة في مكتبة كوبرلي بتركيا، فلينظر.

الحنبلي، المتوفى سنة أربع وأربعين وثمانمائة[١].

والتنقيح للزركشي بدر الدين محمد بن بهادر المتوفى سنة أربع وتسعين وسبعمائة، هو عبارة عن شرحٍ مختصرٍ لصحيح الإمام البخاري[٢].

فتُعدّ هذه النكت من القاضي محب الدين خدمة لكتاب البخاري.

١٧- جزء فيه الأحاديث التي رواها مسلم في صحيحه عن الإِمام أحمد:

تأليف: علاء الدين أبي الحسن علي ابن الشيخ زين الدين المنجا بن عثمان بن أسعد بن المنجا التنوخي، المتوفى سنة ثلاث وستين وسبعمائة[٣].

قال ابن رجب: قرأت عليه **جزءاً فيه الأحاديث التي رواها مسلم في صحيحه عن الإِمام أحمد** بسماعه الصحيح من أبي عبد اللّه محمد بن عبد السلام بن أبي عصرون، بإجازته من المؤيد[٤].

١٨- كشف اللثام شرح عمدة الأحكام:

للسفاريني، وقد سبق ذكره ضمن الكتب التي شرحت كتاب عمدة الأحكام.



(١) انظر ترجمته في: المقصد الأرشد ١/ ٢٠٢-٢٠٤، والسحب الوابلة ١/ ٢٦٠-٢٧٢.

(٢) انظر: كشف الظنون ١/ ٥٤٩.

(٣) انظر ترجمته في: ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٤٤٧، وشذرات الذهب ٣/ ١٦٧.

(٤) ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٤٤٧.






الفصل الثاني
مصنفات الحنابلة في أسانيد الصحيحين

كما اعتنى الحنابلة في التصنيف في أمور تتعلق بمتن الصحيحين، فقد اعتنوا أيضاً بالتصنيف في أمور تتعلق بالأسانيد، وإن كانت فيما يبدو أقل من الأولى، ولعلّ ذلك راجع إلى صحة أسانيد الصحيحين، فلم تكن الحاجة كبيرة للعناية بها، وإنما صرفوا عنايتهم إلى الاستفادة من المتون.

وممّا وقفت عليه من مصنفات مفردة للحنابلة فيما يتعلق بأسانيد الصحيحين:

١- أسامي مشايخ الإمام البخاري[(١)] :

تأليف: أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده الأصبهاني المتوفى سنة خمس وتسعين وثلاثمائة[(٢)].

قال محقق الكتاب في مقدمته للكتاب: والعناية برجال البخاري قديمة قدم الكتاب، وكثيرون هم العلماء الذين جمعوهم، **ومن أقدم هذه المؤلفات**[(٣)]:

---

(١) مطبوع بتحقيق نظر الفريابي، ط١/ ١٤١٢هـ، ١٩٩١م. مكتبة الكوثر، المملكة العربية السعودية.

(٢) انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ٢/ ١٦٧، وسير أعلام النبلاء ١٧/ ٢٨-٤٢.

(٣) وقد سبقه عدد منهم: أبو أحمد ابن عدي الجرجاني ت٣٦٥ بكتابه: «أسامي من روى عنهم البخاري في الصحيح»، محفوظ في المكتبة الظاهرية برقم ٣٨٩ انظر: مقدمة تحقيق الكامل لابن عدي ١/ك. وطبع بتحقيق الدكتور عامر صبري، طبع دار البشائر الإسلامية، سنة ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

وكذلك أبو الحسن الدارقطني ت٣٨٥ بكتابه: ذكر قوم أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحيهما وضعفهم النسائي في كتاب الضعفاء، انظر: مقدمة تحقيق رؤية الله للدارقطني ص١٠.



كتابنا هذا. **تسمية المشايخ الذين روى عنهم الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله في كتاب الجامع الصحيح الذي صنفه**.[١]، تأليف الإمام أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده الأصبهاني، ممّا ألّفه على حروف المعجم، وذكر أنسابهم وبلداتهم وموتهم رحمه الله[٢].

وكان لهذا الكتاب أثرٌ واضح يتمثل في نقل العلماء منه[٣].

٢- الكمال في معرفة الرجال[٤]:

تأليف: الإمام، العالم، الحافظ الكبير أبي محمد عبد الغني المقدسي السابق ذكره[٥].

يقول الحافظ عبد الغني في مقدمة كتابه: فهذا كتاب نذكر فيه إن شاء الله ما اشتملت عليه كتب الأئمة الستة **من الرجال**؛ فأولهم الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي مولاهم البخاري، ثم أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، وأبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر النسائي، وأبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك الترمذي

---

(١) هذا هو اسم الكتاب، ولا أدري لماذا غيّر المحقق اسمه فأثبت على ورقة غلاف المطبوع **أسامي مشايخ الإمام البخاري؟!** ولم يذكر سبب ذلك.

(٢) ص٥-٦.

(٣) وممّن أفاد منه: - الحافظ المزي في كتابه تهذيب الكمال في عدّة مواضع منها:١٤/٢٠٨، ٢٦/٤٠١.

- الحافظ علاء الدين مغلطاي في كتابه إكمال تهذيب الكمال في عدّة مواضع منها: ١/٢٤،٣٣،٦٧،١٤٠، ٢/٣٩٦.

- الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب في عدّة مواضع منها: ١/٤٨،٩١، ٧/٢٨٢، ١٠/١٨٥.

(٤) الكتاب غير مطبوع، وتوجد نسخة خطية منه في مكتبة شيستر بيتي بايرلتننداً برقم م١٨٧٠، وقد قمت بتحميل المخطوط من النت: ملتقى أهل الحديث.

(٥) وذلك في الكتاب السادس من الفصل الأول: عمدة الأحكام.

السلمي الضرير، وأبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، واستوعبنا ما في هذه الكتب من الرجال غاية الإمكان، غير أنه لا يمكن دعوى الإحاطة بجميع من فيها لاختلاف النسخ، وقد تشذّ عن الإنسان بعد **إمعان النظر وكثرة التتبع** ما لا يدخل في وسعه، والكمال لله عزَّ وجلَّ ولكتابه العزيز، ولا تشذّ عن هذه الكتب من الصحيح إلا اليسير، وكذلك من ثقات المتقدمين، **وقدمنا من أحوالهم حسب الطاقة ومبلغ الجهد**، وحذفنا كثيراً من الأقوال والأسانيد طلباً للاختصار؛ إذ لو استوعبنا ذلك لكان الكتاب من جملة التواريخ الكبار، فما حصل اتفاقهم عليه قلنا فيه: روى له الجماعة، وما اتفق عليه البخاري ومسلم قلنا: اتفقا عليه، والباقي سميناه[١].

وفيما سقناه من كلام الحافظ رحمه الله يتضح منهجه في كتابه، وما يشير إلى أهمية هذا الكتاب، ومدى الجهد الذي بذله فيه.

يقول ياقوت الحموي: وصنف كُتباً في علم الحديث **حساناً مفيدة** منها كتاب الكمال في معرفة الرجال يعني رجال الكُتُب الستة من أول راوٍ إلى الصحابة **جوَّده جداً**[٢].

ويقول الإمام المزي في مقدمته لكتاب تهذيب الكمال: وكان من جملة ذلك كتاب الكمال الذي صنفه الحافظ أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي رحمة الله عليه في معرفة أحوال الرواة الذين اشتملت عليهم هذه الكتب الستة.

وهو كتاب نفيس كثير الفائدة، لكن لم يصرف مصنفه رحمه الله عنايته إليه حق صرفها، ولا استقصى الأسماء التي اشتملت عليها هذه الكتب استقصاء تاماً، ولا تتبع جميع تراجم الأسماء التي ذكرها في كتابه تتبعاً شافياً، فحصل

---

(١) الكمال اللوحة الأولى أ.

(٢) معجم البلدان ٢/ ١١٣.

في كتابه بسبب ذلك إغفال وإخلال[١][٢].

ويقول الحافظ ابن حجر: أما بعد فإن كتاب الكمال في أسماء الرجال الذي ألفه الحافظ الكبير أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن سرور المقدسي وهذَّبه الحافظ الشهير أبو الحجاج يوسف بن الزكي المزي **من أجلّ المصنفات في معرفة حملة الآثار وضعاً وأعظم المؤلفات في بصائر ذوي الألباب وقعاً**[٣].

٣- الرواة عن البخاري:

تأليف: الإمام الحافظ ضياء الدين المقدسي، السابق ذكره[٤].

ذكر الحافظ ابن رجب من ضمن مؤلفاته: الرواة عن البخاري، جزء[٥].

وقد قال الذهبي في وصفٍ مجملٍ لمؤلفاته: وتصانيفه نافعة مهذبة[٦].

ومن كتب الضياء أيضاً:

٤- جزء فيه الرواة عن أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري الحافظ الإمام[٧]:

في هذا الجزء والذي قبله دليل واضح على عناية الضياء الشديدة بالصحيح، وفي مؤلَّفه الأخير أثبت فيه اتصال سنده بالإمام مسلم من خلال عشرة من الرواة عنه، كما أراد أن يزيد الثقة في صحيح مسلم وأن الرواة لصحيحه

---

(١) ما ذكره الحافظ المزي هنا لا يضر الحافظ عبد الغني لأمور منها أنه صاحب الفضل في بداية هذا المشروع، وكل من جاء بعده عالة عليه ولو في مجرد فكرة الموضوع، فتتابعت عدّة مؤلفات مرجعها جميعاً هذا الكتاب. انظر: كشف الظنون ٢/ ١٥٠٩-١٥١١، وأصول التخريج ودراسة الأسانيد للدكتور محمود الطحان ص١٥٦-١٧٣.

(٢) تهذيب الكمال ١/ ١٤٧.

(٣) تهذيب التهذيب ١/ ٢.

(٤) وذلك في الكتابين الثامن والتاسع من الفصل السابق.

(٥) ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٢٣٩.

(٦) سير أعلام النبلاء ٢٣/ ١٢٨.

(٧) طبع بتحقيق أبي يحيى الكندري وتخريج أبي أحمد حمد هادي المري. ط١/ ١٤١٦هـ. ولم أرَه، ومعلوماتي عنه هي من رسالة الدكتوراه الآتية.

عنه لم تقتصر على الرواية المشهورة، فحفظ لنا الضياء في هذا الجزء أسانيده إلى الإمام مسلم وهي قلّما تقع لغيره من المحدّثين(١)، فأتى الضياء ليثبت لنا روايات متعددة عن الإمام مسلم لم يذكرها غيره من أعلام المحدّثين(٢).

٥- مختصر تهذيب الكمال(٣):

تأليف: عماد الدين أبي بكر بن أبي المجد بن ماجد بن أبي المجد بن بدر بن سالم السعدي الدمشقي ثم المصري الحنبلي، المتوفى سنة أربع وثمانمائة(٤)، وقد سبق الكلام على الكمال ويؤخذ فهم هذا من أصله.



(١) فإذا كان الإمام النووي وهو معاصر للضياء في شرحه لمسلم ١/ ١١يقول: صحيح مسلم رحمه الله في نهاية من الشهرة وهو متواتر عنه من حيث الجملة، فالعلم القطعي حاصل بأنه تصنيف أبي الحسين مسلم بن الحجاج، وأما من حيث الرواية المتصلة بالإسناد المتصل بمسلم **فقد انحصرت طريقه** عندنا في هذه البلدان والأزمان في رواية أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان عن مسلم، ويروى في بلاد المغرب مع ذلك عن أبي محمد أحمد بن علي القلانسي عن مسلم. فهذا الإمام النووي يذكر لمسلم راويين فقط لكتابه الصحيح.

(٢) انظر لما سبق: الضياء المقدسي وجهوده في علم الحديث، رسالة الدكتوراه إعداد الطالبة: حسناء بكري أحمد نجار ص٢٦٣- ٢٦٦.

(٣) قال محقق السحب الوابلة عند ترجمته: لم يذكره الدكتور بشار عواد في مقدمة تهذيب الكمال، وهو موجود في المكتبة الظاهرية بدمشق.

(٤) انظر ترجمته في: شذرات الذهب ٤/ ٤٢-٤٣، والسحب الوابلة ١/ ٣٠٠-٣٠١.






الفصل الثالث
مصنفات الحنابلة في ختم الصحيحين وفي أبوابهما

في هذا الفصل سوف أذكر كتابين يتعلقان بصحيح البخاري[١]؛ الأول عبارة عن ختم لصحيح البخاري، والثاني عبارة عن ترتيب لأبواب صحيح البخاري، وإلى هذين الكتابين:

١- تحفة السامع والقاري في ختم صحيح البخاري:

تأليف: أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن زيد الشهاب أبي العباس بن الشمس الموصلي الدمشقي الحنبلي ويعرف بابن زيد، المتوفى سنة سبعين وثمانمائة[٢].

وقد ذكر هذا الكتاب الإمام السخاوي فقال: وله كراسة في ختم البخاري سماه تحفة السامع والقاري في ختم صحيح البخاري[٣].

يقول شيخنا الدكتور بدر العماش: كتب الختم هي: ما يكتبه الشيخ أو ما يمليه بعد قراءته أو قراءة أحد الكتب عليه، مشتملة على التعريف بالكتاب، ومكانته، وشروحه وما يتعلق به، والتعريف بالمؤلف. وقد صَنَّفَ جَمْعٌ مِنْ أَهْل العلم في ذلك ...[٤].

---

(١) ولم أقف على ما يتعلق بختم صحيح مسلم أو أبوابه لمصنفين حنابلة.
(٢) انظر ترجمته في: الضوء اللامع ٢/ ٧١-٧٢.
(٣) الضوء اللامع ٢/ ٧٢.
(٤) قاله شيخنا في مقدمته لكتاب: بذل المجهود في ختم سنن أبي داود ص١٧ ثم سرد جملة من كتب الختم، فلينظرها من أحب.



٢- هدية الراغب في ترتيب أبواب البخاري[١] :

تأليف: الفقيه المحدث عالم الحنابلة بالحجاز والشام عبد الله بن عودة بن عبد الله صوفان بن عيسى القدّومي الحنبلي، المتوفى سنة إحدى وثلاثين وثلاثمائة وألف[٢].

يقول الكتاني - وهو من تلاميذه -: وله من التصانيف... **وهداية الراغب مرتب ترتيب أبواب البخاري** وغيرهما[٣].

وحيث إن البخاري قد أودع في صحيحه هذا فوائد متنوعةً ومقاصد مختلفةً، ولم يخلِّه من الفوائد الفقهية، والنكت الحُكمية، فاستخرج من المتون معاني كثيرة فرَّقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها، واعتنى فيه بآيات الأحكام، فانتزع منها الدلائل البديعة، وسلك فيه الإشارة إلى تفسيرها السبلَ الوسيعة، وقد اشتهر من قول جمع من الفضلاء: فقه البخاري في تراجمه[٤]، لذلك فقد اهتم العلماء بهذه الأبواب وصنفوا فيها المصنفات المتعددة، منها هذا الكتاب.



(١) هكذا ذكر عنوان الكتاب الدكتور مرعشلي في نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر. والأمر بحاجة إلى مزيد تمحيص وتأكيد.

(٢) انظر ترجمته في: فهرس الفهارس للكتاني ٢/ ٩٣٩-٩٤٠، والأعلام للزركلي ٤/ ١١١، ونثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر للدكتور يوسف المرعشلي ص٦٠١.

(٣) فهرس الفهارس ٢/ ٩٣٩-٩٤٠.

(٤) من كلام فضيلة الدكتور نزار الحمداني رحمه الله في مقدمة كتابه: فقه الإمام البخاري من جامعه الصحيح الحج والعمرة ص٩.

الباب الثاني
عناية الحنابلة بالصحيحين تعلماً وتعليماً

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: رواية وقراءة الحنابلة للصحيحين.

الفصل الثاني: حفظ الحنابلة للصحيحين.

الفصل الثالث: ضبط ومقابلة ونسخ الحنابلة للصحيحين.

الفصل الرابع: ثناء الحنابلة على الصحيحين.








الفصل الأول
رواية وقراءة الحنابلة للصحيحين

ليس من عادة المترجمين ذكر من روى أو من قرأ الصحيحين أو أحدهما، إذ كان ذلك ديدن العلماء وطلاب العلم، فلم يكن يُنصّ على ذلك في الغالب إلا لفائدة، كميزة رواية الشيخ ذي السند العالي، أو كون المترجم له من آخر من روى ذلك عن شيخه وغيرها من الفوائد، لِذا ما سنذكره هنا من نماذج لا يعني بأيّ حال من الأحوال أنهم فقط من روى أو قرأ الصحيحين أو أحدهما من الحنابلة ولا أغلبهم ولا أكثرهم.

وسوف أقتصر . بغية الاختصار . على بعض علماء الحنابلة ممّن نصّ ابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة على أنهم رووا أو قرؤوا الصحيحين أو أحدهما، وهم:

١- طغدى بن ختلغ بن عبد الله الأميري المسترشدي ولاء البغدادي المقرىء الفرضي، أبو محمد المحدث ويسمى عبد المحسن أيضاً. توفي سنة تسع وثمانين وخمسمائة، كان قيمًا بمعرفة صحيح البخاري؛ برجاله وألفاظ غريبه، وشرح معانيه، قرأ عليه البخاري جماعة[(١)].

٢- تقي الدين أبو محمد طلحة بن مظفر بن غانم بن محمد العلثي، الفقيه الخطيب المحدث الفرضي النضار، المفسر الزاهد، الروع العارف، توفي سنة ثلاث وتسعين وخمسمائة، قرأ صحيح مسلم في ثلاث مجالس[(٢)].

٣- الإمام الحافظ المفسّر الفقيه الواعظ الأديب شيخ وقته وإمام عصره

---

(١) انظر: ذيل طبقات الحنابلة ١/ ٣٧٨-٣٧٩.

(٢) انظر: ذيل طبقات الحنابلة ١/ ٣٩٠-٣٩١.



جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الجوزي، المتوفى سنة سبع وتسعين وخمسمائة، سمع صحيح البخاري، وصحيح مسلم بنزول[١].

٤- الشيخ سراج الدين، أبو عبد الله الحسين بن المبارك الربعي الزبيدي الأصل، البغداد البابصري، توفي سنة إحدى وثلاثين وستمائة، روى صحيح البخاري[٢].

٥- أبو الحسن محمد بن أحمد بن عمر بن الحسين بن خلف البغدادي القطيعي الأزجي، المؤرخ، سمع صحيح البخاري من أبي الوقت، وهو آخر من حدث به ببغداد كاملاً عنه سماعاً، ومن جماعة آخرين[٣].

٦- الشيخ الفقيه المحدث الحافظ، الزاهد العارف الرباني، تقي الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد اللّه بن عيسى بن أبي الرجال أحمد بن علي اليونيني البعلبكي، وتوفي سنة ثمان وخمسين وستمائة، سمع صحيح البخاري[٤].

٧- الفقيه المحدث، الزاهد الكاتب، كمال الدين أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن أبي سعد بن وضاح الشهراياني ثم البغدادي، وتوفي سنة اثنتين وسبعين وستمائة، سمع صحيح مسلم ورواه عنه ابن الجوزي. وسمع صحيح البخاري، وروي وسمع عنه[٥].

٨- مجد الدين أبو أحمد وأبو الخير عبد الصمد بن أحمد بن عبد القادر بن أبي الحسين بن أبي الجيش بن عبد الله البغدادي القطفتي، المقرئ المحدث، النحوي اللغوي. الخطيب الواعظ الزاهد، شيخ بغداد وخطيبها، توفي سنة ست

(١) انظر: ذيل طبقات الحنابلة ١/ ٣٩٩-٤٣٣.
(٢) انظر: ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ١٨٨-١٨٩.
(٣) انظر: ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٢١٢-٢١٤.
(٤) انظر: ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٢٦٩-٢٧٣.
(٥) انظر: ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٢٨٢-٢٨٤.

وسبعين وستمائة، إليه انتهت رياسة الحديث ببغداد، وكان شيوخ بغداد يقرؤون عليه كتب الحديث، ومن ذلك صحيح البخاري(١).

٩- الفقيه المحدث الزاهد شرف الدين أبو الحسين علي بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن عيسى بن أحمد بن محمد بن محمد اليونيني البعلي، وتوفي سنة إحدى وسبعمائة، واستنسخ صحيح البخاري واعتنى بأمره كثيراً، وقابله في سنة واحدة، وأسمعه إحدى عشر مرة(٢).

١٠- شمس الدين أبو عبد اللّه محمد بن عبد الرحمن بن شامة بن كوكب بن العزّ الطائي، السنتبسي السوادي الحكمي المحدث الحافظ، الزاهد العابد، توفي سنة ثمان وسبعمائة، نسخ الصحيحين بخطه، وقابلهما وقرأهما، وبيعا في تركته بألف درهم رغبة فيه، وفي تصحيحه، واعتقاداً في فضيلته وديانته(٣).

١١- رئيس القضاة تقي الدين أبو الفضل سليمان بن حمزة بن أحمد بن عمر بن محمد بن أحمد ابن محمد بن قدامة المقدسي، ثم الصالحي، توفي سنة خمس عشرة وسبعمائة، حضر سماع صحيح البخاري، وحدث بثلاثيات البخاري سنة ست وخمسين وستمائة، وحدث بجميع الصحيح سنة ستين(٤).

١٢- شرف الدين أبو محمد عبد الله بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني، ثم الدمشقي، الفقيه الإمام الزاهد العابد القدوة المتفنن، أخو الشيخ تقي الدين، توفي سنة سبع وعشرين وسبعمائة، سمع المسند والصحيحين وكتب السنن(٥).

١٣- عفيف الدين أبو عبد اللّه محمد بن عبد المحسن بن أبي الحسن بن

(١) انظر: ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٢٩٠-٢٩٤.
(٢) انظر: ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٣٤٥-٣٤٧.
(٣) انظر: ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٣٥٥-٣٥٦.
(٤) انظر: ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٣٦٤-٣٦٦.
(٥) انظر: ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٣٨٢-٣٨٤.



عبد الغفار بن الخراط، البغدادي القطيعي الأزجي المحدث الواعظ، ويعرف بابن الدواليبي، توفي سنة ثمان وعشرين وسبعمائة، سمع وأسمع صحيح مسلم(١).

١٤- الإمام الفقيه المجتهد المحدث الحافظ المفسر الأصولي الزاهد تقي الدين أبو العباس أحمد ابن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني، ثم الدمشقي، شيخ الإسلام وعلم الأعلام، وشهرته تغني عن الإطناب في ذكره، والإسهاب في أمره، توفي سنة ثمان وعشرين وسبعمائة، وعنى بالحديث وسمع المسند مرات والكتب الستة(٢).

١٥- زين الدين، أبو محمد وأبو سعيد عبادة بن عبد الغني بن منصور بن منصور بن عبادة الحراني ثم الدمشقي الفقيه المفتي المؤذن، وتوفي سنه تسع وثلاثين وسبعمائة، سمع وحدّث بصحيح مسلم(٣).

١٦- صفي الدين أبو عبد الله الحسين بن بمران بن داود البابَصري، البغدادي، الخطيب الفقيه، المحدث النحوي، الأديب، توفي سنة تسع وأربعين وسبعمائة، يقول ابن رجب: وسمعت بقراءته صحيح البخاري...(٤).

١٧- سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن موسى بن الخليل البغدادي، الأزجي، البزار، الفقيه المحدث، قرأ بدمشق صحيح البخاري على الحجار بالحنبلية وحضر قراءته الشيخ تقي الدين ابن تيمية، وانطلق حاجاً سنة تسع وأربعين وسبعمائة، قال ابن رجب: وحججت أنا تلك السنة أيضاً مع والدي، فقرأت على شيخنا أبي حفص عمر ثلاثيات البخاري، ثم توفي رحمه الله قبل وصوله إلى مكة، حادي عشرين ذي القعدة(٥).

---

(١) انظر: ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٣٨٤-٣٨٦.
(٢) انظر: ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٣٨٧-٤٠٨.
(٣) انظر: ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٤٣٢-٤٣٣.
(٤) انظر: ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٤٤٣-٤٤٤.
(٥) انظر: ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٤٤٤-٤٤٥.

الفصل الثاني
حفظ الحنابلة للصحيحين

لقد ورد في ثنايا تراجم علماء الحنابلة ما يدل صراحة على حفظ الصحيحين أو أحدهما، أو ما يشير إلى ذلك، وهذا الأمر يدل على شدة عناية الحنابلة. كما غيرهم من المذاهب. بالصحيحين، وسأذكر ما وقفت عليه:

١- قال الحافظ الضياء المقدسي(١): سمعت شيخنا الحافظ عبد الغني(٢) يقول: كنت يوماً بأصبهان عند الحافظ أبي موسى(٣)، فجرى بيني وبين بعض الحاضرين منازعة في حديث:

فقال: هو في صحيح البخاري.

فقلت: ليس هو فيه.

قال: فكتب الحديث في رقعة ورفعها إلى الحافظ أبي موسى يسأله عنه.

قال: فناولني الحافظ أبو موسى الرقعة وقال: ما تقول، هل هذا الحديث في البخاري، أم لا؟

---

(١) هو: ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي، الصالحي، الشيخ الإمام الحافظ الكبير، محدث عصره، ووحيد دهره، توفي سنة ثلاث وأربعين وستمائة. وقد سبق.

(٢) هو: الإمام، العالم، الحافظ الكبير، الصادق، القدوة، العابد، عالم الحفاظ، تقي الدين، أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الجماعيلي ثم الدمشقي المنشأ الصالحي، توفي سنة ستمائة. وقد سبق.

(٣) هو: الإمام الحافظ شيخ المحدّثين أبو موسى المديني الأصفهاني، المتوفي سنة إحدى وثمانين وثمانمائة.

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٢١/ ١٥٢-١٥٩، والبداية والنهاية لابن كثير ١٢/ ٣١٨.

قلت: لا.

قال: فخجل الرجل وسكت.

قال: وقد رأيت فيما يرى النائم. وأنا بمدينة مَرْو. كأن الحافظ عبد الغني جالس والإمام محمد بن إسماعيل البخاري بين يديه يقرأ عليه من جزء، أو كتاب وكان الحافظ يرد عليه شيئاً أو ما هذا معناه(١).

وفي هذا ما يشير إلى حفظ الحافظ عبد الغني للبخاري، حتى يستطيع أن يجزم قاطعاً بعدم وجود الحديث فيه، وهذا النفي لا شك يحتاج إلى حفظ البخاري، بل يدل على شدة حفظه للبخاري، والله تعالى أعلم.

٢- أما الشيخ الفقيه المحدث الحافظ، الزاهد العارف الرباني، تقي الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد اليونيني البعلبكي، المتوفى سنة ثمان وخمسين وستمائة، فقد برع في الحديث وحفظ فيه الكتب الكبار حفظاً متقناً، فحفظ الجمع بين الصحيحين للحميدي، وصحيح مسلم، قال ولده: حفظ والدي الجمع بين الصحيحين، وأكثر المسند، يعني مسند الإمام أحمد، وحفظ صحيح مسلم في أربعة أشهر(٢).

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٧.

(٢) انظر: ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٢٦٩-٢٧٠.

وممّا يؤكد الإتقان في حفظه ما جاء في ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٢٧١ أنه لما قدم الملك الكامل على أخيه الأشرف جعل الأشرف يذكر للكامل محاسن الشيخ الفقيه. فقال: أشتهي أن أراه. فأرسل إليه إلى بعلبك بطاقة فاستحضره، فوصل إلى دمشق. فنزل الكامل إليه، وتحادثا بدار السعادة، وتذاكرا شيئاً من العلم. فذكروا مسألة القتل بالمثقل، وجرى ذكر حديث: الجارية التي قتلها اليهودي، فرضَّ رأسها بين حجرين، فأمر رسول الله r بقتله.

فقال الملك الكامل: إنه لم يعترف.

فقال الشيخ الفقيه: في صحيح مسلم: فاعترف.

فقال الكامل: أنا اختصرت صحيح مسلم، ولم أجد هذا فيه.

فقال: بلى.

٣- قال ابن رجب عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله نقلاً عن الذهبي في تاريخ الإسلام: وإليه المنتهى في عزوه إلى الكتب الستة، والمسند، بحيث يصدق عليه أن يقال: كل حديث لا يعرفه ابن تيمية فليس بحديث. ويقول أيضاً: **فأما حفظه متون الصحاح** وغالب متون السنن والمسند: فما رأيت من يدانيه في ذلك أصلاً[(١)].

وهذا نصّ في حفظ شيخ الإسلام لمتون الصحاح، وعلى رأسها: صحيح البخاري ومسلم.

٤- أما الشيخ الإمام **العلامة الأعجوبة** شمس الدين أبو عبد الله محمد المعروف بابن الأقرع البعلبكي المتوفى سنة ثمانمائة، فقد حفظ كتباً عديدة وكان قوي الحافظة فصيح اللسان، وعَرَض مختصر مسلم للمنذري والمنتقى لابن تيمية امتحاناً على العادة، وتعجب الناس من ذلك وكان له حافظة وذكاء وفهم[(٢)].

وهنا نرى حفظ هذا العلامة لمختصر المنذري لصحيح مسلم حفظاً متقناً.

٥- وحكي عن الشيخ العلامة علاء الدين علي بن الشيخ نور الدين محمود بن الشيخ تقي الدين أبي بكر بن المغلي الشيخ الإمام العلامة أعجوبة الزمان، المتوفى سنة ثمان وعشرين وثمانمائة أنه كان قوي الحفظ بل لا يُعرف أحد في عصره يدانيه في الحفظ، وورد عنه أنه قال مرة في قراءة البخاري عند السلطان

فأرسل الكامل، فأحضر اختصاره لمسلم في خمس مجلدات. فأخذ الكامل مجلداً، والأشرف آخر، وعماد الدين بن موسك آخر. وأخذ الشيخ الفقيه مجلداً، فأول ما فتحه: وجد الحديث، كما قال، فتعجب الكامل من سرعة استحضاره، وسرعة كشفه. وأراد أن يأخذه معه إلى الديار المصرية. فأرسله الأشرف سريعاً إلى بعلبك. فقال للكامل: إنه لا يؤثر ببعلبك شيئاً. فأرسل الكامل إليه ذهباً كثيراً.

(١) انظر: ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٣٩١.

(٢) انظر: المقصد الأرشد ٢/ ٤٣٠-٤٣١. وانظر في ترجمته أيضاً: شذرات الذهب ٣/ ٣٦٦.



للقارىء: استرح، وشرع في قراءة الجزء من حفظه[1].

وهذا يدل على حفظه لصحيح البخاري من ضمن محفوظاته العديدة.



(١) انظر: المقصد الأرشد ٢/ ٢٦٤-٢٦٦. وانظر في ترجمته أيضاً: الضوء اللامع ٦/ ٣٤-٣٦.

الفصل الثالث
ضبط ومقابلة ونسخ الحنابلة للصحيحين

لم تقتصر خدمة الحنابلة للصحيحين عند ما سبق ذكره بل تعدّى ذلك إلى القيام بضبط ومقابلة ونسخ للصحيحين، حتى غدت النسخة اليونينية هي أهم النسخ المعتمدة لصحيح البخاري كما سيأتي بيانه، وهذا سبق خطير وفوز كبير يُسجل للحنابلة في هذا الميدان، وفيما يلي ما وقفت عليه للحنابلة من ذلك:

١- الفقيه المحدث الزاهد شرف الدين أبو الحسين علي بن محمد اليونيني البعلي، المتوفى سنة إحدى وسبعمائة، واستنسخ صحيح البخاري واعتنى بأمره كثيراً، وقابله في سنة واحدة، وأسمعه إحدى عشر مرة[١].

وقد ضبط رواية البخاري وقابل أصله بأصول مسموعة، ولم يقصد اليونيني أن يرجع بهذه المقابلة ما هو ثابت في الأصول، ويخرج منها صورة مختارة. في نظره. لصحيح البخاري، وإنما قصد أن يجمع تلك الروايات كلها في صعيد واحد، تيسيراً لمن يريد الانتفاع بها من العلماء، وإغناء له عن التنقيب عليها في مختلف المظان.

وقد استعان بالرموز في الإشارة إلى اختلاف النسخ، حيث اختار من بعض حروف الهجاء علامات يضعها على مواطن الخلاف، وبذلك ضبط رواياتهم مجتمعة بأخصر طريق، وحرر ألفاظ الكتاب على نحو ما هو ثابت عند أصحاب الأصول الأربعة التي قابل عليها أصله.

والنص المطبوع الآن هو نسخة اليونيني هذه، مع مقارنة ببعض النسخ،

---

(١) انظر: ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٣٤٥-٣٤٧.



وقد أرسل هذا الأصل إلى السلطان عبد الحميد لينشر في مصر، وقد طبع في مطبقة بولاق سنة ١٣١١هـ[١].

٢- شمس الدين أبو عبد اللّه محمد بن عبد الرحمن بن شامة بن كوكب بن العزّ الطائي، السنتبسي السوادي الحكمي المحدث الحافظ، الزاهد العابد، توفي سنة ثمان وسبعمائة، **نسخ الصحيحين** بخطه، وقابلهما وقرأهما، وبيعا في تركته بألف درهم رغبة فيه، وفي تصحيحه، واعتقاداً في فضيلته وديانته[٢].

٣- بهاء الدين محمود بن محمد بن عبد الرحيم بن عبد الوهاب السلمي المجوّد المعروف بابن خطيب بعلبك، توفي سنة خمس وثلاثين وسبعمائة، وعني بالخط فجوّده إلى الغاية، رأى الصفدي مجلداً من صحيح البخاري من نسخه فقال: هو نسخ عجيب إلى الغاية، وقال ابن حجر: رأيت بخطه نسخة كاملة في ثلاث مجلدات ... وقابلها المزي بقراءة ابن كثير وهي أعجوبة في الحسن والصحة[٣].

٤- الحافظ الإمام العلامة زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد، المعروف بابن رجب الحنبلي، المتوفى سنة خمس وتسعين وسبعمائة رحمه الله تعالى[٤]، فقد قرأ الحافظ أبو الفضل العراقي صحيح مسلم على شيخه محمد بن إسماعيل بن الخباز بدمشق في ستة مجالس متوالية، وذلك بحضور **الحافظ زين الدين ابن رجب وهو معارض بنسخته**[٥].



---

(١) انظر لما سبق: منهج الإمام البخاري لأبي بكر كافي ص ٥٩-٦٠، ومقدمة صحيح البخاري الطبعة اليونينية ص٣-٤.
(٢) انظر: ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٣٥٥-٣٥٦.
(٣) انظر: الدرر الكامنة ٦/ ٩٥-٩٦، وشذرات الذهب ٣/ ١١٢.
(٤) وقد سبقت ترجمته عند ذكر كتابه فتح الباري.
(٥) انظر: ذيل طبقات الحفاظ لابن فهد ص٢٢٣.

الفصل الرابع
ثناء الحنابلة على الصحيحين

إن ثناء ومدح الحنابلة للصحيحين أمر يصعب حصره وتعداده، وحسبي هنا أن أمثّل له ببعض النماذج التي تدل للغرض من المنزلة العالية التي بلغها الكتابان عند علماء الحنابلة، ومن ذلك:

١- أبتدئ برأس المذهب الحنبلي الإمام المبجل أحمد بن محمد بن حنبل، حيث يقول ابنه عبد الله: قلت لأبي: يا أبتِ مَن الحفاظ؟ قال: يا بني شباب كانوا عندنا من أهل خراسان وقد تفرقوا. قلت: من هم يا أبت؟ قال: **محمد بن إسماعيل ذاك البخاري**، وعبيد الله بن عبد الكريم ذاك الرازي، وعبد الله بن عبد الرحمن ذاك السمرقندي، والحسن بن شجاع ذاك البلخي(١).

٢- قال أبو عبد الله بن منده الحافظ(٢): الذين أخرجوا وميزوا الثابت من المعلول، والخطأ من الصواب أربعة: **البخاري ومسلم**، وبعدهما أبو داود السجستاني، وأبو عبد الرحمن النسائي(٣).

٣- وعن قول البخاري في الصحيح: قال لي فلان، يقول شيخ الإسلام

(١) انظر: طبقات الحنابلة ١/ ٢٠٠.

(٢) هو الإمام محدث الإسلام محمد بن إسحاق بن محمد أبو عبد الله بن منده الأصبهاني، كتب عن ألف شيخ وسبعمائة شيخ، من تصانيفه:كتاب الإيمان، وكتاب التوحيد، وكتاب الصفات، وكتاب التاريخ كبير جداً، وكتاب معرفة الصحابة، وكتاب الكنى، وأشياء كثيرة. توفي سنة خمس وتسعين وثلاثمائة. انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ٢/ ١٦٧، وسير أعلام النبلاء ١٧/ ٢٨-٤٣.

(٣) انظر: تهذيب الكمال ١١/ ٣٦٥.

الأنصاريّ(١): عندي أن ذاك الرجل ذاكر البخاري في المذاكرة: أنه سمع من فلاَن حديث كذا، وكتاب كذا، أو مسند كذا، أو حديث فلان، فيرويه بين المسموعات وهو طريق حسن طريق مليح. **ولا أحد أفضل من البخاري**(٢).

٤- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: ولهذا كان أهل العلم بالحديث لا يعتمدون على مجرد تصحيح الحاكم وإن كان غالب ما يصححه فهو صحيح، لكن هو في المصححين بمنزلة الثقة الذي يكثر غلطه وإن كان الصواب أغلب عليه. وليس فيمن يصحح الحديث أضعف من تصحيحه، بخلاف أبي حاتم بن حبان البستي فإن تصحيحه فوق تصحيح الحاكم وأجل قدراً وكذلك تصحيح الترمذي والدارقطني وابن خزيمة وابن منده وأمثالهم فيمن يصحح الحديث .

فإن هؤلاء وإن كان في بعض ما ينقلونه نزاع فهم أتقن في هذا الباب من الحاكم، ولا يبلغ تصحيح الواحد من هؤلاء مبلغ **تصحيح مسلم**، ولا يبلغ تصحيح مسلم مبلغ **تصحيح البخاري**، بل **كتاب البخاري أجلّ ما صنف في هذا الباب؛ والبخاري من أعرف خلق الله بالحديث وعلله مع فقهه فيه**(٣).

٥- وقال الإمام ابن القَيِّم في معرض كلامه على رجل مختلف فيه: وقد احتج به **أجلّ من صَنَّفَ في الحديث الصحيح، وهو البخاري**(٤).

(١) هو شيخ الإسلام أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي، الفقيه المفسر الحافظ، من تصانيفه: ذمّ الكلام، ومنازل السائرين وغيرها، توفي سنة إحدى وثمانين وأربعمائة.
انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٨/ ٥٠٣-٥١٨، وذيل طبقات الحنابلة ١/ ٥٠-٦٨.
(٢) انظر: ذيل طبقات الحنابلة ١/ ٦٠.
(٣) مجموع الفتاوى ١/ ٢٥٥-٢٥٦.
(٤) زاد المعاد ١/ ٣٠٣-٣٠٤.

الخاتمة

الحمد لله الذي أنعم عليّ بإتمام هذا البحث الذي أرجو أن يكون مفيداً لقارئه، نافعاً لطلاب العلم، وفيما يلي النتائج التي توصلت إليها من خلال بحثي:

١- الناظر في مصنفات الحنابلة بمتون الصحيحين وأسانيدهما يرى أن المؤلفات المتعلقة بالمتن شرحاً وتوضيحاً واستفادة ونحو ذلك أكثر من مؤلفاتهم فيما يتعلق بالأسانيد.

ولعلّ سبب ذلك يعود إلى أن أسانيد أحاديث الصحيحين أصحّ الأسانيد، وكانت منتقاة بعناية فائقة، لذا قلّ الكلام فيها.

أما المتون فكانت الحاجة ماسة للاستفادة منهما قراءة وتدريساً وتعلماً وتعليماً، وكانت المتون بحاجة إلى شرح غريب أو دفع مشكل.

٢- الناظر في المؤلفات المتعلقة بصحيح البخاري والمؤلفات المتعلقة بصحيح مسلم. التي أمكن الوقوف عليها. يجدها متساوية، ممّا يعني أن العناية بالصحيحين كانت متقاربة.

٣- قمت بجمع عدد لا بأس به من المصنفات التي ألفها علماء الحنابلة فيما يتعلق بمتن الصحيحين أو أحدهما، وهذه الكتب هي:

١- كتاب الصحيح على كتاب مسلم بن الحجاج.

٢- الإفصاح عن معاني الصحاح.

٣- كشف المشكل من حديث الصحيحين.

٤- محض المحض.

٥- جامع المسانيد.

٦- عمدة الأحكام.

٧- المصباح في عيون الأحاديث الصحاح.

٨- أفراد الصحيح.

٩-غرائب الصحيح.

١٠- جزء فيه من أحاديث صحيحة ممّا رواه مسلم بن الحجاج النيسابوري «بين المصطفى ﷺ وبينه تسعة نفر».

١١- من كلام الحافظ الضياء على شيء من أحاديث «الجمع بين الصحيحين للحميدي».

١٢- الأبدال العوالي في شيوخ الشيخين.

١٣- جزء فيه مائة حديث من صحيح البخاري.

١٤- عوالي البخاري.

١٥- فتح الباري شرح صحيح البخاري.

١٦- النكت على تنقيح الزركشي أو حواشي على تنقيح الزركشي.

١٧- جزء فيه الأحاديث التي رواها مسلم في صحيحه عن الإمام أحمد.

١٨- كشف اللثام شرح عمدة الأحكام.

٤- كما قمت بجمع عدد لا بأس به من المصنفات التي وضعها الحنابلة فيما يتعلق بأسانيد الصحيحين، وهي:

١- أسامي مشايخ الإمام البخاري.

٢- الكمال في معرفة الرجال.

٣- الرواة عن البخاري.

٤- جزء فيه الرواة عن أبي الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري الحافظ الإمام.

٥- مختصر تهذيب الكمال.

٥- ثم ذكرت مصنفين من مصنفات الحنابلة، الأول يتعلق بختم صحيح البخاري، وهو تحفة السامع والقاري في ختم صحيح البخاري، والثاني يتعلق بخدمة أبواب البخاري هدية الراغب في ترتيب أبواب البخاري.

٦- اعتنى الحنابلة عناية واضحة برواية وقراءة الصحيحين، بل قام بعضهم بحفظهما أو أحدهما، كما اعتنوا أيضاً بضبطهما ومقابلتهما ونسخهما، حتى غدت النسخة اليونينية هي أهم النسخة المعتمدة لصحيح البخاري كما سبق بيانه، وهذا سبق خطير وفوز كبير يُسجل للحنابلة في هذا الميدان.

٧- إن ثناء ومدح الحنابلة للصحيحين أمر يصعب حصره وتعداده، وقد مثّلت له ببعض النماذج التي تدل للغرض من المنزلة العالية التي بلغها هذا الكتاب وصاحبه عند علماء الحنابلة.

٨- وبالجملة فالنتيجة المحصلة من وراء كلّ ذلك هي أنه لم يحظَ كتاب بعد كتاب الله من العناية ما حظيه صحيح البخاري وصحيح مسلم، وتمثلت هذه العناية بجهود علمية دقيقة في خدمة هذين الكتابين، بمؤلفات جمَّة منها ما يخدم المتن أو يستفيد منه، ومنها ما يخدم الإسناد، كما تمثلت هذه الجهود بسماع وقراءة الصحيحين، أو القيام بضبطهما ومقابلتهما وصيانتهما.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين








ثبت المصادر والمراجع

١- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام مطبوع بتقديم الشيخ محب الدين الخطيب، وتحقيق علي بن محمد الهندي، ط٢/ ١٤٠٩هـ، المكتبة السلفية . القاهرة.

٢- أسامي مشايخ الإمام البخاري لأبي زكريا يحيى بن عبد الوهاب ابن منده ت٥١١. تحقيق نظر الفريابي، ط١/ ١٤١٢هـ، ١٩٩١م. مكتبة الكوثر، السعودية.

٣- أسامي من روى عنهم البخاري في الصحيح، أبو أحمد ابن عدي الجرجاني ت٣٦٥ تحقيق الدكتور عامر صبري، طبع دار البشائر الإسلامية، سنة ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

٤- أصول التخريج ودراسة الأسانيد للدكتور محمود الطحان. مكتبة المعارف . الرياض.

٥- الإعلام بفوائد عمدة الأحكام للإمام سراج الدين عمر بن علي ابن الملقن ت ٨٠٤. تحقيق عبد العزيز المشيقح، ط١/ ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م. دار العاصمة . الرياض.

٦- الإفصاح عن معاني الصحاح لأبي المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة ت٥٦٠. تحقيق الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد، عن دار الوطن . الرياض.

٧-إكمال تهذيب الكمال. للحافظ علاء الدين مغلطاي.

٨- البداية والنهاية لابن كثير ت٧٧٤. مكتبة المعارف . مصر.

٩- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي ت٩١١. تحقيق نظر



الفاريابي. ط٢/ ١٤١٥هـ، مكتبة الكوثر . الرياض.

١٠-تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني. دار صادر . بيروت.

١١-تهذيب الكمال للمزي ت٧٤٢. تحقيق الدكتور بشار عواد معروف. ط١/ ١٤٠٠هـ.١٩٨٠م، مؤسسة الرسالة . بيروت.

١٢-جامع المسانيد لابن الجوزي ت٥٩٧ تحقيق فضيلة الدكتور علي حسين البواب، ط١/ ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م، مكتبة الرشد ناشرون . الرياض.

١٣-الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. لابن حجر العسقلاني ت٨٥٢. تحقيق الدكتور محمد خان. ط٢/ ١٩٧٢م. مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية . الهند.

١٤-ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب الحنبلي ت٧٩٥. دار المعرفة . بيروت.

١٥-رؤية الله لأبي الحسن الدارقطني ت٣٨٥. تحقيق مبروك إسماعيل مبروك. مكتبة القرآن . مصر.

١٦-زاد المعاد لابن قيم الجوزية ت٧٥١. تحقيق شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة . بيروت.

١٧-السحب الوابلة عن ضرائح الحنابلة. لمحمد بن عبد الله بن حميد ت١٢٩٥. تحقيق بكر أبو زيد وعبد الرحمن العثيمين. ط١/١٤١٦هـ. ١٩٩٦م. مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٨-سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي ٧٤٨. تحقيق شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة . بيروت.

١٩-شذرات الذهب لابن العماد ت١٠٨٩. دار الكتب العلمية . بيروت.

٢٠-شرح صحيح مسلم للنووي ت٦٧٦. دار الريان للتراث . القاهرة.

٢١-صحيح البخاري عن نسخة الإمام أبي الحسين اليونيني ت٧٠١. المطبعة

الكبرى الأميرية ببولاق. مصر. سنة ١٣١١هـ.

٢٢-صلة الخلف بموصول السلف. لمحمد بن سليمان الروداني ت١٠٩٤. تحقيق الدكتور محمد حجي. ط١/١٤٠٨هـ. ١٩٨٨م. دار الغرب الإسلامي. بيروت.

٢٣-الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للإمام السخاوي ت٩٠٢. ط١/ ١٤١٢هـ .١٩٩٢م. دار الجيل. بيروت.

٢٤-الضياء المقدسي وجهوده في علم الحديث، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الدراسات العليا، فرع الكتاب والسنة، إعداد الطالبة: حسناء بكري أحمد نجار، إشراف الأستاذ الدكتور جلال الدين إسماعيل عجوة.

٢٥-طبقات الحنابلة لأبي الحسين ابن أبي يعلى ت٥٢٦. دار المعرفة. بيروت.

٢٦-عمدة الأحكام لعبد الغني المقدسي. تحقيق كمال الحوت، ط١/ ١٤٠٦هـ، ١٩٨٥م، دار الكتاب العربي. بيروت.

٢٧-فتح الباري لابن رجب تحقيق جماعة، ط١/ ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م، نشر مكتبة الغرباء، المدينة المنورة.

٢٨-كشف الظنون لحاجي خليفة ١٠٦٧. دار الكتب العلمية. بيروت.

٢٩-كشف اللثام شرح عمدة الأحكام. للسفاريني ت١١٨٨. تحقيق نور الدين طالب، ط١/ ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.

٣٠-كشف المشكل جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الجوزي، المتوفى سنة سبع وتسعين وخمسمائة بتحقيق فضيلة الدكتور علي حسين البواب، ط١/ ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م، دار الوطن.



٣١-الكمال للحافظ عبد الغني المقدسي. مخطوط مصور عن نسخة خطية منه في مكتبة شيستر بيتي بايرلتننداا برقم م١٨٧٠.

٣٢-مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية. جمع عبد الرحمن بن محمد قاسم وساعده ابنه محمد. دار عالم الكتب. بيروت.

٣٣-معجم البلدان لياقوت الحموي. دار الفكر. بيروت.

٣٤-المجمع المؤسس للمعجم المفهرس مشيخة الإمام ابن حجر. تحقيق الدكتور يوسف المرعشلي. ط١/ ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م. دار المعرفة. بيروت.

٣٥-مقدمة ابن الصلاح مطبوع مع التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح للعراقي . مؤسسة الكتب الثقافية. بيروت.

٣٦-المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد. لبرهان الدين ابن مفلح ت٨٨٤. تحقيق عبد الرحمن العثيمين. ط١/ ١٩٩٠م، مكتبة الرشد. الرياض.

٣٧-منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها لأبي بكركافي. ط١/ ١٤٢٢هـ ٢٠٠٠م. دار ابن حزم. بيروت.

٣٨-النكت على كتاب ابن الصلاح. لابن حجر العسقلاني ت٨٥٢. تحقيق الدكتور ربيع ابن هادي عمير. دار الراية. الرياض.



٣

المجهول
عند الإمام الشافعي

بقلم

أ. د. نافذ حسين حماد (١)

أستاذ الحديث وعلومه بالجامعة الإسلامية

غزة - فلسطين

profhammad@hotmail.com

(١) أ. د. **نافذ حسين عثمان حمّاد،** تخرج من الجامعة الإسلامية بالمدينة، وحصل على الماجستير والدكتوراه من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة. عمل محاضرًا في كلية أصول الدين بالجامعة الإسلامية بغزة فلسطين. أشرف وناقش أكثر من خمسين رسالة ماجستير ودكتوراه. له عدّة مؤلفات، منها: كتاب قرة العيون بتوثيق الأسانيد والمتون منشور في مكتبة الرشد بالرياض في ٣ مجلدات، وكتاب مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين. بالإضافة إلى بحوث علمية محكمة منشورة في عدّة دول.






ملخص البحث

الإمام الشافعي من أوائل النقاد الذين تكلموا في الرواة جرحًا وتعديلاً، وكان معتمدًا عند المتأخرين كالذهبي وابن حجر.

وهذا البحث يدرس واحدًا من مصطلحاته، وهو «المجهول»، من حيث مدلوله وحكمه من خلال عبارات الإمام، والرواة الأربعة عشر الموصوفين به عنده.






مُقَـدّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا رسول الله، وبعد:

فإنَّ البحثَ في الرجال وأحوالهم ممّا يُعْرف بعلم نقد الرجال، أو علم الجرح والتعديل، من أهم علوم الحديث وأخطرها، فهو بحقّ عِماد علوم السنّة، وثمرة علم دراية الحديث.

ولم يتصدَّ لهذا العِلمِ إلاَّ جهابذة العُلماء، فلا يُمكنُ لغيرهِم أنْ يخوضوا فيهِ، فهم الذين توفرت فيهم الأَهليةُ الكامِلةُ في فحص الرواة، والبحث عن أحوالهم، والحكم عليهم، وبالتالي الحُكْمُ على الحديث تصحيحًا وتضعيفًا على ضوء معرفتهم بأحوالِ رواتها.

يقول ابن أبي حاتم مبينًا أهمية هذا العلم: (فلمَّا لم نجد سبيلاً إلى معرفة شيء من معاني كتاب الله، ولا من سنن رسول الله ﷺ إلا من جهة النقل والرواية، وَجَبَ أنْ نُمَيِّز بين عدول الناقلة والرواة وثقاتهم وأهل الحفظ والتثبت والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة، ولمّا كان الدين هو الذي جاءنا عن الله ﷻ، وعن رسوله ﷺ بنقل الرواة حقّ علينا معرفتهم، ووجب الفحص عن الناقلة والبحث عن أحوالهم)[1].

وقد نوّه الذهبي إلى ضرورة فهم مصطلحات الأئمة، فقال: (ثم نحن نفتَقِرُ إلى تحرير عباراتِ التعديلِ والجرح، وما بين ذلك من العباراتِ المُتجاذبة، ثم أَهَمُّ من ذلك أن نعلمَ بالاستقراءِ التامِّ عُرْفَ ذلك الإمامِ الجهبذ، واصطلاحَه،

---

(١) عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ)، تقدمة المعرفة، الهند، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٧١هـ، (ط١) ص٥.



ومقاصِدَه، بعباراتِه الكثيرة)[١].

إذًا هو علم من أشرف العلوم وأفضلها.

وقد وقع اختياري في هذا البحث على الإمام الشافعي، صاحب المذهب؛ للوقوف على مصطلح مجهول عنده، لما رأيت أنَّ الوقوف على هذا المصطلح، وتحديد مدلوله ذو أهمية كبيرة في عِلم الجرح والتعديل، لا سيّما أنّه من المتقدمين الذين هم أهل اصطلاح ذلك العلم، المؤصلين له، والواضعين لقواعده كما سنرى.

وفي ذلك إبراز لمنزلته بين علماء الفنِّ، إلى جانب دوره المتقدم والمتميز في العلوم الأخرى، وأهمها الفقه وأصوله. وهنا تكمن أهمية البحث.

ولم أقف على دراسة سابقة تكشف عن منهجه في ذلك.

وبعدما أنهيت جمعَ أقواله في الجرح والتعديل، وعباراته في توثيق الرواة وتضعيفهم مع دراستها، وجدت أوراق البحث زادت عن الحدّ المناسب لهذا النوع من الأبحاث، فآثرت أن أعطيها حقّها، فقسمته ثلاثة أقسام:

الأول بعنوان: منهج الإمام الشافعي في توثيق الرواة.

والثاني بعنوان: منهج الإمام الشافعي في جرح الرواة.

والثالث، وهو بحثي هذا، وجعلته بعنوان: المجهول عند الإمام الشافعي.

وأهدف في بحثي هذا إلى: الوقوف على معنى هذا المصطلح عنده، ودراسة منهجه في ذلك من خلال مقارنة قوله بأقوال غيره من النقاد ما أمكن، والتعرف على رتبته بين أئمة النقد من حيث التشدد والتساهل في الحكم على الرجال.

---

(١) محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، الموقظة في علم مصطلح الحديث، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤٠٥هـ، (ط١)، ص٨٢.

ومنهجي في الدراسة: البحث عن هذا المصطلح في مظانّه من كتب الرجال، ودراسته، واستخلاص النتائج ما أمكن.

وخطتي في البحث بعد هذه المقدمة: تشتمل على تمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

التمهيد: ويشتمل على ترجمة مختصرة للإمام الشافعي.

المبحث الأول، في مطلبين:

الأول: في معرفة الشافعي الكبيرة بأحوال الرواة، ومفهومه للجرح والتعديل.

والثاني: دراسة مختصرة لمصطلح "المجهول"، وحكم الراوي المجهول عند الشافعي.

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لرواة وصفهم الشافعي بالجهالة، وعددهم أربعة عشر، رتبتهم على حروف الهجاء، سوى جُمْهان وأم بَكْرَةَ فأخرتهما في نهاية الرواة من الرجال؛ لكونهما جاءا مقرونين في كلام الشافعي، والرواة هم:

(١) بَجَالةُ بن عَبَدَة، من بني حارثة بن كعب بن العنبر التميمي العنبري البصري.

(٢) تميم بن طَرَفَة الطائي الُمسْلي الكوفي.

(٣) الحارث بن الأزمع. أو الأعور.

(٤) خالد بن أبي كريمة الأصبهاني، أبو عبد الرحمن الإسكاف، نزيل الكوفة.

(٥) سُلَيم بن عبدٍ السَّلولي الكناني.

(٦) عبد الله بن مَوْهَب الشامي، أبو خالد، قاضي فلسطين.

(٧) عبد الله بن نُجَيٍّ بن سلمة الحضرمي الكوفي، أبو لقمان.

(٨) قيس بن طلق بن علي الحنفي اليمامي.

(٩) مُجَمِّع بن يعقوب بن مجمع بن يزيد بن جارية الأنصاري، أبو عبد الله.



(١٠) مُرَقِّعُ بن صَيْفِي بن رباح بن الربيع التميمي الحنظلي.

(١١) هانئ بن هانئ.

(١٢، ١٣) جُمْهَان الأسلمي، وأُمُّ بَكرة الأسلمية.

(١٤) العالية بنت أيفع بن شراحيل، امرأة أبي إسحاق السبيعي.

خاتمة تشتمل على أهم النتائج.



تمهيد
ترجمة موجزة للإمام الشافعي

نقدّم بين يدي البحث إطلالة على حياة الإمام الشافعي، فترجمته تحتاج إلى مجلدات، وقد صُنِّفَت في منزلتِهِ والثناءِ عليهِ المُصَنَّفاتِ المُتَعَدِّدة(١).

فهو الإمام أبو عبد الله، محمد بن إدريس بن العبّاس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلّب بن عبد مناف بن قصي ..(٢).

ويجتمع مع رسول الله ﷺ في عبد مناف.

ولد الشافعي بغزة عسقلان، سنة خمسين ومائة، ولمّا بلغ سنتين نقلته أمّه مع عمه إلى مكة(٣).

نشأ الشافعي يتيمًا في حجر أمّه، فعنيت به، وأحاطته برعايتها، ودفعته إلى الكُتَّاب ولم يكن معها ما تعطي المعلم، فكان المعلم يرضى منه أن يخلفه

---

(١) منها: المصنفات في مناقب الشافعي لكلٍّ من داود بن علي الأصبهاني (٢٧٠هـ)، وابن أبي حاتم (٣٢٧هـ)، وأبي الحسن الآبري (٣٦٣هـ)، والحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ)، وأبي نُعَيم الأصبهاني (٤٣٠هـ)، والبيهقي (٤٥٨هـ)، والفخر الرازي (٦٠٦هـ)، وابن كثير (٧٧٤هـ)، وكتاب توالي التأنيس بمعالي محمد بن إدريس – لابن حجر (٨٥٢هـ).

(٢) يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣هـ)، **الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم**، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤١٧هـ، (ط١)، ص١١٤.

(٣) عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ)، **آداب الشافعي ومناقبه**، تحقيق عبد الغني عبد الخالق، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٣هـ، (ط٢)، ص٢٢، وأحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، **مناقب الشافعي**، تحقيق أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٣٩١هـ، (ط١)، ج١، ص٧٣. وأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، **توالي التأنيس بمعالي محمد بن إدريس**، المطبوع خطأ بعنوان توالي التأسيس، تعليق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ، (ط١)، ص٥٠.



إذا قام، ولقلّة ذات اليد، وعدم قدرته على شراء القراطيس كان يأخذ العظام والأكتاف فيكتب فيها، فإذا امتلأت طرحه في جرّة عظيمة عنده.

وبعد حفظه القرآن، وتعلمه العربية والشعر وأيام الناس والأدب، تحوّل إلى أخذ الفقه والحديث عن العلماء الكبار، ومن أشهرهم مسلم بن خالد الزنجي وسفيان بن عيينة بمكة.

ثم قدم المدينة على مالك بن أنس، وقد حفظ الموطأ حفظًا تامًّا، وكان سنّه إذ ذاك على الأرجح ثلاثة عشر عامًا[١].

وتنقّل رحمه الله تعالى في البلدان يأخذ عن علمائها الفقه والحديث، ثم صنّف الكتب في العراق وغيرها، إلى أن انتقل إلى مصر في العام تسعة وتسعين ومائة، وألّف فيها ما انتهى إليه علمه واجتهاده، وكان ثمرة ذلك كتابه الأم.

ولقد وهبه الله تعالى من حسن الخلق وكريم الشمائل، فكان ناصحًا للخلق، سخيًّا، ورعًا.

ظلّ الشافعي في مصر خمس سنين تقريبًا على الأرجح، إلى أن مرض مرضًا شديدًا، وتوفي عام أربع ومائتين، عن عمر يناهز الأربع والخمسين سنة.

قال يونس بن عبد الأعلى: ما رأينا أحدًا لقي من السقم ما لقي الشافعي.

ودخل عليه المزني، وهو عليل، فقال: كيف أصبحت يا أبا عبد الله؟ قال: أصبحت من الدنيا راحلاً، وللإخوان مفارقًا، ولسوء أفعالي ملاقيًا، وعلى الله واردًا، وبكأس المنية شاربًا، ولا والله ما أدري أروحي تصير إلى الجنة فأهنيها، أو إلى النار فأعزيها.

ثمّ توفي ليلة الجمعة بعدما صلى المغرب آخر يوم من رجب، ودفن بعد

---

(١) جزم بذلك النووي، يحيى بن شرف (٦٧٦هـ)، في **المجموع**، تحقيق محمد بخيت المطيعي، مكتبة الإرشاد، جدة، ج١، ص٢٥.

عصر يوم الجمعة. رحمه الله رحمة واسعة(١).

ولقد كان الإمامُ الشافعيُّ رَحِمه الله تَعالى من أئمةِ المسلمينَ الأفذاذِ المُجْمع على إمامتهم في حفظِ السُّنَّةِ النَّبَوِّيةِ والدِّفاعِ عنها، فهو لا يُشَقُّ غبارُهُ، ولا يُلحَق شأوُهُ، ومصنَّفاتُهُ تشهدُ بذلك، وعلى رأسها كتابُهُ الأم، والذي هو مفخرةٌ من مفاخرِ المسلمين، وموسوعةٌ ضخمةٌ شملت الفقهَ ودقائقَهُ وقواعدَهُ وحجَجَهُ، والاستدلال والترجيح والاجتهاد، مُفْحِمًا بعباراته الرشيقة المخالف، كأنَّ الكتابَ والسُّنَّةَ نُصْبَ عينيه، وعلى طَرَفِ لِسَانِهِ.

وكذا شملت موسوعتُهُ الحديثَ، والتفسيرَ، واللغةَ، إضافة إلى كُتُبِ الرِّسالة، واختلافِ الحديث، وجماعِ العلم، وغيرِها.

فكانَ رحمه الله تعالى مُقَدَّمًا على مَنْ حَوْله، حيث كانت شروطُ الاجتهادِ قد اجتمعت له.



(١) انظر إضافة للمراجع السابقة: أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، **تاريخ مدينة السلام**، تحقيق د. بشار معروف، دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ، (ط١)، ج٢، ص٣٩٢. وعلي بن الحسن ابن عساكر (٥٧١هـ)، **تاريخ مدينة دمشق**، تحقيق عمر غرامة العمروي، دار الفكر، ١٤١٨هـ، (ط١)، ج٥١، ص٢٦٧، ومحمد بن أحمد الذهبي (٨٤٧هـ)، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ، (ط٩)، ج١٠، ص٥.






المبحث الأول
إمامة الشافعي في علم الجرح والتعديل

المطلب الأول: براعة الإمام الشافعي في علم الرجال

أولاً: معرفته الكبيرة بأحوال الرواة:

وممّا برعَ فيه الإمامُ الشافعيُّ «علم الرِّجال»، فكان مَن أوائل الأئمةِ النُّقَّادِ الَّذين تَكَلَّمُوا فيهم، ونَظَر في أحوالِهم جرحًا وتعديلاً، وقد شهدَ له العلماءُ بالتَّقدُّمِ والفَضْلِ والإمامةِ، واعترفوا له بالمعرفةِ الواسعةِ، والسَبْقِ في هذا الميدانِ، وكانَ بحقٍّ ناصرَ السُّنَّة.

قالَ حَرملةُ بنُ يحيى: سمعتُ الشافعيَّ، يقول: سُمِّيتُ ببغداد ناصرَ الحديث[١].

وقالَ أبو بكرٍ الأَثْرم، قلتُ لأبي عبدِ الله أحمد بن حنبل: الشافعي كانَ صاحبَ حديث؟ قال: إي والله، صاحب حديث.

قلت – أي الأثرم –: وإنَّما أرادَ به أنَّه كان من أهلِ المعرفةِ بالحديث، ومن القائلينَ به، ولأجلِ ذلكَ كان يدعو الله له[٢].

وعَدَّهُ الإمامُ مسلمٌ من الأئمةِ الذين يُرْجع إليهم في الحديث، وفي الجرح

---

(١) انظر: الخطيب البغدادي، **تاريخ مدينة السلام**، ج٢، ص٤٠٨، وابن عساكر، **تاريخ مدينة دمشق**، ج٥١، ص٣٤٤، ويحيى بن شرف النووي (٦٥٦هـ)، **تهذيب الأسماء واللغات**، دار الكتب العلمية، بيروت، مصورة عن إدارة الطباعة المنيرية، ج١، ص٦٦.

(٢) أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، **بيان خطأ من أخطأ على الشافعي**، تحقيق د. نايف الدعيس، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٢هـ، ص٩٨.



والتعديل[١] مع يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد، وإسحاق.

وذكرهُ ابنُ حِبَّان في مقدمةِ كتابِهِ المجروحينَ فيمنْ قامَ بالتنقيرِ عن الرجالِ، والتفتيشِ عن الضعفاء مع عبدِ الله بن المُبَارك، ويحيى القطان، ووكيعِ بن الجَرَّاح، وعبد الرحمن بن مهدي[٢].

وكذا أورده ابنُ عَدِّي في مقدمةِ كتابه الكامل تحت عنوان: ذِكْر من استجازَ تكذيب منْ تبينَ كَذِبه، من الصَّحابةِ والتَّابعينَ وتابعي التابعين ومنْ بَعْدَهم، وأوردَ لهُ بعضًا من أقوالِهِ في هذا العِلْم[٣].

وقال البيهقيُّ في معرفةِ السُّنَنِ والآثار: (وقد تكلَّمَ الشافعيُّ في جماعةٍ من الضعفاءِ، وبَيَّنَ أمرَهُم، وحكايتُهُ هاهنا ممّا يَطُول به الكتاب)[٤].

وعَنْ عِلْمه الكبير في هذا الجانب، يقولُ الخَطِيب: (وقد نُقِلَ عن الشافعيِّ مع ضبطِهِ لحديثِهِ كلامٌ في أحوالِ الرواةِ يدلُّ على بَصَره بهذا الشأن، ومعرفتِهِ بِهِ، وتَبَحُّرِهِ فيه).

ثم أوردَ الخطيبُ بعضًا ممّا ورد من كلامه في ذلك، ثم قال: (ولو اجتهدَ المُتْقِنُ الحافظ وتحرَّى البصيرُ الناقدُ أنْ نَصِفَ هؤلاء المذكورين آنفًا على قَدْر أحوالهم، ونُنْزلهم في الروايةِ منازلهم لما عَدَا ما ذكر الشافعي من أمرهم، وهذا

---

(١) قاله أبو منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي (٤٢٩هـ) كما في **تهذيب التهذيب**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تعليق مصطفى عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ، (ط١)، ج٩، ص٢٧.

(٢) محمد بن حبان التميمي البستي (٣٥٤هـ)، **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، تحقيق محمود زايد، بيروت، دار المعرفة، ١٤١٢هـ، ج١، ص٥٢.

(٣) عبد الله بن عدي الجرجاني (٣٦٥هـ)، **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق يحيى غزاوي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ، (ط٣)، ج١، ص٤٧ وما بعدها.

(٤) أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، **معرفة السنن والآثار**، تعليق عبد المعطي قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، باكستان، ١٤١٢هـ، (ط١)، ج١، ص١٤٩.

يدلُّ منه على علمٍ وَافِرٍ، وفهم حَاضِر، ومعرفة ثاقبة، وبصيرة نافذة)[١].

ونصَّ الذهبي عليهِ فيمن قَبِل الناسُ قولَهُم في الجرحِ والتعديلِ في مقدمةِ كتابه ذِكْرُ منْ يُعْتَمدُ قولُهُ في الجرح والتعديل[٢].

وذَكَرهُ السخاويُّ في كتابه المُتَكَلِّمونَ في الرجال[٣].

وقال الأستاذُ أبو زَهْرة: (كانَ الشافعي نافذَ البصيرةِ في نفوسِ النَّاس، قويَّ الفِراسةِ كشيخِهِ مالك في معرفةِ أحوالِ الرِّجالِ، وما تُطِيقهُ نُفُوسهم)[٤].

كلُّ ذلك يدلّ على إمامةِ الشافعي في علمِ الرِّجال، ورسوخِ قَدَمِهِ فيه.

ثانيًا: مفهومه للتجريح والتعديل:

وبعد هذه التَّقدمةِ في الدلالةِ على إمامةِ الشافعي في علمِ الرِّجال، ورسوخِ قَدَمِهِ فيه، وقبلَ أنْ نتوقفَ عندَ مصطلح (مجهول) الذي أطلقه على عدد من الرواة، وبيان مدلوله، نُبَيِّنُ مفهومه للتجريح والتعديل.

فقد روى ابنُ أبي حاتمٍ بسندهِ عن الشافعي، قال: (لا نعلمُ أحدًا أُعْطِي طاعةَ الله تعالى حتى لم يَخْلِطها بمعصيةٍ إلا يحيى بن زكريا، ولا عصى الله عزَّ وجلَّ فلم يَخْلِط بطاعة، فإذا كانَ الأغلبُ الطاعةَ فهو المُعَدَّل، وإذا كانَ الأغلبُ

---

(١) أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، **مسألة الاحتجاج بالشافعي**، تحقيق خليل إبراهيم ملا خاطر، باكستان، المكتبة الأثرية، ص٧٠.

(٢) محمد بن أحمد الذهبي (٨٤٢هـ)، **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤١٠هـ، (ط٥)، ص١٧١.

(٣) محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢هـ)، **المتكلمون في الرجال**، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤١٠هـ، (ط٥)، ص١٠٠.
وكان السخاوي ذكره بكماله وتمامه في آخر كتابه «الإعلان بالتوبيخ لمن ذمَّ أهل التاريخ» ص١٦٣ وما بعدها من طبعة الأستاذ حسام الدين القدسي بدمشق، و ص٣٣٨ وما بعدها من طبعة بغداد المجردة التي عني بها المستشرق فرانز روزنثال.

(٤) محمد أبو زهرة (١٣٩٤هـ)، **الشافعي، حياته وعصره، آراؤه وفقهه**، دار الفكر العربي، ص٣٧.



المعصيةَ فهو المُجَرَّح)(١).

وهذا هو الفهمُ الصحيحُ عند علماءِ الفنِّ بَعْدَهُ، أنَّ الإنسانَ ليسَ مَعْصُومًا، ولذا فالمُعَدَّلُ مَنْ كانَ الغالبُ عليه فِعْلَ الطاعات وتركَ المعاصي، أو بعبارةٍ أخرى مَنْ غَلَبَ خَيْرُه شَرَّه، وإلا فهو المُجَرَّح، والله أعلم.

وقد علل ذلك، بقوله: لأنَّا لا نعلم مُغَيَّب غيرنا(٢).

وهو بذلك يكون أوّل من بيّن مفهوم التعديل والتجريح.

وكذا تَثْبُتُ **عَدَالةُ الرَّاوي** عندَ الشافعي بالاستفاضةِ والشهرةِ، قالَ ابنُ الصَّلاح: فمن اشتهرتْ عدالتُهُ بينَ أهلِ النقلِ أو نحوِهِم منْ أهلِ العلمِ، وشاعَ الثناءُ عليهِ بالثقةِ والأمانةِ، استُغْنِيَ فيه بذلك عن بَيِّنةٍ شاهدةٍ بعدالتِهِ تنصيصًا، وهذا هو الصحيحُ في مذهبِ الشافعي، وعليهِ الاعتمادُ في فنِّ أصولِ الفقه(٣).

قلتُ: وكذا هو عندَ جمهورِ علماءِ الحديثِ قبلَ ابنِ الصلاحِ وبعدَهُ، والله أعلم.

ويُقبلُ التَّعديلُ عندَ الشافعي من غيرِ ذكرِ سَبَبِهِ؛ لأنَّ أسبابَهُ كثيرةٌ(٤)، أما

---

(١) ابن أبي حاتم، **آداب الشافعي ومناقبه**، ص٣٠٥.

ونقله أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) في **الكفاية في علم الرواية**، القاهرة، دار الكتب الحديثة، (ط٢)، ص١٣٨، وابن عساكر في **تاريخ مدينة دمشق**، ج٦٤، ص١٩٧، وعبد الوهاب بن علي السبكي (٧٧١هـ) في **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق الطناحي والحلو، القاهرة، دار هجر، ١٤١٣هـ، (ط٢)، ج٣، ص٣٢٧.

وهو بذلك يكون أول من بَيَّنَ مفهوم التعديل والتجريح.

(٢) محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)، **اختلاف الحديث**، تحقيق محمد أحمد عبد العزيز، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ، (ط١)، ص١٢.

(٣) عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح (٦٤٣هـ)، **معرفة أنواع علم الحديث**، تحقيق الهميم والفحل، دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ، (ط١) ص٢١٣.

(٤) انظر: عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ)، **شرح التبصرة والتذكرة**، تحقيق الهميم والفحل، دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ، (ط١)، ج١، ص٣٣٦، ومحمد بن إبراهيم بن جماعة (٧٣٣هـ)، **المنهل الروي**

الجرح، فلا يقبلُ إلا مفَّسرًا، وإنَّما أوجبَ الشافعي الكشفَ عن ذلك؛ لأنَّه بَلَغهُ أنَّ إنسانًا جرحَ رجلاً، فسُئِلَ عَمَّا جرحَهُ بهِ، فقالَ: رأيتُهُ يبولُ قائمًا، فقيلَ لهُ: وما في ذلكَ ما يوجبُ جرحَهُ؟ فقال: لأنَّه يقعُ الرَّشَشُ عليهِ وعلى ثوبهِ ثمَّ يُصَلِّي، فقيلَ لهُ: رأيته يُصَلِّي كذلكَ؟ فقال: لا. فهذا ونحوُهُ جرحٌ بالتأويلِ، والعالمُ لا يجرحُ أحدًا بهذا وأمثالِهِ، فوجبَ بذلكَ ما قُلناه[1].

وأما **المُبْتَدعةُ**، فيَقْبلُ الشافعي روايتَهَم وشهادَتَهم إلا الخطَّابِيَّةَ، يقولُ الخطيبُ: (وذهبت طائفةٌ من أهلِ العلمِ إلى قَبولِ أخبارِ أهلِ الأهواءِ الذينَ لا يُعرفُ منهم استحلال الكذبِ والشهادةِ لمنْ وافقهَمْ بما ليسَ عندَهُم فيه شهادة، وممّن قالَ بهذا القولِ من الفقهاءِ أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، فإنَّه قال: وتُقبلُ شهادةُ أهلِ الأهواءِ إلا الخَطَّابيةَ[2] من الرافضةِ؛ لأنَّهم يرونَ الشهادةَ

في مختصر علوم الحديث النبوي، تحقيق كمال الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠هـ، (ط١)، ص٧١، ومحمد عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢هـ)، **الغاية في شرح الهداية في علم الرواية** لابن الجزري (٨٣٣هـ)، تحقيق عبد المنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ، ١٤٢٢هـ، ص١٢٠، ومحمد عبد الرؤوف المناوي (١٠٣١هـ)، **اليواقيت والدرر في شرح نخبة الفكر**، تحقيق ربيع السعودي، مكتبة الرشد، الرياض، ج٢، ص٦٥٢.

(١) الخطيب: **الكفاية** (ص١٠٨).

(٢) الخطابية: أتباع أبي الخطاب محمد بن أبي زينب الأسدي الكوفي. افترقوا بعد قتله خمس فرق كلها حلولية لدعواها حلول روح الإله في جعفر الصادق، والذي تبرأ منهم ولعنهم، وبعده في أبي الخطاب الأسدي، وأن الحسن والحسين وأولادهما أبناء الله وأحباؤه.

وهم يستحلون شهادة الزور لموافقيهم على مخالفيهم، قالوا: والجنة نعيم الدنيا والنار آلامها، واستباحوا نكاح المحرمات، وتركوا الفرائض.

وكان أبو الخطاب خرج على والي الكوفة في أيام المنصور سنة ١٤٣هـ، فبعث عسكرًا إليه فأسروه، وأمر بصلبه في كناسة الكوفة. انظر: علي بن إسماعيل الأشعري (٣٣٠هـ)، **مقالات الإسلاميين**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، ١٤١١هـ، ج١، ص٧٦. وعبد القاهر بن طاهر البغدادي (٤٢٩هـ)، **الفرق بين الفرق**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة صبيح، القاهرة، ص٢٤٧. ومحمد بن عبد الكريم الشهرستاني (٥٤٨هـ)، **الملل والنحل**، تحقيق أمير مهنا وعلي فاعور، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٤هـ، (ط٣)، ج١، ص٢١٠.



بالزُّورِ لموافِقِيهم)[١].

وعِلَّةُ ذلكَ أنَّهم يَرَونَ جوازَ الكَذِبِ لنُصرةِ مذهبهم[٢].

وقد قَبِلَ الشافعي روايةَ بعضِ أهلِ البدعِ وإنْ كانَ فاسقًا ببدعتِهِ؛ لأنَّهُ متَأَوِّلٌ في فِسْقِهِ[٣]. وسيأتي مزيد تفصيل في قبوله رواية إبراهيم بن أبي يحيى، وهو من القدرية؛ لأنه عنده لا يكذب، وهو ثقة في الحديث.

وأمَّا إنْ كانَ الراوي غَير مُدَلِّس، فيقبل الشافعي قوله، حيث قال: قبلنا منه حدثني فلان عن فلان إذا لم يكن مدلسًا[٤].

المطلب الثاني: مصطلح «مجهول»

أولاً: دراسة مختصرة لمصطلح «مجهول»

وأما عن المجهول فلستُ بِصَدَدِ دراسة نظرية مُوَسَّعة لمبحث المجهول وأنواعه، وأقوال العلماء الكثيرة والمختلفة في تعريفه، واختلافهم كذلك في قَبول روايته أو ردّها[٥]، أو التوقف فيها بناء على عَدِّه مجروحًا أو ليس بمجروح. إنما هي إلماحاتٌ في المراد بالمجهول في دراستنا، وتعريفات لا بدّ منها، لننتقل سريعًا إلى الدراسة التطبيقية لأولئك الرواة المجهولين عند الشافعي.

ففي تعريف المجهول، يقول الخطيب البغدادي: (المجهول عند أصحاب

---

(١) الخطيب: **الكفاية** (ص١٩٤).

(٢) محمد بن علي ابن دقيق العيد (٧٠٢هـ)، **الاقتراح في فن الاصطلاح**، تحقيق د. قحطان الدوري، دار العلوم بالأردن، ١٤٢٧هـ، ص٤٤١.

(٣) محمد بن محمد الغزالي (٥٠٥هـ)، **المستصفى من علم الأصول**، تحقيق د. حمزة حافظ، ج٢، ص٢٣٠.

(٤) الخطيب: **الكفاية** (ص٤٢٢).

(٥) فهو من مباحث علوم الحديث، تكلَّم فيه الخطيب وابن الصلاح والعراقي وابن حجر والسخاوي والسيوطي وغيرهم. وكتب فيه نظريًا من المعاصرين عدد من الباحثين، منهم: الدكتور خلدون الأحدب في كتابه أسباب اختلاف المحدثين، والدكتور محمد عمر بازمول في كتابه الإضافة، والدكتور المرتضى الزين أحمد في كتابه مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة.

الحديث هو كلُّ من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يُعْرَف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد)[١] .

وقد قسمه ابن الصلاح إلى ثلاثة أقسام، هي: مجهول العين، وهو من لم يَرْوِ عنه إلا راوٍ واحد ولم يكن مجروحًا. ومجهول الحال في الظاهر والباطن، مع كونه معروفًا برواية عدلين عنه. ومجهول العدالة الباطنة، وهو عَدْلٌ في الظاهر، وهو المستور[٢] .

وأما ابن حجر فقسمه إلى قسمين، حيث جعل «مجهول الحال» وهو المستور في المرتبة السابعة من مراتب الجرح والتعديل في التقريب، وجعل «مجهول العين» في المرتبة التاسعة، وهو من لم يروِ عنه غير واحد، ولم يُوَثّق[٣]، ولم يذكر مجهول العدالة ظاهرًا وباطنًا.

وقال في النزهة: (فإنْ سُمِّي الراوي وانفرد راوٍ واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين، أو إنْ روى عنه اثنان فصاعدًا ولم يُوَثّق فهو مجهول الحال، وهو المستور)[٤].

وقد ردّ جمهور المحدثين رواية المجهول، ولم يحتجوا بها[٥]. ففي الكلام عن محمد بن عبد الله الفلسطيني، يقول البيهقي: (لستُ أعرفه، ولست أجد اسمه في التواريخ التي عندي، وإنما هو شيخ مجهول، **والجهالةُ عَيْنُ**

(١) الخطيب، **الكفاية**، ص١٤٩.

(٢) راجع المسألة الثامنة في معرفة صفة من تُقْبَلُ روايته ومن تُرَدُّ من النوع الثالث والعشرين في كتابه **معرفة أنواع علم الحديث**، والمشهور باسم علوم الحديث أو المقدمة، عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح (٦٤٣هـ)، تحقيق نور الدين عتر، دمشق، دار الفكر، ١٤٢١هـ، (ط٣)، ص١١١- ١١٤.

(٣) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، **تقريب التهذيب**، بعناية عادل مرشد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ، (ط١)، ص١٤.

(٤) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، نَكَّتَ عليه علي حسن عبد الحميد، الدمام، دار ابن الجوزي ١٤٢٢هـ، (ط٦)، ص١٣٥.

(٥) الخطيب، **الكفاية**، ص٥٦.



الجرح عند أهل الحديث)[١].

وإليه أشار العراقي في ألفية الحديث، بقوله:

مجهولُ عَيْنٍ من له راوٍ فقطْ **وردّه الأكثرُ**، والقسمُ الوسطْ

مجهولُ حالٍ باطنٍ وظاهرِ **وحكمُه الردُّ لدى الجَمَاهِرِ**[٢]

وقال العلائي: (... لأنّ مثل هذا مجهول العين، **ولا يُحْتَجُّ به اتفاقًا)**[٣].

واختار بعضُهم التوقفَ حتى يتبين حاله[٤]، وقد يَقْبلُ بعضُ العلماءِ روايةَ مجهولِ الحال إنْ عُرِف مَن روى عنه أنَّه لا يروي إلا عن ثقة[٥]، أو زكّاه أحدُ أئمةِ الجرح والتعديل[٦]، أو إنْ توبع ولم تكن روايته شاذة[٧].

---

(١) أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، **حديث أحمد بن عبد الله الجويباري في مسائل عبد الله بن سلام**، تعليق مشهور حسن سلمان، ضمن مجموعة أجزاء حديثية، دار الخراز بجدة، وابن حزم ببيروت، ١٤٢٢هـ، (ط١)، ص٢١٥. وكرره ص٢٣٦.

(٢) البيتان رقم ٢٨٧، ٢٨٨ من الألفية. انظر: عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ)، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، تعليق محمود ربيع، دار الفكر، ومؤسسة الكتب الثقافية، ١٤١٦هـ، (ط١)، ص١٥٧.

(٣) خليل بن كيكلدي العلائي (٧٦١هـ)، **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، تحقيق حمدي السلفي، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧هـ، (ط٢)، ص٩٦.

(٤) عبد الملك بن عبد الله الجويني (٤٨٧هـ)، **البرهان في أصول الفقه**، تحقيق د. عبد العظيم الديب، القاهرة، دار الأنصار، ١٤٠٠هـ، (ط٢)، ج١، ص٦١٥.

(٥) محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢هـ)، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، تعليق صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤هـ، (ط١)، ج١، ص٣٤٧.

(٦) وهو اختيار أبي الحسن علي بن محمد ابن القطان الفاسي (٦٢٨هـ)، في كتابه **بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام**، تحقيق د. الحسين آيت سعيد، الرياض، دار طيبة، ١٤١٨هـ، (ط١)، ج٤، ص٢٠، ج٥، ص٥٢١، وصححه ابن حجر. وانظر: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، **تدريب الراوي شرح تقريب النواوي**، تحقيق نظر محمد الفاريابي، الرياض، دار طيبة، ١٤٢٢هـ، (ط٥)، ج١، ص٣٧٣.

(٧) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، تحقيق د. ربيع بن هادي عمير، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٤هـ، (ط١)، ج١، ص٣٧٠، و**نزهة النظر** .له أيضًا.، ص١٣٥.

ويلحق بالمجهول من قال فيه الناقد: «لا أعرفه» أو: «ليس بمشهور»، فعدم معرفته للراوي تعني أنّه مجهول عنده، فالناقد قد يُسأَل عن الراوي، فيقول: لا أعرفه، أو: ليس بمشهور، فيوضح غيرُه بأنّ مراده أنه مجهول. وقد يقرن الناقد لفظ مجهول بقوله: لا أعرفه أو ليس بالمشهور. أو يقول بعضهم في الراوي: لا يُعْرف أو ليس بالمشهور، ويقول غيره: مجهول. وهذا معلوم لدى الدارسين لعلم الحديث، ولا يحتاج إلى تمثيل. وبتتبعي لأقوال علماء الجرح والتعديل وجدت منه الكثير[1].

وقبل أن ننتقل إلى الدراسة التطبيقية، فمن المناسب أن أُشير إلى مسألة لعلّها تفيدنا في تلك الدراسة، وهي عدم الاعتداد بإيراد ابن حبان لرجل فيه جهالة في كتابه الثقات، ما لم يَنُصَّ صراحةً على توثيقه؛ لما عُرِف عن تساهله في توثيق المجهولين، وقد قال ابن عبد الهادي الحنبلي: (وقد عُلِمَ أنّ ابن حبان ذكر في الكتاب الذي جمعه في الثقات عددًا كثيرًا، وخلقًا عظيمًا من المجهولين الذين لا يَعرِفُ هو ولا غيرُه أحوالَهم)[2].

---

(١) انظر على سبيل المثال: سعيد بن ذي لَعْوَة في: محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، **التاريخ الأوسط**، تحقيق محمد بن إبراهيم اللحيدان، الرياض، دار الصميعي، ١٤١٨هـ، (ط١)، ج١، ص٤٤٣، وإسماعيل بن قيس في: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ)، **الجرح والتعديل**، الهند، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٧١هـ، (ط١)، ج٢، ص١٩٣، ومالك بن عُبَيْدة الدِّيلي في: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٨، ص٢١٣، وأبو الجَارِيَةَ العَبْدِي في: محمد بن عيسى الترمذي (٢٧٩هـ)، **سنن الترمذي**، تحقيق أحمد شاكر وآخرون، نشر مصطفى الحلبي، ١٣٩٨هـ، (ط٢)، ج٥، ص١٨٨، ومحمد بن أبي الفُرَات في: ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ج٦، ص١٣٧، وزُمَيْل بن عباس في: ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج٣، ص٣٠١، وسعيد بن بَشِير الأنصاري في: ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج٤، ص١٠، وأبو هِنْد البَجَلي في: ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج١٢، ص٢٤١.

(٢) محمد بن أحمد بن عبد الهادي (٧٤٤هـ)، **الصارم المنكي في الرد على السبكي**، تعليق إسماعيل الأنصاري، القاهرة، مكتبة التوعية الإسلامية، ١٤٠٥هـ، (ط١)، ص١٣٨. وانظر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، **لسان الميزان**، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٢٣هـ، (ط١)، ج١، ص١٤.



فابن حبان يورد الرجل في كتابه الثقات، ويقول عنه: (لستُ أعرفه، ولا أعرفُ أباه)[١].

ويَجْدُرُ أن أنوِّه إلى أنّ مجرد رفع جهالة العين عن الراوي برواية عدلين عَيَّنَاه لا تُثْبِتُ له العدالة عند الجمهور[٢]. وإنما ترتقي به إلى جهالة العدالة أو جهالة الحال فقط، وجهالة الحال ترتفع بالتوثيق من عالم مُعْتَبر، والله تعالى أعلم.

ثانيًا: حكم الراوي المجهول عند الشافعي:

وحكم **الراوي المجهول** عند الإمام الشافعي هو عدمُ قَبولِ خَبَرِهِ[٣].

يقول رحمه الله: (نحنُ لا نقبلُ خبرَ من جَهِلنَاه، وكذلكَ لا نقبلُ خبرَ من لم نعرفهُ بالصدقِ وعملِ الخير)[٤].

ويقول أيضًا: (ولسنا نحتج برواية رجل مجهول ليس بالمشهور)[٥].

ويقول كذلك: (ولا يقبلُ الخبرُ إلا ممّن عرفَ بالاستئهالِ لأنْ يقبلَ خبرُهُ، ولم يكلف اللهُ أحدًا أنْ يأخذَ دينَهُ عمّنْ لا يَعرِف)[٦].

وارجع إلى: محمد بن حبان التميمي البستي (٣٥٤هـ)، **مقدمة الثقات**، بعناية محمد عبد المعيد خان، الهند، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٣هـ، ج١، ص١٣.

(١) انظر: تراجم حِبَّان، ج٦ ص٢٤٠، وسهل، ج٦ ص٤٠٦، وشعبة، ج٦ ص٤٤٧، وعكرمة، ج٧ ص٢٩٤، وإبراهيم ابن إسحاق، ج٨ ص٦٣، ورباح، ج٨ ص٢٤٢.

(٢) انظر: الخطيب البغدادي، **الكفاية** ص١٥٠، وعبد الرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ)، **شرح علل الترمذي**، تحقيق د. همام سعيد، الزرقاء بالأردن، ١٤٠٧هـ، (ط١)، ج١، ص٨١، وابن حجر، **نزهة النظر**، ص١٣٥.

(٣) محمد بن عمر الرازي (٦٠٦هـ)، **المحصول في علم أصول الفقه**، تحقيق طه العلواني، بيروت، مؤسسة الرسالة، ج٤، ص٥٧٦.

(٤) الشافعي، **اختلاف الحديث**، ص٢٢.

(٥) البيهقي، **معرفة السنن والآثار**، ج١٢، ص٣٣٦.

(٦) ابن عدي، **الكامل**، ج١، ص١١٦.

وحكى البيهقي في المدخلِ أن الشافعيَّ لا يحتجُّ بأحاديثِ المجهولينَ[(١)].

ويقولُ الإمام الشافعي للمخالفِ: (والحُجَّةُ ألا تَقبلَ خبرَ الصادقِ عن من جَهِلنا صِدْقَهُ.

والناسُ من أنْ يشهدوا على شهادةٍ من عرفُوا عدلَهُ أشدُّ تحفظًا منهم من أنْ يقبلوا إلا حديثَ من عَرفوا صحةَ حديثِهِ، وذلك أنَّ الرَّجلَ يلقى الرَّجلَ يُرَى عليه سيما الخير فيُحْسِن الظنَّ به فيقبل حديثَهُ، ويقبلُهُ وهو لا يعرفُ حالَهُ)[(٢)].

وفي ردِّهِ لروايةِ «ما جاءكُم عني فاعرضوهُ على كتابِ الله ...»، بأنَّها إنَّما هي منقطعةٌ عن رجلٍ مجهولٍ، قال الشافعي: (ونحنُ لا نقبلُ مثلَ هذه الروايةِ في شيء)[(٣)].

ويردُّ على المخالف في روايته عن عمر أنَّه شرب فضل شراب رجل حَدَّه،

---

(١) أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، **المدخل إلى السنن الكبرى**، تحقيق د. ضياء الرحمن الأعظمي، الكويت، دار الخلفاء، ص٩٣.

(٢) محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)، **الرسالة**، تحقيق أحمد شاكر، بيروت، دار الكتب العلمية، ص٣٧٦، رقم ١٠٢٢.

(٣) نفسه، ص٢٢٥، رقم٦١٩.

وقال الشيخ أحمد شاكر: هذا المعنى لم يرد في حديث صحيح ولا حسن، بل وردت فيه ألفاظ كثيرة كلها موضوع أو بالغ الغاية في الضعف، حتى لا يصلح شيء منها للاحتجاج أو الاستشهاد ... إلى أن قال: وقد كتب الإمام الحافظ أبو محمد بن حزم في هذا المعنى فصلاً نفيسًا جدًا في كتاب الإحكام، وروى بعض ألفاظ هذا الحديث المكذوب، وأبان عن عللها فشفى.

أقول: أورده أصحاب الموضوعات، وممّن بيّن طرقه وألفاظه: عمر بن علي ابن الملقن (٨٠٤هـ)، **تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج**، تحقيق حمدي السلفي، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤١٤هـ، (ط١)، ص٢٧.

وانظر كلام علي بن أحمد ابن حزم في كتابه **الإحكام في أصول الأحكام**، تقديم د. إحسان عباس، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ج٢، ص٧٦.

وستأتي الإشارة للحديث في ترجمة خالد بن أبي كريمة.

فيقول: (رويتموه عن رجل مجهول عندكم لا تكون روايته حجة)[1].

وقال: (فإذا كان الحديث مجهولاً أو مرغوبًا عمّن حمله كان كما لم يأتِ، لأنه ليس بثابت)[2].

ويقول: (فإن جهل منهم واحد وقف عن روايته حتى يعرف بما وصفت من العدالة فيقبل خبره، أو بخلافه فيردّ خبره، كما يقف الحاكم عمّن شهد عنده حتى يتبين عدله فيقبل شهادته، أو جرحه فيردّ شهادته)[3].



---

(١) محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)، **الأم**، تحقيق د. رفعت فوزي، المنصورة، دار الوفاء، ١٤٢٢هـ، (ط١)، ج٧، ص٣٦٦.

(٢) الشافعي، **اختلاف الحديث**، ص٤٠.

(٣) الشافعي، **اختلاف الحديث**، ص٤٠.

المبحث الثاني
الدراسة التطبيقية للمجهول عند الشافعي

والآن إلى الدراسة التطبيقية، فلقد وصف الشافعي عددًا من الرواة بالجهالة، وقد رتبت من وقفت عليه حسب حروف الهجاء، سوى جُمْهان وأم بَكْرَةَ فأخرتهما في نهاية الرواة من الرجال؛ لكونهما جاءا مقرونين في كلام الشافعي، والرواة هم:

(١) بَجَالةُ بن عَبَدَة، من بني حارثة بن كعب بن العنبر التميمي العنبري البصري.

أورد الشافعي في باب حدِّ الذميين إذا زنوا من كتاب الحدود في كتابه الأم قول القائل: وقد روى بَجَالة عن عمر بن الخطاب أنه كتب: فرِّقوا بين كلِّ ذي محرم من المجوس ... . ثم سؤاله: كيف لم تأخذوا به؟ فيردّ الشافعي بقوله: **بَجَالَةُ رَجُلٌ مَجْهُولٌ، لَيْسَ بِالْمَشْهُورِ**، ... إلى آخر ما قال في كلام طويل يؤكد فيه على جهالة بجالة هذا، وعدم قبول خبر من لا يثبت خبره بمعرفته عنده[١].

ثم روى الشافعي في كتاب الجهاد والجزية، باب من يلحق بأهل الكتاب، حديث بجالة في الجزية، فقال: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن عمرٍو أنَّه سمع بجالة، يقول: ولم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتَّى شهد عبد الرَّحمن بن عوفٍ أنَّ رسول الله ﷺ أخذها من مجوس أهل هجر.

ثم قال الشافعيُّ رحمه الله تعالى: **وحديث بجالة متَّصلٌ ثابتٌ؛ لأنَّه أدرك عمر، وكان رجلاً في زمانه كاتبًا لعمَّاله**[٢].

---

(١) الشافعي، **الأم**، ج٧، ص٣٥٣.
(٢) نفسه، ج٥، ص٤٠٨.



وكذا قال في الرسالة: «**حديث بجالة موصول، قد أدرك عُمرَ بن الخطاب رجلاً، وكان كاتبًا لبعض ولاته**»[١].

قال البيهقي في إزالة هذا الإشكال: ويشبه أن يكون الشافعي لم يقف على حال بجالة بن عبد، ويقال: «ابن عبدة»، حين صنف كتاب الحدود، ثم وقف عليه حين صنف كتاب الجزية[٢] إن كان صنفه بعده[٣].

وحديث بجالة أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الجزية، باب الجزية والموادعة مع أهل الحرب، قال: حدَّثنا عليُّ بن عبد الله، حدَّثنا سفيان - يعني ابن عيينة -، قال: سمعت عمرًا - يعني ابن دينار -، قال: كنت جالسًا مع جابر بن زيدٍ وعمرو بن أوسٍ فحدَّثهما بجالة سنة سبعين عام حجَّ مصعب بن الزُّبير بأهل البصرة عند درج زمزم، قال: كنت كاتبًا لجزء بن معاوية عمِّ الأحنف، فأتانا كتاب عمر بن الخطَّاب قبل موته بسنةٍ: فرِّقوا بين كلِّ ذي محرمٍ من المجوس. ولم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتَّى شهد عبد الرَّحمن بن عوفٍ أنَّ رسول الله ﷺ أخذها من مجوس هجر[٤].

وليس في البخاري لِبَجَالة سوى هذا الموضع.

فالشافعي في كلامه الأخير، يَعْرِفُ بجالة ويوثقه، وهو كذلك عند النقاد.

فأبو زرعة الرازي[٥]، ومجاهد بن موسى أبو علي الخُتَّلي[٦] قالا: ثقة.

---

(١) الشافعي، **الرسالة**، ص٤٣٢ رقم ١١٨٦.

(٢) البيهقي، **معرفة السنن والآثار**، ج١٢، ص٣٤٩. وانظر: ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج١، ص٣٨٠.

(٣) أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، **السنن الكبرى**، الهند، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٤٣٣هـ، (ط١)، ج٨، ص٢٤٨.

(٤) محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، **الصحيح**، كتاب الجزية، باب الجزية والموادعة، حديث رقم (٢٩٢٣).

(٥) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٢، ص٤٣٧.

(٦) مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري (٧٦٢هـ)، **إكمال تهذيب الكمال**، تحقيق عادل محمد وأسامة إبراهيم، القاهرة، الفاروق الحديثة، ١٤٢٢هـ، (ط١)، ج٢، ص٣٤٩.

ووثَّقه أيضًا ابن معين[(١)].

وقال أبو حاتم الرازي: شيخ[(٢)]. وأورده ابن حبان[(٣)] وابن خلفون[(٤)] في الثقات، وذكره الجاحظ في نُسّاك أهل البصرة[(٥)].

وقال البلاذري: كان أعبد الناس، وأكثرهم تسبيحًا[(٦)].

أما ابن حجر، فقال في التقريب: ثقة، من الثانية، روى له البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي[(٧)].

وقال في الفتح: تابعي شهير كبير تميمي بصري[(٨)].

وقال في الإصابة: أدرك النبيَّ ﷺ، ولم يرَه[(٩)].

وقال ابن ناصر الدين: مشهور[(١٠)]. توفي في حدود الثمانين للهجرة[(١١)].

وخلاصة القول فيه أنَّه من رجال البخاري، وهو معروفٌ وثِقَةٌ، وهكذا هو عند الشافعي في آخر الأمر.

---

(١) ذكر ذلك الذهبي في كتابه **المغني في الضعفاء** ج١، ص١٥٢، رقم ٨٤٨، تحقيق حازم القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ. ولم أجده في المطبوع من كتب ابن معين.

(٢) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٢، ص٤٣٧.

(٣) ابن حبان، **الثقات**، ج٤، ص٨٣، رقم ١٩٣٣.

(٤) مغلطاي، **إكمال تهذيب الكمال**، ج٢، ص٣٤٩.

(٥) انظر: المزي، **تهذيب الكمال**، ج٤، ص٩. ومحمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تحقيق د. عمر تدمري، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ، (ط١)، ج٦ ص٣٠١.

(٦) أحمد بن يحيى البلاذري (٢٧٩هـ)، **أنساب الأشراف**، تحقيق د. سهيل زكار، د. رياض زركلي، بيروت، دار الفكر، ١٤١٧هـ، (ط١)، ج١٣، ص٢٦.

(٧) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٥٩ رقم ٦٣٥.

(٨) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، **فتح الباري**، بيروت، دار المعرفة، ج٦، ص٢٦٠.

(٩) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، **الإصابة في تمييز الصحابة**، طبعة قديمة، ج١، ص١٧٦.

(١٠) محمد بن عبد الله الدمشقي ابن ناصر الدين (٨٤٢هـ)، **توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم**، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ج١، ص٣٤٧.

(١١) خليل بن أيبك الصفدي (٧٦٤هـ)، **الوافي بالوفيات**، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ، (ط١)، ج١٠، ص٤٧.



(٢) تميم بن طَرَفَة الطائي المُسْلي الكوفي.

ففي أول كتاب الدعوى، وفي التنازع على شيء ليس في يد أحد المتنازعين، وأقام كلُّ واحد منهما بينة، من كتاب معرفة السنن والآثار، يورد البيهقي رواية الشافعي بسنده عن سعيد بن المسيب، قال: اختصم رجلان إلى رسول الله ﷺ في أمر، ... وفيه: فأسهم رسول الله ﷺ بينهما، وقال: اللهم أنت تقضي بينهما.

وفي رواية: فقضى للذي خرج له السهم.

ثمَّ أورد عن بعض من تكلم مع الشافعي في هذه المسألة أنَّ سِمَاك بن حرب روى عن تميم بن طرفة: أن النبي ﷺ جعل شيئًا بين رجلين نصفين أقاما عليه بينة.

ثم نقل البيهقيُّ قولَ الشافعي: **تميم رجل مجهول**، والمجهول لو لم يعارضه أحد عندنا وعنده لا تكون روايته حجة. وسعيد بن المسيب يروي عن النبي ﷺ ما وصفنا، وسعيد سعيد. وقد زعمنا أن الحديثين إذا اختلفا فالحجة في أصحّ الحديثين، ولا أعلم عالمًا يشكل عليه أن حديثنا أصحّ، وأن سعيدًا من أصحّ الناس مرسلاً. وهو بالسنن في القرعة أشبه(١).

وقال الشافعيُّ مرَّة: تميم بن طرفة لم يدرك النبيَّ ﷺ، ولم يسمع منه، والمرسل لا تثبت به حجة؛ لأنه لا يُدرَى عمَّن أخذه(٢).

أقول: أمَّا قوله: مجهول، فتميم ليس مجهولاً، بل معروف وثقة، روى له

---

(١) البيهقي، **معرفة السنن والآثار**، ج١٤، ص٣٤٩-٣٥٨.

وأورده البيهقي كذلك في **السنن الكبرى**، ج١٠، ص٢٥٨-٢٥٩، في باب المتداعيين يتداعيان ما لم يكن في يد واحد منهما، ويقيم كلُّ واحد منهما بينة بدعواه.

ونقل ابن حجر قول الشافعي في تميم هذا (مجهول). **تهذيب التهذيب**، ج١، ص٤٧٢.

(٢) انظر: البيهقي، **السنن الكبرى**، ج٩، ص١١١، **ومعرفة السنن والآثار**، ج١٣، ص٢٨٥.

مسلم وأصحاب السنن، ووثّقه ابن سعد، وزاد: قليل الحديث[(١)]، والعجلي[(٢)]، وأبو داود، وزاد: مأمون[(٣)]، والنسائي[(٤)]، وابن خلفون[(٥)]، والذهبي[(٦)]، وابن حجر[(٧)]، والعيني[(٨)]، وابن العماد الحنبلي[(٩)]، والصفدي[(١٠)].

وذكره ابن حبان في الثقات[(١١)]، وقال في مشاهير علماء الأمصار: من خيار الكوفيين[(١٢)].

وقال ابن التُّرْكماني معترضًا على كلام الشافعي: روى عنه سماك وعبد

(١) محمد بن سعد بن منيع الزهري (٢٣٠هـ)، **الطبقات الكبير**، تحقيق علي محمد عمر، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٢١هـ، (ط١)، ج٨، ص٤٠٥.

(٢) أحمد بن عبد الله العجلي (٢٦١هـ)، **تاريخ الثقات**، تعليق عبد المعطي قلعجي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ، (ط١)، ص٨٨، رقم ١٧٨.

(٣) **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني (٢٧٥هـ) في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم**: تحقيق د. عبد العليم البستوي، مكتبة دار الاستقامة، مكة، ومؤسسة الريان، بيروت، ١٤١٨هـ، (ط١)، ج١، ص٢٢٤، رقم ٢٥٥.

(٤) المزي، **تهذيب الكمال**، ج٤، ص٣٣٢.

(٥) مغلطاي، **إكمال تهذيب الكمال**، ج٣، ص٥٩، رقم ٨٣٧.

(٦) محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، تحقيق عزت عطية وموسى علي، القاهرة، دار الكتب العلمية، ١٣٩٢هـ، (ط١) ج١، ص١٦٨، رقم ٦٨١، **وميزان الاعتدال**، تحقيق علي البجاوي، بيروت، دار المعرفة، ج١، ص٣٦٠، رقم ١٣٤٣، **والعبر في خبر من غبر**، تحقيق محمد سعيد زغلول، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ، (ط١)، ج١، ص٨٤.

(٧) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٦٩، رقم ٨٠٢.

(٨) محمود بن أحمد العيني (٨٥٥هـ)، **مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار**، تحقيق محمد حسن إسماعيل، ج٥، ص٤٧٧.

(٩) عبد الحي بن أحمد الحنبلي ابن العماد (١٠٨٩هـ)، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، دار ابن كثير، دمشق، ١٤٠٦هـ، (ط١)، ج١، ص٣٧٦.

(١٠) الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج١٠، ص٢٥٣.

(١١) ابن حبان، **الثقات**، ج٤، ص٨٥، رقم ١٩٤٠.

(١٢) محمد بن حبان التميمي البستي (٣٥٤هـ)، **مشاهير علماء الأنصار**، بعناية م. فلايشهمر، الدمام، مكتبة ابن الجوزي، ص١٦٧.



العزيز بن رفيع وغيرهما، وأخرج له مسلم والحاكم في المستدرك وابن حبان في صحيحه، وذكره في الثقات من التابعين. وقال البيهقي بعد في هذا الباب: تميم بن طرفة الطائي كوفي، يروي عن عدي بن حاتم وجابر بن سمرة، من متأخري التابعين[(١)].

وأمَّا أن تميمًا لم يدرك النبيَّ ﷺ، فهذا ما عليه جمهور العلماء، فهو من تابعي الكوفة، توفي سنة ثلاث أو أربع أو خمس وتسعين[(٢)].

وروى الشافعي لتميم هذا روايةً في الأم محتجًّا بها، قال رحمه الله تعالى: أخبرنا إبراهيم، قال: حدثني عبد العزيز بن رفيعٍ، عن تميم بن طرفة، عن عديٍّ بن حاتمٍ، قال: خطب رجلٌ عند رسول الله ﷺ، فقال: ومن يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فقد غوى، فقال النبي ﷺ: اسكت فبئس الخطيب أنت، ثمَّ قال النبي ﷺ: من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعص الله ورسوله فقد غوى، ولا تقل ومن يعصهما.

قال الشافعي: فبهذا نقول...[(٣)]، ممّا يَشي برجوع الشافعي عن جهالته لتميم، والله أعلم.

فهو كسابقه صار معروفًا للشافعي، وروى له محتجًا به.

(٣) الحارث بن الأزمع. أو الأعور.

فبعدما روى الشافعي في كتاب الأم حديث القسامة، عن سفيان بن عيينة، عن منصور، عن الشعبي، أنَّ عمر رضي الله عنه كتبَ في قتيل وُجِد ... الحديث.

---

(١) علي بن عثمان ابن التركماني (٧٤٥هـ)، **الجوهر النقي في الرد على البيهقي** مع السنن الكبرى للبيهقي، الهند، دائرة المعارف العثمانية، ١٤٣٣هـ، (ط١)، ج١٠، ص٢٦٠.

(٢) الكتب السابقة التي ترجمت لتميم.

(٣) الشافعي، **الأم**، ج٢، ص٤١٥.
والحديث أخرجه مسلم بن الحجاج النيسابوري في **صحيحه**، رقم (٤٨/ ٨٧٠).

وخلال مناقشته للمسألة، ورد قوله: ليس بثابت، إنَّما رواه الشعبي عن الحارث الأعور، والحارث الأعور **مجهول**(١).

والعبارة بنصّها عن الشافعي جاءت في ثلاثة من مصنفات البيهقي(٢).

ونقلها ابن المُلَقِّنِ عن البيهقي في كتابه البدر المنير، ثُمَّ قال: عجيب، هو معروف، لكنه ممّا اختلف فيه(٣).

وأمَّا ابن حجر ففي تلخيصه للبدر المنير نقل عبارة الشافعي: ليس بثابت، إنما رواه الشعبي عن الحارث الأعور. ثُمَّ حذف بقية العبارة، وهي قوله: الحارث الأعور مجهول(٤).

وحديث القسامة أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري، عن مجالد بن سعيد وسليمان الشيباني، عن الشعبي: أنَّ قتيلاً وُجِدَ، ... فأمرهم عمر بن الخطاب أن يقيسوا ... الحديث.

ثم قال: قال الثوري وأخبرني منصور عن الحكم عن الحارث بن الأزمع أنه قال: يا أمير المؤمنين، لا أيماننا دفعت عن أموالنا، ولا أموالنا دفعت عن أيماننا. فقال عمر: كذلك الحقّ.

ثم روى عن ابن جريج، عن منصور، عن الشعبي نحو هذا، إلا أنه قال:

---

(١) الشافعي، **الأم**، ج٨، رقم ٣٢.

(٢) البيهقي، **مناقب الشافعي**، ج١، ص٥٤١. **والسنن الكبرى**، ج٨، ص١٢٤. **ومعرفة السنن والآثار**، ج١٢، ص١٦.

(٣) عمر بن علي ابن الملقن (٨٠٤هـ)، **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**، تحقيق مصطفى أبو الغيط وآخرون، الرياض، دار الهجرة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ، (ط١)، ج٨، ص٥١٦.

(٤) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، تعليق حسن عباس قطب، القاهرة، مؤسسة قرطبة، ١٤١٦هـ، (ط١)، ج٤، ص٧٥.
ويظهر لي أنَّ ابن حجر تعمد في عدم تكملة عبارة الشافعي، حتى لا يرد عليه كما فعل شيخه ابن الملقن، لاتفاق العلماء على شهرة الحارث الأعور هذا، لا كما قال الشافعي. والله أعلم.

أدخلهم الحطيمَ (يعني بجوار الكعبة) ثم أخرجهم رجلاً رجلاً فاستحلفهم(١).

وناقش ابن التركماني ما ذكره البيهقي في السنن الكبرى عن الشافعي من ناحية كون الأثر من رواية الحارث الأعور، وأنَّه مجهول، فقال ابن التركماني: لم يذكر أحد فيما علمنا أن الشعبي رواه عن الحارث الأعور غير الشافعي، ولم يذكر سنده في ذلك.

وقد رواه الطحاوي بسنده عن الشعبي عن الحارث الوادعي هو ابن الأزمع، وسيأتي أن مجالدًا رواه عن الشعبي كذلك، ورواية أبي إسحاق لهذا الأثر عن الحارث هذا عن عمر أمارة على أنه الواسطة لا الحارث الأعور كما زعم الشافعي.

ورواه أيضاً عبد الرزاق، عن الثوري، عن منصور، عن الحكم، عن الحارث بن الأزمع.

والحارث هذا ذكره أبو عمر وغيره في الصحابة، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين.

---

(١) عبد الرزاق بن همام الصنعاني (٢١١هـ)، **المصنف**، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٣٩٠هـ، (ط١)، ج١٠، ص٣٥، رقم ١٨٢٦٦، ١٨٢٦٧.

ورواه أحمد بن محمد الطحاوي في **شرح مشكل الآثار**، تحقيق شعيب الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ، (ط١)، ج١١، ص ٥١٢. من طريق أبي حريز عبد الله بن الحسين، عن الشعبي، عن الحارث بن الوادي وهو ابن الأزمع.

ورواه أيضًا، ج١١، ص٥٢٦ من طريق زهير بن معاوية عن أبي إسحاق السبيعي، عن الحارث بن الأزمع.

ورواه عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي (٢٣٥هـ)، **المصنف**، تحقيق محمد عوامة، جدة، دار القبلة، ودمشق، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، ١٤٢٧هـ، (ط١)، ج١٤، ص ٢٦٩، رقم ٢٨٣٩٠، ج١٤، ص٢٧٧، رقم ٢٨٤٣١. من طريق إسرائيل بن يونس، عن أبي إسحاق، عن ابن الأزمع.

وقال البيهقي في **السنن الكبرى**، ج١٨، رقم ١٢٤: وَرُوِيَ عن مُطَرِّفٍ عن أبي إسحاق، عن الحارث بن الأزمع عن عمر. وأبو إسحاق لم يسمعه من الحارث بن الأزمع. ثم نقل سؤال شعبة لأبي إسحاق: مَنْ حَدَّثَكَ؟ قال: حدثني مُجَالِدٌ عن الشعبِي عن الحارث بن الأَزمع.

قال البيهقي: فعادت رواية أبي إسحاق إلى حديث مُجالدٍ ... ومُجالِدٌ غيرُ مُحْتَجٍّ بِهِ، فالله أعلم.

ثم إن الحارث الأعور وإن تكلموا فيه فليس بمجهول كما زعم الشافعي، بل هو معروف روى عنه الضحاك والشعبي والسبيعي وغيرهم[(١)].

والسؤال: هل المجهول عند الشافعي هو الأعور أو ابن الأزمع؟

والأرجح عندي، والله أعلم، أنَّه ابن الأزمع كما في رواية عبد الرزاق، وأظنُّ أنَّ الناسخَ لكتاب الأم وقعَ في خطأٍ فجعله الأعور، ولم يتنبه له البيهقي، فأثبته كما وجده في المخطوط من الأم، وتبعه في الوهم ابن الملقن حين تعجب من جهالة الشافعي للأعور.

ويرجحه طرق الحديث فلم يُذكر في واحد منها الأعور، وكذا كلام ابن التركماني المتقدم، وأيضًا الترجمة للرجلين، فالأزمع قليل الحديث، ويراه بعضهم صحابيًا، ويراه آخرون من ثقات التابعين. أمَّا الأعور فهو من المشهورين جدًّا، المكثرين من الرواية، ولا أعتقد أنَّه يخفى على الإمام الشافعي، فيقول إنَّه مجهول.

وهذه ترجمة الرجلين:

الأول: الحارث بن عبد الله الأعور الهَمْدَاني الخَارِفي، أبو زهير الكوفي، مات في خلافة الزبير، وروايته في السنن الأربعة.

والحارث بالتأكيد ليس مجهولاً، بل هو معروف عند عامّة النقاد، وأكثرهم على تضعيفه وتوهين أمره، وكذَّبه بعضهم، ورأى بعضهم أن التكذيب يعود إلى رأيه لا روايته.

بل ربما يوثقه بعضهم، ومنهم أحمد بن صالح المصري، فيخالف في ذلك أكثر النقاد[(٢)].

---

(١) ابن التركماني، **الجوهر النقي**، ج٨، ص١٢٠.

(٢) عمر بن أحمد بن عثمان ابن شاهين، (٣٨٥هـ)، **تاريخ أسماء الثقات**، تعليق عبد المعطي قلعجي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ (ط١)، ص١٠٨، رقم ٢٦٩.



واختلف قول ابن معين فيه، فضعَّفه مرَّة[١]، وقال أخرى: ليس به بأس[٢]، وقيل له يحتج بحديثه؟ فقال: ما زال المحدثون يقبلون حديثه[٣].

وفي تاريخ الدارمي، قال ابن معين: ثقة، فاعترض عليه الدارمي وتعقبه، فقال: لا يتابع عليه[٤].

وقال النسائي: ليس به بأس[٥]، وفي موضع آخر: ليس بالقوي[٦].

وقال أبو زرعة وأبو حاتم: لا يحتج بحديثه. زاد أبو حاتم: ليس بالقوي[٧].

وضعفه ابن سعد في روايته، وقال: كان له رأي سوء[٨].

وأشار الترمذي إلى ضعفه في مواضع متعددة من كتابه الجامع[٩].

وقال الدارقطني: إذا انفرد لم يثبت حديثه، وهو ضعيف الحديث[١٠].

وقال الذهبي في الكاشف: شيعي لين[١١].

---

(١) المزي، **تهذيب الكمال**، ج٥، رقم ٢٤٦.

(٢) يحيى بن معين (٢٣٣هـ)، **التاريخ، رواية الدوري**، تحقيق د. أحمد محمد سيف، مركز البحث العلمي بمكة المكرمة، ١٣٩٩هـ، (ط١)، ج٢، ص٩٣.

(٣) مغلطاي، **إكمال تهذيب الكمال**، ج٣، ص٢٩٩.

(٤) **تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ) عن يحيى بن معين (٢٣٣هـ) في تجريح الرواة وتعديلهم**، تحقيق أحمد محمد سيف، دمشق وبيروت، دار المأمون، ص٩٠، رقم ٢٣٣.

(٥) المزي، **تهذيب الكمال**، ج٥، رقم ٢٤٩.

(٦) أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، **الضعفاء والمتروكين**، تحقيق بوران الضناوي وكمال الحوت، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٥هـ، (ط١)، ص٧٦، رقم ١١٦.

(٧) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٣، ص٧٩.

(٨) ابن سعد، **الطبقات الكبير**، ج٨، ص٢٨٨.

(٩) الترمذي، **السنن**، ج١، ص٧٣، رقم ٢٨٢، ج٣، ص١٦٨، رقم ٨١٢، ج٤، ص٤١٦، رقم ٢٠٩٥.

(١٠) علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ)، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله، الرياض، دار طيبة، ١٤٠٥هـ، (ط١)، ج٤، ص٢١. وذكره في **الضعفاء والمتروكين**، تحقيق موفق عبد القادر، الرياض، مكتبة المعارف، ١٤٠٤هـ، (ط١)، ص١٧٥، رقم ١٥٣.

(١١) الذهبي، **الكاشف**، ج١، ص١٩٥، رقم ٨٦٨.

وقال في الميزان: من كبار علماء التابعين على ضعف فيه، وحديث الحارث في السنن الأربعة، والنسائي مع تعنته في الرجال احتج به وقَوّى أمره، والجمهور على توهين أمره مع روايتهم لحديثه في الأبواب، فهذا الشعبي يكذبه ثم يروي عنه، والظاهر أنه كان يكذب في لهجته وحكاياته، وأما في الحديث النبوي فلا، وكان من أوعية العلم[١].

وتعقبه ابنُ حجر في التهذيب، فقال: لم يحتج به النسائي، وإنما أخرج له في السنن حديثًا واحدًا مقرونًا بابن ميسرة، وآخر في اليوم والليلة متابعة، هذا جميع ما له عنده[٢].

وقد كذَّبه الشعبي[٣]، وابن المديني[٤]، وأبو إسحاق السبيعي، وأبو خيثمة، وأبو بكر بن عياش، وقال جرير بن عبد الحميد الضبي: كان زيفًا[٥].

وتركه يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي[٦].

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ[٧].

وقال ابن حبان: كان غاليًا في التشيع، واهيًا في الحديث[٨].

وقال ابن حجر: كذَّبه الشعبي في رأيه، ورُمي بالرفض،

(١) الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ج١، ص٤٣٥.

(٢) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج٢، ص١٣٥.

(٣) انظر: مسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٦١هـ)، **مقدمة الصحيح**، بعناية أبي صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، ١٤١٩هـ، ص٢٦.

(٤) إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (٢٥٩هـ)، **أحوال الرجال**، تحقيق د. عبد العليم البستوي، الرياض، دار الطحاوي، ١٤١١هـ، (ط١)، ص٤٢.

(٥) المزي، **تهذيب الكمال**، ج٥، ص٢٤٦.

(٦) **نفسه**، ج٥، ص٢٤٦.

(٧) ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ج٢، ص١٥٦.

(٨) ابن حبان، **المجروحين**، ج١، ص٢٢٢.



وفي حديثه ضعف[١].

وخلاصة القول فيه أنّه ضعيف يعتبر به، والله أعلم، وشيوخه كما في تهذيب الكمال أربعة، وتلاميذه عشرة.

وأمَّا الشافعي رحمه الله، فإنْ قَصَدَه، وهذا مستبعد، فهو يخالف مجموع النقاد فيه.

الثاني: الحارث بن الأزمع بن أبي بثينة بن عبد الله الوادعي الهمداني.

ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي أهل الكوفة، وقال: كان هو وأخوه شدَّاد بن الأزمع شريفين بالكوفة، وسمع الحارث بن الأزمع من عمرو وعبد الله . يعني ابن مسعود وعمرو بن العاصِ . وكان قليل الحديث، وتوفي بالكوفة في آخر خلافة معاوية بن أبي سفيان، والنعمان بن بشير يومئذ على الكوفة[٢].

وكذا قال أحمد[٣] وخليفة[٤] إنَّه أخو شدَّاد. ووافقهما ابن حبان في الثقات في ترجمة شدَّاد، فقال: هو أخو الحارث بن الأزمع[٥]، وترجم له في ثقات التابعين، وذكر شيوخه الثلاثة، وقال: روى عنه الشعبي[٦]، وذكره كذلك في مشاهير علماء الأمصار[٧].

---

(١) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٨٦، رقم ١٠٢٩.
وفي التهذيبين والإكمال أقوال أخرى في توثيقه أو تضعيفه.

(٢) ابن سعد، **الطبقات الكبير**، ح٨، ص٢٣٩. وانظر ترجمة شداد، ج٨، ص٣١٥.

(٣) محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، **التاريخ الكبير**، مؤسسة الكتب الثقافية، في ترجمتي الحارث، ج٢، ص٢٦٤، وشداد، ج٤، ص٢٢٦.

(٤) خليفة بن خياط، **الطبقات**، ص١٤٩.

(٥) ابن حبان، **الثقات**، ج٤، ص٣٥٨.

(٦) ابن حبان، **الثقات**، ج٤، ص١٢٦.

(٧) ابن حبان، **مشاهير علماء الأمصار**، ص١٠٨، رقم ٧٨٣.

أما البخاري فبعدما نقل كلام أحمد أنَّه أخو شداد، قال: لم يصح عندي هذا القول[١].

وزاد أبو حاتم في تلاميذه أبا إسحاق السبيعي، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً[٢].

وعدَّه ابن عبد البر في الصحابة[٣]. وقال ابن الأثير: مذكور في الصحابة[٤].

وتحت عنوان فيمن أدرك النبي ﷺ ولم يرَه، نقل ابن حجر عن أبي موسى المديني في الذيل على الاستيعاب، قوله: ذكره ابن شاهين وعبدان في الصحابة، لكن قال ابن شاهين: هو تابعي أدرك الجاهلية. ثم قال ابن حجر: وذكره البخاري وابن أبي حاتم ومسلم وابن حبان وخليفة بن خياط في التابعين[٥].

وقال العجلي: من أصحاب عبد الله بن مسعود، ثقة[٦].

وهكذا نرى أنَّه قليل الشيوخ والتلاميذ، قليل الرواية، مختلف في صحبته، والأرجح أنَّه تابعي، ومع ذلك لم يقل أحد إنَّه مجهول كما قال الشافعي.

ولعله يقصد بجهالة من يقصده هي الحال لا جهالة العين، فمناقشة ابن الملقن وابن التركماني له في عبارته تشي بذلك.

---

(١) الموضعان المتقدمان من التاريخ الكبير.

(٢) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٣، ص٦٩.

(٣) يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣هـ)، **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، صححه وخرج أحاديثه عادل مرشد، الأردن، دار الأعلام، ١٤٢٣هـ، (ط١)، ص١٤٣.

(٤) علي بن محمد بن الأثير الجزري (٦٣٠هـ)، **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، تعليق علي معوض وعادل عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية، ج١، ص٥٨٦.

(٥) ابن حجر، **الإصابة في تمييز الصحابة**، ج٢، ص٥٣.

(٦) العجلي، **تاريخ الثقات**، ص١٠٢، رقم ٢٢٩.



(٤) خالد بن أبي كريمة الأصبهاني.

أبو عبد الرحمن الإسكاف، نزيل الكوفة.

ففي كتابه الرسالة، بعد ما أورد الشافعي حديث: «ما جاءكم عني فاعرضوه على كتاب الله، فما وافقه فأنا قلته، وما خالفه فلم أقله»، قال للمخالف: هذه رواية منقطعة **عن رجل مجهول**، ونحن لا نقبل مثل هذه الرواية في شيء[(١)].

وأورد البيهقي في كتابه معرفة السنن والآثار ما أورده الشافعي في الرسالة، ونقل كلامه، ثم روى الحديث بإسناده إلى الشافعي، قال: قال أبو يوسف: حدثنا خالد بن أبي كريمة، عن أبي جعفر، عن رسول الله ﷺ أنه دعا اليهود، فسألهم، فحدثوه حتى كذبوا على عيسى عليه السلام، فصعد النبيُّ ﷺ المنبر فخطب الناس، فقال: إن الحديث سيفشو عني، فما أتاكم عني يوافق القرآن فهو عني، وما أتاكم عني يخالف القرآن فليس عني.

ثم قال البيهقي: وكأنه أراد بالمجهول حديث خالد بن أبي كريمة، ولم يعرف من حاله ما يثبت به خبره[(٢)].

ونقل ابن مفلح الكلام السابق بحذف لفظة (حديث) في كلام البيهقي الأخير، وعزاه إلى كتاب المدخل إلى السنن الكبرى[(٣)].

وكذا فهم السيوطي، حين قال: قال البيهقي: خالد مجهول، وأبو جعفر ليس بصحابي فالحديث منقطع[(٤)].

---

(١) الشافعي، **الرسالة**، ص٢٢٤، رقم ٦١٩.

(٢) البيهقي، **معرفة السنن والآثار**، ج١، ص١١٧.

(٣) عبد الله بن محمد بن مفلح المقدسي (٧٦٣هـ)، **الآداب الشرعية**، تحقيق شعيب الأرناؤوط وعمر القيام، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٩هـ، (ط٣)، ج٢، ص٢٩٣.

(٤) عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، **مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة**، القاهرة، إدارة الطباعة المنيرية، ص١٤.

ومن قبله ابن حجر حين قال في ترجمة ابن أبي كريمة: وقال البيهقي: أشار الشافعي إلى أنه لا يعرف من حاله ما يثبت خبره[(١)].

ولم أجد كلام البيهقي في المطبوع من كتاب المدخل، فالمطبوع فيه نقص كما ذكر ذلك محقق الكتاب في المقدمة.

أقول: فإن جاءت في المدخل كما ذكر ابن مفلح، فهذا الفهم من البيهقي وتبعه عليه كلٌّ من ابن مفلح وابن حجر والسيوطي، فيترجح لدي خلافه، وهو أنَّه أراد بالمجهول الواسطة بين أبي جعفر، وهو عندي عبد الله بن المسور المدائني، ورسول الله ﷺ، وليس المراد ابن أبي كريمة.

ويُرَجِّحُ ما ذَهَبْتُ إليه:

أولاً: عبارة الشافعي، حيث قال: هذه رواية منقطعة عن رجل مجهول، ونحن لا نقبل مثل هذه الرواية في شيء.

ثانيًا: العبارة السابقة للبيهقي في كتابه المعرفة، وجاء فيها: وكأنه أراد بالمجهول حديث خالد بن أبي كريمة، أي الحديث الذي جاء من طريق ابن أبي كريمة.

ثالثًا: ثم إنَّ ابن أبي كريمة معروف عند النقاد، ومن المستبعد أن يجهله الشافعي، فقد وثقه أحمد[(٢)]، وابن معين[(٣)]، وابن

(١) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج٣، ص١٠٤.

(٢) أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، **العلل ومعرفة الرجال، رواية ابنه عبد الله**، تحقيق د. طلعت قوج ود.إسماعيل اوغلي، تركيا، المكتبة الإسلامية، تركيا، ١٩٨٧م، ج١، ص١٥٧، رقم ٨٠٢. وابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٣، ٣٤٩.

(٣) ابن معين، **التاريخ، رواية الدوري**، ج٢، رقم ١٤٥. ونقله الخطيب في **تاريخ بغداد**، ج٩، ص٢٢٧، وابن شاهين في **تاريخ أسماء الثقات**، ص١١٥، رقم ٣٠٠، ونقله ابن حجر في **تهذيب التهذيب**، ج٣، ص١٠٤، على الصواب.

وجاء في **تاريخ بغداد** أيضًا: عن ابن الغلابي، قال: قال أبو زكريا: يحيى بن معين وخالد بن أبي كريمة ثبت.



المديني[١]، وأبو داود[٢].

وأورده ابن شاهين[٣]، وابن حبان[٤] في ثقاتيهما، وقال ابن حبان: يخطئ.

وقال النسائي[٥]، والعجلي[٦]، ويعقوب بن سفيان[٧]: لا بأس به.

وقال أبو حاتم: ليس بالقوي[٨]. وقال الطبري: لا يحتج به في الدين[٩].

ووثقه البوصيري، وصحّح إسناده[١٠]، والذهبي في المغني في الضعفاء[١١]، وقال في الكاشف: صدوق[١٢]، وقال ابن حجر: صدوق، يخطئ ويرسل[١٣].

فهو معروف كما رأينا، وليس مجهولاً، وحديثه ينبغي أن يكون صحيحًا

وأما ما جاء في **تهذيب الكمال**، ج٨، ص١٥٧ من تضعيف ابن معين له، فإنما هو خطأ محض.

وما جاء في **المغني في الضعفاء**، لمحمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق حازم القاضي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ، (ط١)، ص٣٠٩، رقم ١٨٧٣: ضعفه ابن معين، فإنما هي متابعة للمزي. والله أعلم.

(١) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج٩، ص٢٢٧.

(٢) **سؤالات الآجري أبا داود**، ج٢، ص٢٩١، رقم ١٨٨٨.

(٣) ابن شاهين، **تاريخ أسماء الثقات**، ص١١٥، رقم ٣٠٠.

(٤) ابن حبان، **الثقات**، ج٦، ص٢٦٢، رقم ٧٦٤٧.

(٥) المزي، **تهذيب الكمال**، ج٨، ص١٥٧.

(٦) العجلي، **تاريخ الثقات**، ص١٤١، رقم ٣٦٨.

(٧) المعرفة والتاريخ: يعقوب بن سفيان الفسوي (٢٧٧هـ)، **المعرفة والتاريخ**، وضع حواشيه خليل المنصور، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ، (ط١)، ج٣، ص١٩٠.

(٨) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٣، ص٣٤٩.

(٩) محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، **تهذيب الآثار، مسند عبد الله بن عباس**، بعناية محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني، ج١، ص٥٧١.

(١٠) أحمد بن أبي بكر البوصيري (٨٤٠هـ)، **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه**، تحقيق موسى علي وعزت عطية، القاهرة، دار الكتب الحديثة، ج٢، ص٣٢٤، رقم ٩٢٢.

(١١) الذهبي، **المغني في الضعفاء**، ج١، ص٣٠٩، رقم ١٨٧٣.

(١٢) الذهبي، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، ج١، ص٢٧٣، رقم ١٣٦٠.

(١٣) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص١٣٠، رقم ١٦٧٠.

كما قال البوصيري، إلا ما ثبت أنه أخطأ فيه أو خالف، والله أعلم.

وإنما أدرجته هنا ضمن الرواة لما تقدم من فهم بعض العلماء أنَّه المراد بالمجهول عند الشافعي.

(٥) سُلَيم بن عبدٍ السَّلولي الكناني.

ففي أبواب صلاة الخوف في كتاب معرفة السنن والآثار، يروي البيهقي حديث ابن عمر في صلاة الخوف، والذي أخرجه مسلم(١). وفي دراسة للمسألة، وإيراد الصلاة بطرق أخرى يشير البيهقي إلى حديث حذيفة من طريق محمد بن جابر، عن أبي إسحاق، عن سليم بن عبد، عن حذيفة(٢) بحيث يشبه أن يكون كرواية ابن عمر.

ثم يقول: وأجاب الشافعي عنه في القديم بأن قال: محمد بن جابر كان ليس بالحافظ، وسليم بن عبد(٣) عند أهل العلم. ممّن سألت عنه. **مجهول**(٤).

ونقلها ابن حجر عنه: سألت عنه أهل العلم بالحديث، فقيل لي: **إنَّه مجهول**(٥).

وجاء في المحلى لابن حزم: رواية سُلَيم بن صُلَيع السلولي، وهو مجهول عن حذيفة أنَّه قال لسعيد. يعني ابن العاص .: مُرْ طائفة من أصحابك فيصلون

---

(١) والحديث في **صحيح مسلم** رقم (٣٠٥-٣٠٦/ ٨٣٩).

(٢) والحديث في **مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل** (٢٤١هـ)، تحقيق بإشراف شعيب الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ، (ط١)، ج٥، ص٤٠٦، **وصحيح ابن خزيمة**، محمد بن إسحاق النيسابوري (٣١١هـ)، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٣٩١هـ، (ط١)، (رقم ١٣٦٥)، **والسنن الكبرى**، للبيهقي، ج٣، ص٢٥٢. من طريق عبد الله بن رجاء، عن إسرائيل بن يونس، عن أبي إسحاق.

(٣) في الموضعين «عبيد» تصحيف.

(٤) البيهقي، **معرفة السنن والآثار**، ج٥، ص٢٢.

(٥) ابن حجر، **لسان الميزان**، ج٤، ص١٨٤، رقم ٣٦٦٣.



معك، وطائفة خلفكم فتصلي بهم ركعتين وأربع سجدات[١].

قال العراقي في ذيل ميزان الاعتدال: هكذا في نسختي من المحلى (يعني ابن صليع) والمعروف سليم بن عبد السلولي الكناني الكوفي روى عن حذيفة، روى عنه أبو إسحاق السبيعي، كذا ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وقال: سمعت أبي يقول ذلك، وهكذا ذكره البخاري في التاريخ الكبير: سليم بن عبد السلولي الكوفي، روى عنه أبو إسحاق، وكذا ذكره البيهقي في سننه .... وذكر روايته، ثم نقل قول ابن حبان فيه[٢].

وسليم، ترجم له البخاري في التاريخ الكبير[٣]، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل[٤]، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وقال العجلي: كوفي تابعي ثقة[٥]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان قد شهد غزوة طبرستان[٦].

ونقل الحسيني في التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة توثيق ابن حبان والعجلي له[٧]، وعنه ابن حجر في تعجيل المنفعة، وقال: روى عن حذيفة،

---

(١) علي بن أحمد بن حزم (٤٥٦هـ)، **المحلى**، إدارة الطباعة المنيرية، ١٣٤٩هـ، ج٥، ص٣٧.

(٢) عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ)، **ذيل ميزان الاعتدال**، تحقيق د. عبد القيوم عبد رب النبيِّ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤٠٦هـ، (ط١)، ص٢٧٤ رقم ٤٣٨.

(٣) البخاري، **التاريخ الكبير**، ج٤، ص١٢٦.

(٤) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٤، ص٢١٢.

(٥) العجلي، **تاريخ الثقات**، ص١٩٩، رقم ٦٠١.

(٦) ابن حبان، **الثقات**، ج٤، ص٣٣٠.

وطبرستان بلد عظيم من بلاد خراسان كثير الحصون منيع بالأدوية، وأهله أشراف العجم وأبناء ملوكهم، وافتتحت سنة ١٤٢هـ. محمد بن عبد المنعم الحميري (٧٢٧هـ)، **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تحقيق إحسان عباس، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٨٤م، (ط٢)، ص٣٨٣، كي لسترنج، **بلدان الخلافة الشرقية**، ترجمة بشير فرنسيس، كوركيس عواد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ، (ط٢)، ص٤٠٩.

(٧) محمد بن علي العلوي الحسيني (٧٦٥هـ)، **التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة**، تحقيق د. رفعت فوزي عبد المطلب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ، (ط١)، ج١، ص٦٣٧.

وروى عنه أبو إسحاق فقط [١].

وقد وجدت له رواية، قال فيها: سمعت ابن عباس [٢]، لتخرجه من الوحدان.

أقول: ومع أنَّ أحدًا لم يجرحه، ثم إيراد ابن حبان له في الثقات، وقد تقدمت الإشارة إلى قيمة ذلك، وكذا توثيق العجلي له، وهو من المتساهلين، فلا يرفعه ذلك إلى القول بتوثيقه، وتبقى حاله مجهولة كما هو عند من سألهم عنه الشافعي.

أو قل يبقى في دائرة المسكوت عنهم حتى يتبين أمره. والله أعلم.

(٦) عبد الله بن مَوْهَب الشامي، أبو خالد، قاضي فلسطين.

ففي الأم يُضَعِّف الشافعي حديثَ عبد الله بن موهب لجهالته عنده.

فعن حديث تميم الداري، قال: سُئِلَ رسول الله ﷺ عن الرجل يسلم على يدي الرجل، فقال: هو أولى الناس بمَحياه ومماته [٣]، يقول الشافعي: إنما يرويه عبد العزيز بن عمر، عن ابن موهب، عن تميم الداري، وابن موهب **ليس**

(١) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة**، تحقيق إكرام الله إمداد الحق، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ١٤١٦هـ، (ط١)، ج١، ص٦٠٧. وانظر: ابن حبان، **الثقات**، ج٤، ص٣٣٠.

(٢) أخرجه محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، في **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تحقيق أحمد شاكر، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ، (ط١)، ج٨، ص٥٦ رقم ٨٧٥٤، ص٥٩ رقم ٨٧٦٨، من طريق إسرائيل بن يونس، والبيهقي، **السنن الكبرى**، ج٦، ص٢٢٤، من طريق زكريا بن أبي زائدة، كلاهما عن أبي إسحاق، عن سليم بن عبد، أنه سمع ابن عباس رضي الله عنهما، يقول: الْكَلاَلَةُ الَّذِي لاَ يَدَعُ وَلَدًا وَلاَ وَالِدًا.

(٣) الحديث أخرجه أحمد في **المسند**، ج٤، ص١٠٣، والترمذي في **السنن** (رقم ٢١١٢)، وأحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، في **السنن الكبرى**، تحقيق د. عبد الغفار البنداري وسيد كسروي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، (رقم ٦٤١٣)، وغيرهم. من طريق وكيع بن الجراح وغيره، عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز، عن عبد الله بن موهب، عن تميم الداري.



بالمعروف عندنا، ولا نعلمه لقي تميمًا، ومثل هذا لا يثبت عندنا ولا عندك من قِبَل **أنَّه مجهول**، ولا نعلمه متصلاً[١].

ويؤكد تضعيفَ الحديث في موضع آخر من الأم لجهالة ابن موهب، فيقول: لأنَّه عن رجل مجهول ومنقطع، ولا نثبت حديث المجهولين ولا المنقطع[٢].

ووافقه في جهالته ابن معين، فحين سئل عن حديث تميم من طريقه، وقيل له: من عبد الله بن موهب؟ قال: لا أعرفه[٣].

وتابعهما ابن القطان الفاسي، فقال في كتابه بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام: وعلته الجهل بحال عبد الله بن موهب، فإنَّه لا تعرف حاله وإن كان قاضي فلسطين، ولم يعرفه ابن معين. واختلفوا فيه على عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز، فذكره الترمذي من رواية أبي أسامة وابن نمير ووكيع عنه، عن عبد الله بن موهب، عن تميم الداري. ورواه يحيى بن حمزة عنه، فأدخل بينهما قبيصة بن ذؤيب، وهو الأصوب. وعبد العزيز هذا، ليس به بأس، والحديث من أجل عبد الله بن موهب هذا لا يصح[٤].

ولكن الذهبي يقول في كتابه الردّ على ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام: ذَا قد روى عَنهُ الزُّهْرِيّ والكبار، ولَكِن عِلّة الحديث أَنه مرَّة أرْسلهُ عن تَمِيم فأسقط قبيصة، ومرَّة قال: عن قبيصَة أَن تميمًا قال لرسول الله ﷺ[٥].

فهي عندهم جهالة الحال، لا جهالة العين، ومع ذلك فالصواب أن حاله

(١) الشافعي، **الأم**، ج٥، ص١٦٤.

(٢) **نفسه**، ج٥، ص٢٧٩.

(٣) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٥، ص١٧٤.

(٤) ابن القطان الفاسي، **بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام**، ج٣، ص٥٤٦.

(٥) محمد بن أحمد الذهبي (٨٤٧هـ)، **الرد على ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام**، تحقيق خالد المصري، القاهرة، مكتبة الفاروق الحديثة، ١٤٢٦هـ، (ط١)، ص٤٥.

معروفة عند غيرهم، فوثقه يعقوب بن سفيان[١]، والعجلي[٢]، وابن حجر[٣]، وقال الذهبي: صدوق[٤].

أمّا اختلافهم في صحة الحديث أو ضعفه، فلاختلافهم في سماع ابن موهب من تميم الداري من عدمه، حيث أُدخِل في بعض طرقه قَبيصة بن ذؤيب بين ابن موهب وتميم.

وكان ابن حجر بعد القول بتوثيقه، قال: لكنه لم يسمع من تميم[٥].

(٧) عبد الله بن نُجَيٍّ بن سلمة الحضرمي الكوفي، أبو لقمان.

فتحت عنوان شهادة النساء لا رجل معهن، روى البيهقي في كتابه معرفة السنن والآثار بسنده أنَّ الشافعي في مناظرة جرت بينه وبين محمد بن الحسن الشيباني عند هارون الرشيد، ... وفيه أن علياً رضي الله عنه أجاز شهادة القابلة وحدها. قال الشافعي: أرأيت أنت بأيّ شيء قضيت بشهادة القابلة وحدها حتى ورثت من خليفةٍ ملك الدنيا ومالاً عظيماً؟ قال: فعليّ بن أبي طالب. قلت: فعلي إنما رواه عنه **رجل مجهول، يقال له: عبد الله بن نُجَي**[٦].

---

(١) الفسوي، **المعرفة والتاريخ**، ج٢، ص٢٥٤.

(٢) العجلي، **تاريخ الثقات**، ص٢٨١، رقم ٨٩٥.

(٣) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٢٦٨، رقم ٣٦٥٠.

(٤) الذهبي، **الكاشف**، ج٢، ص١٣٥.

(٥) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٢٦٨، رقم ٣٦٥٠.
وراجع في القول بعدم سماعه من تميم: الفسوي، **المعرفة والتاريخ**، ج٢، ص٢٥٤، والمزي، **تهذيب الكمال**، ج٤، ص٣٢٧، ج١٦، ص١٩١، وأحمد بن عبد الرحيم العراقي (٨٢٦هـ)، **تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل**، بتحقيقي بالمشاركة، القاهرة، مكتبة الخانجي ١٤٢٠هـ، (ط١)، ص٢٦٨، ص٥٢٧.

(٦) البيهقي، **معرفة السنن والآثار**، ج١٤، ص٢٦١.
انظر: البيهقي أيضًا، **مناقب الشافعي**، ج١، ص١١٨، والخطيب، **تاريخ بغداد**، ج٢، ص٥٦٩.
والأثر عن علي أورده الشافعي في الأم بدون إسناد، ج٧، ص٦١٤.
وأخرجه ابن أبي شيبة في **المصنف**، ج١٠، ص٦٥٤، رقم ٢١١٠٥، وعبد الرزاق في **المصنف**، ج٧، ص٤٨٥، رقم ١٣٩٨٦، وعلي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ)، **السنن**، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون،



وابن نجي، ليس مجهولاً، بل وثقه النسائي[١]، والعجلي[٢]، وذكره ابن حبان في الثقات[٣]. وقال الحاكم بإثر حديث في المستدرك: من ثقات التابعين[٤].

وقال البخاري[٥]، وابن عدي[٦]: فيه نظر. وقال الدارقطني: ليس بقوي في الحديث[٧].

وقال ابن حجر: صدوق، من الثالثة[٨]. وقال السخاوي: تابعي مشهور[٩].

(٨) قيس بن طلق بن علي الحنفي اليمامي.

وبعدما روى الشافعي بسنده حديث بُسْرة بنت صفوان المشهور في الوضوء من مسِّ الذكر[١٠]، قال: وخالفنا بعض الناس، فقال: لا يتوضأ من مسِّ

بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤هـ، (ط١)، ج٥، ص٤١٧، رقم ٤٥٥٨، والبيهقي في **السنن الكبرى**، ج١٠، ص١٥١. من طرق عن جابر الجُعْفي، عن عبد الله بن نجي، عن علي.

(١) المزي، **تهذيب الكمال**، ج١٦، ص٢٢٠.

(٢) العجلي، **تاريخ الثقات**، ص٢٨٢ رقم ٨٩٩.

(٣) ابن حبان، **الثقات**، ج٥، ص٣٠، رقم ٣٦٩٥.

(٤) محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ)، **المستدرك على الصحيحين**، بيروت، دار المعرفة، ج١، ص١٧١.

(٥) البخاري، **التاريخ الكبير**، ج٥، ص٢١٤.

(٦) ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ج٤، ص٢٣٤.

(٧) الدارقطني، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، ج٣، ص٢٥٨.

(٨) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٢٦٩ رقم ٣٦٦٤.

(٩) السخاوي، **فتح المغيث**، ج٣، ص٢٢٢.

(١٠) ولفظه: أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ.

والحديث أخرجه: سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ)، **السنن**، تعليق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، رقم (١٨١)، وأحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، **المجتبى**، ترقيم عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٦هـ، (ط٢)، رقم (١٦٣)، ومالك بن أنس (١٧٩هـ)، **الموطأ**، تعليق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، رقم (٨٥)، وأحمد في **المسند**، ج٦، ص٤٠٦، وغيرهم من طريق عبد الله بن أبي بكر ابن حزم، عن عروة بن الزبير، عن مروان بن الحكم، عن بسرة به.

الذكر، واحتج بحديث رواه عن النبيِّ ﷺ يوافق قوله[1]، فكانت حجتنا عليه أنَّ

وأخرجه الترمذي في **الجامع**، رقم (٨٢)، وأحمد في **المسند**، ج٦، ص٤٠٦، ومحمد بن حبان البستي التميمي (٣٥٤هـ)، **الصحيح**، تحقيق شعيب الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ، (ط٢)، رقم (١١١١)، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن بسرة.

وقال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وصححه أيضًا: يحيى بن معين، وابن عبد البر، وابن حزم، والنووي، وابن خزيمة، وابن حبان، والدارقطني، والبيهقي، والحازمي، وابن حجر، والزيلعي، وغيرهم، وقال الألباني: صحيح، وانظر: يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣هـ)، **الاستذكار**، تحقيق سالم عطا ومحمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ، (ط١)، ج١، ص٣١١، ومحمد بن موسى الحازمي (٥٨٤هـ)، **الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار**، تحقيق محمد أحمد عبد العزيز، القاهرة، مكتبة عاطف، ص٨٣، عبد الله بن يوسف الزيلعي (٧٦٢هـ)، **نصب الراية لأحاديث الهداية**، المجلس العلمي، ١٣٩٣هـ، (ط٢)، ج١، ص٥٤،، والنووي (٦٥٦هـ)، **المجموع**، ج٤، ص٤٣، ومحمد بن علي الشوكاني (١٢٥٥هـ)، **نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار**، دار الفكر، ١٩٧٣م، ج١، ص٢٤٩، ومحمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ)، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ، (ط٢)، ج١، ص١٥٠.

(١) يقصد حديث قيس بن طلق بن علي عن أبيه، وفيه: إنَّما هو بضعة منك.

والحديث أخرجه: أبو داود، رقم (١٨٢)، والترمذي، رقم (٨٥)، والنسائي، رقم (١٦٥)، **وعبد الله بن علي بن الجارود** (٣٠٧هـ)، **المنتقى من السنن المسندة**، مراجعة خليل، بيروت، دار القلم، ١٤٠٧هـ، (ط١)، رقم (٢١)، وابن حبان، **الصحيح**، رقم (١١١٦)، وغيرهم من طريق مُلازِم بن عمر الحنفي، عن عبد الله بن بدر، عن قيس بن طلق، عن أبيه.

وقال الترمذي: وهذا الحديث أحسن شيء روي في الباب.

وأخرجه أبو داود، رقم (١٨٣) ومحمد بن يزيد القزويني «ابن ماجه» (٢٧٥هـ)، السنن، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، نشر عيسى الحلبي، رقم (٤٨٣) **وأحمد**: (٤/ ٢٣) وغيرهم من طرق عن محمد بن جابر، عن قيس به.

وللحديث طرق أخرى.

وقد اختلفت أقوال الأئمة العلماء في تصحيح هذا الحديث وتضعيفه.

فصححه عمرو بن علي الفلاس، وقال: هو عندنا أثبت من حديث بسرة، وروى عن علي بن المديني أنه قال: هو عندنا أحسن من حديث بسرة. ابن حجر، **التلخيص الحبير**، ج١، ص١٢٥.

وقال أحمد بن محمد الطحاوي (٣٢١هـ)، **شرح معاني الآثار**، تحقيق محمد زهري النجار، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٩٩هـ، (ط٢)، ج١، ص٧٦: حديث ملازم صحيح مستقيم الإسناد، غير مضطرب في إسناده ولا في متنه.

وصححه أيضًا ابن حبان والطبراني وابن حزم، انظر: ابن حبان، **الصحيح**، ج٢، ص٢٢٣، وسليمان



حديثه مجهول لا يثبت مثله، وحديثنا معروف[١].

وقال البيهقي: روى الزَّعْفَرَانِيُّ (الحسن بن محمد الصبَّاح الزَّعفراني ٢٦٠هـ) عن الشافعي، أنَّه قال: سَأَلْنَا عَنْ قَيْسٍ، فَلَمْ نَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهُ بِمَا يَكُونُ لَنَا قَبُول خَبَرِهِ، وقد عارضه من وصفنا ثقته ورجاحته في الحديث وثبته[٢].

وقيس بن طلق، قد وُجِدَ بعد الشافعي من يعرفه، ولكنهم اختلفوا فيه، وأكثرهم على توهينه، مع أن ابن حجر، قال في التقريب: صدوق، من الثالثة[٣].

ففي سؤال عثمان الدارمي عن عبد الله بن نعمان عن قيس بن طلق، قال ابن معين: شيوخ يمامية ثقات[٤]. وقال العجلي: يمامي، تابعي، ثقة[٥]. وذكره ابن حبان في الثقات[٦].

وفي سؤالات أبي داود لأحمد عنه، قال: ما أعلم به بأسًا[٧].

وقال أبو حاتم وأبو زرعة: قيس بن طلق ليس ممّن تقوم بِهِ الحجة، ووهنّاه[٨].

بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، **المعجم الكبير**، تحقيق حمدي السلفي، الدار العربية للطباعة، ١٣٩٨هـ، (ط١)، ج٨، ص٤٠٢. وابن حزم، **المحلى**، ج١، ص٢٣٩.

وأما تضعيف الحديث لأجل قيس، فأوردته في ترجمته في أصل البحث.

(١) الشافعي، **الأم**، ج٨، ص٥١٧.

(٢) البيهقي، **السنن الكبرى**، ج١، ص١٣٥. وانظر: المنذري، **مختصر سنن أبي داود**، ج١، ص١٣٤.

(٣) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٣٩٣، رقم ٥٥٨٠.

(٤) عثمان الدارمي، **التاريخ عن ابن معين**، ص١٤٤ رقم ٤٨٦.

(٥) العجلي، **تاريخ الثقات**، ص٣٩٣، رقم ١٣٩٦.

(٦) ابن حبان، **الثقات**، ج٥، ص٣١٣، رقم ٥٠٠٤.

(٧) **سؤالات أبي داود السجستاني (٢٧٥هـ)، للإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) في جرح الرواة وتعديلهم**، تحقيق د. زياد محمد منصور، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٤هـ، (ط١)، ص٣٥٥، رقم ٥٥١.

(٨) عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ)، **علل الحديث**، بيروت، دار المعرفة، ١٤٠٥هـ، ج١، ص٤٨، رقم ١١١.

وقد تراجع ابن معين عن توثيقه، ونقل الدارقطني عنه قوله: وقد أكثر النَّاس في قيس بن طلقٍ، ولا يُحْتَجُّ بحديثِهِ[١].

وتراجع أحمد كذلك، فقال الخلال عن أحمد: غيره أثبت منه[٢]. ونقل الذهبي في الميزان تضعيف أحمد له[٣].

وقال الدارقطني: ليس بالقوي[٤].

وقال البيهقي: ليس بالقوي عندهم، غمزه يحيى بن معين بين يدي أحمد بن حنبل، وقال: لا يحتج بحديثه[٥].

وابن القطان الفاسي الذي قال في حديث (إنما هو بضعة منك) ينبغي أن يُقال فيه حسن[٦]، قال في قيس: يُضَعَّف[٧].

ومع كلِّ ما سبق يقول ابن عبد الهادي: لم يأتِ من ضعَّفه بحجة[٨].

فتوهينه لدى النقاد واضح، لكنه معروف عندهم لا كما يرى الشافعي، والله أعلم.

(٩) مُجَمِّع بن يعقوب بن مجمع بن يزيد بن جارية الأنصاري، أبو عبد الله.

ففي الحديث الذي رواه مجمع بن يعقوب، عن أبيه، عن عبد الرحمن بن

---

(١) الدارقطني، **السنن**، ج١، ص٢٧٤، رقم ٥٤٤. وانظر: البيهقي، **السنن الكبرى**، ج١، ص١٣٥.

(٢) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج٨، ص٣٤٦.

(٣) الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ج٣، ص٣٩٧، رقم ٧٩٩٣.

(٤) الدارقطني، **السنن**، ج٣، ص١١٧، رقم ٢١٨٨.

(٥) أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، **الخلافيات**، تحقيق مشهور حسن سلمان، الرياض، دار الصميعي، ١٤١٧هـ، (ط١)، ج٢، ص٢٨٢.

(٦) ابن القطان الفاسي، **بيان الوهم والإيهام**، ج٤، ص١٤١.

(٧) **نفسه**، ج٥، ص٨٧.

(٨) محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي (٧٤٤هـ)، **شرح علل ابن أبي حاتم**، تعليق مصطفى أبو الغيط وإبراهيم فهمي، القاهرة، دار الفاروق الحديثة، ١٤٢٤هـ، (ط١)، ص٣٤٧.



يزيد، عن مجمع بن جارية في قسمة خيبر على أهل الحديبية، وفيه: فقسمها رسول الله ﷺ على ثمانية عشر سهمًا، وكان الجيش ألفاً وخمسمائة، فيهم ثلاثمائة فارس، فأعطى الفارس سهمين، وأعطى الراجل سهمًا[١]. يقول الشافعي كما نقله عنه البيهقي عقب روايته الحديث: مجمع بن يعقوب شيخ لا يعرف، فأخذنا في ذلك بحديث عبيد الله[٢]، ولم نرَ له خبرًا مثله يعارضه، ولا

(١) أخرج الحديث مطولًا: أبو داود في **السنن** (رقم ٢٧٣٦)، وأحمد في **المسند**، ج٣، ص٤٢٠، والحاكم في **المستدرك**، ج٢، ص١٣١،، والدارقطني في **السنن**، ج٥، ص١٨٥، وغيرهم. من طريق مجمع بن يعقوب به.

وقال الحاكم: هذا حديث كبير صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وسقط من السند في المطبوع من مستدركه: يعقوب والد مجمع، وعبد الرحمن بن يزيد.

وأخرج الحاكم أيضًا الحديث، ج٢، ص٤٥٩ دون الجملة الأخيرة، وسقط من إسناده عبد الرحمن بن يزيد، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، فتعقبه الذهبي، فقال: لم يروِ مسلم لمجمع شيئًا ولا لأبيه، وهما ثقتان.

(٢) وهو في الصحيحين، **البخاري** (رقم ٤٢٢٨)، **ومسلم** (رقم ٥٧/ ١٧٦٢). من طريق عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، واللفظ للبخاري، قال: قسم رسول الله ﷺ يوم خيبر للفرس سهمين، وللراجل سهمًا.

قال – يعني عبيد الله بن عمر: فسَّره نافع، فقال: إذا كان مع الرجل فرس فله ثلاثة أسهم، فإن لم يكن له فرس فله سهم.

وبنحو الجملة الأخيرة في حديث مجمع المتقدم، أخرج الحديث عبد الرزاق في **المصنف**، ج٥، ص١٨٥، رقم ٩٣٢٠، ومحمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، في **تهذيب الآثار**، الجزء المفقود، تحقيق علي رضا بن عبد الله، دمشق، دار المأمون للتراث، ١٤١٦هـ، (ط١)، ص٥٣٢، رقم ١٠٠٢، والدارقطني في **السنن**، ج٤، ص١٠٦، والبيهقي في **السنن الكبرى**، ج٦، ص٣٢٥، وغيرهم. من طريق عبد الله بن عمر العمري، عن نافع، عن ابن عمر، بلفظ: «للفارس سهمين، وللراجل سهم».

قال أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، **السنن الصغرى**، ومعه شرح د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٢٢هـ، (ط١)، ج٨، ص٤ عن رواية عبيد الله: وهذا أولى من رواية عبد الله بن عمر العمري، عن نافع، عن ابن عمر؛ لفضل حفظ أخيه عبيد الله بن عمر، وثقته، واشتهار عبد الله بسوء الحفظ، وكثرة الخطأ.

ثم نقل قول الشافعي: وكأنه سمع نافعًا، يقول: للفرس سهمين، وللراجل سهمًا، فقال: للفارس سهمين، وللراجل سهمًا. قال: وليس يشك أحد من أهل العلم في تقدمة عبيد الله بن عمر على أخيه في الحفظ.

يجوز ردّ خبر إلا بخبر مثله[١].

فتعقبه ابن التركماني، بقوله: ومجمع بن يعقوب معروف. ثم نقل أسماء تلاميذه عن صاحب الكمال، ونقل توثيق الأئمة له[٢].

ومجمع وثقه ابن سعد، وقال: قليل الحديث[٣].

وقال ابن القطان الفاسي: ثقة[٤]. وذكره ابن حبان في الثقات[٥].

وقال ابن معين[٦]، والنسائي[٧]، وأبو حاتم[٨]: ليس به بأس.

ووثقه الذهبي في تلخيص المستدرك[٩]، وقال في الكاشف: وثِّق[١٠].

وكان ابن القطان الفاسي أعلَّ هذا حديث مجمع المتقدم بعلة أخرى، وهي جهالة يعقوب بن مجمع لا مجمع بن يعقوب، كما قال الإمام الشافعي، حيث قال في كتابه **بيان الوهم والإيهام**، ج٤، ص٤١٩: وعلة هذا الخبر إنما هي الجهل بحال يعقوب بن مجمع ...، فيعقوب لا تُعرف حاله، ولا يعرف روى عنه غير ابنه.

ويرى عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (١٣٨٦هـ)، **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٦هـ، (ط٢)، ج٢، ص٨٢٧: أنَّ مجمع معروف لا بأس به، ثم اعتمد على كلام ابن القطان الفاسي في جهالة يعقوب والد مجمع، فقال: فلعلَّ الشافعي أراد أباه يعقوب بن مجمع.

وقد فصَّل البيهقي في مصنفاته وغيرُهُ القول في مسألة سهم الفارس والراجل.

(١) ذكر ذلك البيهقي في **السنن الكبرى**، ج٦، ص٣٢٥، **والسنن الصغرى**، بتحقيق الأعظمي، ج٨، ص٦، **ومعرفة السنن والآثار**، ج٩، ص٢٤٨.

(٢) ابن التركماني، **الجوهر النقي**، ج٦، ص٣٢٥.

(٣) ابن سعد، **الطبقات الكبير**، ج٧، ص٥٨٧.

(٤) ابن القطان الفاسي، **بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام**، ج٤، ص٤١٩.

(٥) ابن حبان، **الثقات**، ج٧، ص٤٩٨، رقم ١١١٥٦.

(٦) الدارمي، **التاريخ عن ابن معين**، ص٢١٥، رقم ٨٠٦، وابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٨، ص٢٩٦.

(٧) المزي، **تهذيب الكمال**، ج٢٧، ص٢٥١.

(٨) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٨، ص٢٩٦.

(٩) محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، **تلخيص المستدرك للحاكم**، المطبوع مع المستدرك، بيروت، دار المعرفة، ج٢، ص٤٥٩.

(١٠) الذهبي، **الكاشف**، ج٣، ص١٢٢، رقم ٥٣٩٢.



وقال ابن حجر في التقريب: صدوق، من الثامنة[١].

وقد ذكر له المزي سبعة من شيوخه، واثني عشر من تلاميذه[٢].

وأما ابن حزم، فقال: مجهول[٣].

ولذا لا يسلَّم للشافعي قوله هذا. كما لا يلتفت إلى قول ابن حزم فيه.

(١٠) مُرَقِّعُ بن صَيْفِي بن رباح بن الربيع التميمي الحنظلي.

فالبيهقي روى بسنده عن مرقع بن صيفي عن جدِّه رباح بن الربيع، قال: كنّا مع رسول الله ﷺ في غزاة فرأى ناسًا مجتمعين على شيء، فقال: على ما اجتمع هؤلاء؟ فقالوا: على امرأة مقتولة. فقال: ما كانت هذه لتقاتل ... الحديث، ثم قال: وهذا إسناد لا بأس به، إلا أن الشافعي قال: **لست أعرف مرقع[٤] هذا.**

ثم قال: قال الشافعي: وقد روى عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن رجل عن أبيه: أن النبي ﷺ نهى عن قتل العُسَفَاء والوُصَفَاء[٥]. وهذا كالذي ذكرناه قبله من المجهول[٦].

وقال ابن حزم: مجهول[٧]. فتعقبه ابن حجر في التهذيب، بقوله: هذا من إطلاقاته المردودة[٨].

---

(١) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٤٥٣، رقم ٦٤٩٠.

(٢) المزي، **تهذيب الكمال**، ج٢٧، ص٢٥١.

(٣) ابن حزم، **المحلى**، ج٧، ص٣٣٠.

(٤) كذا في الكتاب، والصواب «مرقعًا»، إلا أن تكون على لغة ربيعة. والإمام الشافعي كان حجة في اللغة.

(٥) أي الأجراء والخدم، وقيل: المراد: كبار السن. كذا في كتب اللغة وغريب الحديث.

(٦) البيهقي، **معرفة السنن والآثار**، ج١٣، ص٢٥٢.

(٧) ابن حزم، **المحلى**، ج٧، ص٢٩٨.

(٨) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج١٠، ص٨١.

وقال ابن القطان الفاسي: ومرقع بن صَيْفِي لا تعرف حَاله[١].

وفي دراسة موسعة للحديث شملت تخريجه وأقوال العلماء في رواته، والحُكمَ بحسنه، قال ابن الملقن: ذكر الشَّافعي فيما نقله البيهقيّ عنه حديث المرقع هذا، ثمَّ ضعّفه بأن مرقعًا ليس بالمعروف. وكذا قال ابن القطَّان أيضاً في «علله»: إنّه لا يعرف حاله، وسبقه إلى ذلك ابن حزم فإنَّه رده به في «محلاه» مدّعيًا جهالته، ولك أن تقول قد روى عنه جماعة، وسمع ابن عبَّاس ورباحًا، ووثق كما سلف، وخرَّج ابن حبان والحاكم له في «صحيحهما»، وصححا حديثه فهو إذًا معروف الحال[٢].

ومرقع ذكره ابن حبان في الثقات[٣]، ولم أرَ من جرحه.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق، من الثالثة[٤]. وقال الذهبي في الكاشف: ثقة[٥].

وقال الألباني: ثقة[٦].

فهو كسابقه، لا يلتفت إلى من جهله ولم يعرف حاله.

(١١) هانئ بن هانئ.

روى حرملة عن الشافعي، قوله: هانئ بن هانئ **لا يُعْرَف، وأهل العلم**

---

(١) ابن القطان الفاسي، **بيان الوهم والإيهام**، ج٥، ص٨٠.

(٢) ابن الملقن، **البدر المنير**، ج٩، ص٨٣.

ويقصد ابن الملقن بقوله (وقد وثق كما سلف)، أي ما نقله عن كلٍّ من ابن حبان والحاكم من كلام يدلّ على صحة حديثه في الصفحة السابقة لصفحتنا المشار إليها من بدره المنير.

وانظر كلام ابن حبان في **الصحيح**، ج١١، ص١١٢، والحاكم في **المستدرك**، ج٢، ص١٢٢.

(٣) ابن حبان، **الثقات**، ج٥، ص٤٦٠، رقم ٥٧١٩.

(٤) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٤٥٨، رقم ٦٥٦١.

(٥) الذهبي، **الكاشف**، ج٣، ص١٣١، رقم ٥٤٥٢.

(٦) محمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ)، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ، (ط٤)، ج٢، ص٣٢٢، رقم ٧٠١.



بالحديث لا ينسبون[١] حديثه لجهالة حاله[٢].

وكان البيهقي روى بسنده عن أبي إسحاق السبيعي، عن هانئ بن هانئ، قال: جاءت امرأةٌ إلى علي رضي الله عنه حسناء جميلةٌ، فقالت: يا أمير المؤمنين هل لك في امرأةٍ لا أيِّم ولا ذات زوجٍ... الحديث. ثم نقل عن حرملة في سننه عن الشافعي، قوله: هانئ بن هانئ لاً يُعرف، وإنَّ هذا الحديث عند أهل العلم بالحديث ممّا لا يثبتونه لجهالتهم بهانئ بن هانئ[٣].

فتعقبه ابن التركماني بقوله: هانئ معروف، قال النسائي: ليس به بأس، وأخرج له الحاكم في المستدرك وابن حبان في صحيحه، وذكره في الثقات من التابعين، وأخرج الترمذي من روايته قوله عليه السلام في عمار: مرحباً بالطيب، ثم قال: حسن صحيح[٤].

وحديث هانئ بن هانئ عن علي أن عمارًا استأذن على النبي ﷺ فقال: الطيب المطيب ائذن له، رواه الطبري في مسند علي من تهذيب الآثار، وقال: هذا خبر عندنا صحيح سنده.

ثم قال: وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيمًا غير صحيح لعلل، ذكرها الطبري، ومنها: أن هانئ بن هانئ عندهم مجهول، ولا تثبت الحجة في

---

(١) كذا في **تهذيب التهذيب**، ج١١، ص٢٢، ولعلها «يثبتون». واقتصر ابن عدي في **الكامل لابن عدي**، ج١، ص١١٥ روايته عن بحر بن نصر، قال: أملى علينا الشافعي، قال: هانئ بن هانئ، لا يعرف.

(٢) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج١١، ص٢٢.

(٣) البيهقي، **السنن الكبرى**، ج٧، ص٢٢٧.
وانظر كلام الشافعي في: البيهقي أيضًا، **معرفة السنن والآثار**، ج١٠، ص٢٠٢.
والحديث أخرجه أيضًا: عبد الرزاق في **المصنف**، ج٦، ص٢٥٤، وسعيد بن منصور الخراساني (٢٧٧هـ)، **السنن**، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، الهند، الدار السلفية، ١٣٨٧هـ، رقم ١٣٧٨هـ، رقم (٢٠١٦)، وابن عبد البر في **الاستذكار**، ج٦، ص١٩٣. من طرق عن أبي إسحاق به.

(٤) ابن التركماني، **الجوهر النقي مع السنن الكبرى**، ج٧، ص٢٢٧.

الدين إلا بنقل العدول المعروفين بالعدالة[١].

وقال الجوزجاني: فأما أبو إسحاق فروى عن قوم لا يعرفون، ولم ينتشر عنهم عند أهل العلم إلا ما حكى أبو إسحاق عنهم، فإذا روى تلك الأشياء ... كان الوقف في ذلك عندي الصواب[٢].

ويترجح لدي أن هانئ بن هانئ من هؤلاء الذين لا يُعْرفون عند الجوزجاني.

وقال ابن المديني: مجهول[٣]. وقال البيهقي: ليس بالمعروف جدًا[٤]. وقال الذهبي: ليس بالمعروف[٥].

وهانئ لم يروِ عن غير عليٍّ بن أبي طالب، ولم يروِ عنه غير أبي إسحاق السبيعي[٦].

وفي علم مصطلح الحديث أنَّ الراوي إذا تفرد عنه واحد تكون جهالته عينية، غير أن توثيقه من إمام معتبر ترفعه إلى جهالة الحال، وهو المستور. أي عدل في الظاهر، خفي الباطن (مجهول العدالة باطنًا).

وهانئ هذا، قال العجلي: كوفي تابعي ثقة[٧]، وقال النسائي: لا بأس به[٨]. وذكره ابن حبان في الثقات[٩]. ووثقه الهيثمي[١٠].

---

(١) الطبري، **تهذيب الآثار، مسند علي**، ج٣، ص١٥٦.
(٢) الجوزجاني، **أحوال الرجال**، ص١٢٤.
(٣) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج١١، ص٢٢.
(٤) البيهقي، **السنن الكبرى**، ج١٠، ص٢٢٦.
(٥) الذهبي، **المغني في الضعفاء**، ج١، ص٤٧٤، رقم ٦٧٢٧.
(٦) وانظر: ترجمته في: المزي، **تهذيب الكمال**، ج٣٠، ص١٤٥.
(٧) العجلي، **تاريخ الثقات**، ص٤٥٥، رقم ١٧١٧.
(٨) المزي، **تهذيب الكمال**، ج٣٠، ص١٤٥.
(٩) ابن حبان، **الثقات**، ج٥، ص٥٠٩، رقم ٥٩٧٩.
(١٠) علي بن أبي بكر الهيثمي (٨٠٧هـ)، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، تحقيق عبد الله الدرويش، بيروت، دار الفكر، ١٤١٤هـ، (ط١)، ج٨، ص١٠٢.



ولعل هذا ما جعل ابنَ حجر يقول فيه: مستور، من الثالثة[١].

وقال ابن سعد: كان يتشيع، وكان منكر الحديث[٢].

وقال الماوردي عن حديث المرأة السابق: تلك الرِّواية ليست ثابتة؛ لأنَّ هانئ بن هانئ ضعيف عند أصحاب الحديث[٣].

وقال ابن عبد البر: ليس هذا الإسناد مع اضطرابه ممّا يحتج به[٤].

وقال الألباني: لا تطمئن النفس لتوثيق من وثقه. يعني هانئ.، لا سيّما وجلّهم متساهلون في التوثيق والتصحيح[٥].

وهكذا نرى من وافق الشافعي في النص على عدم معرفته، مع أن بعضهم وثقه، وبعضهم يراه ضعيفًا.

ولعل خلاصة القول في هانئ: إن مثله لا يتشدد في جهالتهم أو تضعيفهم؛ لأنّه من كبار التابعين، الذين أغلب مروياتهم عن الصحابة.

(١٢، ١٣) جُمْهَان الأسلمي، وأُمُّ بَكرة الأسلمية.

قال الشافعي: أخبرنا مالكٌ، عن هشام بن عروة، عن أَبيه، عن جمهان مولى الأسلميين، عن أمِّ بكرة الأسلميَّة أَنَّها اختلعت من زوجها عبد الله بن أسيدٍ، ثمَّ أتيا عثمان في ذلك، فقال: هي تطليقةٌ إلا أن تكون سمَّيت شيئًا فهو ما سمَّيت.

---

(١) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٥٠١، رقم ٧٢٦٤.

(٢) ابن سعد، **الطبقات الكبير**، ج٨، ص٣٤٢.

(٣) علي بن محمد بن حبيب الماوردي (٤٥٠هـ)، **الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي**، تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ، (ط١)، ج٩، ص٣٦٩.

(٤) التمهيد يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣هـ)، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد**، تعليق محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ، (ط١)، ج١٣، ص٢٢٥.

(٥) الألباني، **إرواء الغليل**، ج٦، ص٣٢٤.

ثم قال: **وَلاَ أَعْرِفُ جُمْهَانَ وَلاَ أُمَّ بَكْرَةَ بِشَيْءٍ يَثْبُتُ بِهِ خَبَرُهُمَا وَلاَ يَرُدُّهُ**(١).

وردَّه الإمام أحمد بعلَّة جهالة جمهان، قال أبو داود: قلت لأحمد: حديث عثمان: أن الخلع تطليقة لا يصح؟ فقال: ما أدري، جُمهان لا أعرفه (٢).

وقال عبد الله بن الإمام أحمد: قال أبي في حديث عثمان: إسناده ما أدري ما هو: جمهان عن أم بكرة! هو كأنه لم يرضَ إسناده(٣).

وقال ابن تيمية: رِوَايَةٌ رَاوِيهَا مجهول، وهي رِوَايَةُ جمهان الأسلمي(٤).

ونقل ابن القيم عن شيخه ابن تيمية، قوله: وكيف يَصِحُّ عن عثمان، وهو لا يرى فيه عِدَّة، وإنما يرى الاستبراء فيه بحيضة؟ فلو كان عنده طلاَقًا، لأوجب

---

(١) الشافعي، **الأم**، ج٦، ص٢٩٥.

والأثر أخرجه البيهقي في مصنفاته، **السنن الكبرى**، ج٧، ص٣١٦، **والصغرى**، نسخة الأعظمي، ج٦، ص٣٠٥، رقم ٢٦٣٦، **ومعرفة السنن والآثار**، ج١١، ص١١. من طريق الشافعي به. ونقل في الأخير قول الشافعي في جمهان وأم بكرة.

وهو في **الموطأ، رواية أبي مصعب الزبيري** (٢٤٢هـ)، تحقيق د. بشار معروف ومحمود خليل، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ، (ط٣)، ج١، ص٦٧٢، رقم ١٦١٣، **ورواية محمد بن الحسن الشيباني** (١٨٩هـ)، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، ج٢، ص٤٩٠.

وأخرجه عبد الرزاق في **المصنف**، ج٦، ص٤٨٣، رقم ١١٧٦٠، وابن أبي شيبة في **المصنف**، ج١٠، ص٣٦، رقم ١٨٧٤٣، ١٨٧٤٤، وأحمد بن محمد الطحاوي (٣٢١هـ)، **أحكام القرآن الكريم**، تحقيق د. سعد الدين أونال، مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي، استانبول، ١٤١٦هـ، (ط١)، ج٢، ص٤٥٠، رقم ٢٠٢٦، والدارقطني في **السنن**، ج٤، ص٤٩٨، رقم ٣٨٧٢، وغيرهم من طرق عن هشام به.

(٢) **مسائل الإمام أحمد، برواية أبي داود السجستاني** (٢٧٥هـ)، تحقيق طارق عوض الله، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ١٤٢٠هـ، (ط١)، ص٤٠٧، رقم ١٩١٥.

(٣) **مسائل الإمام أحمد برواية عبد الله**، ج٣، ص١٠٥٢، رقم١٤٤٤.

وكذلك ذكر ابن المنذر أن الإمام أحمد ضعف حديث عثمان هذا. انظر: البيهقي: **السنن الكبرى**، ج٧، ص٣١٦.

(٤) أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (٧٢٨هـ)، **مجموع الفتاوى**، جمع وترتيب عبد الرحمن النجدي وولده، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والإرشاد، ١٣٩٨هـ، ج٣٢، ص٢٩١.



فيه العدّة، وجُمْهَانُ الراوي لهذه القصة عن عثمان لا نعرفه بأكثر من أنه مولى الأسلميين(١).

وجمهان: ذكر له المزي أربعة شيوخ، وثلاثة تلاميذ(٢).

وذكره ابن حبان في الثقات(٣).

واعتمادًا على إيراد ابن حبان له في الثقات، قال الزَّبيدي: مُحَدِّث من التابعين(٤).

وذكره البخاري في التاريخ الكبير(٥)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل(٦)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا.

قال ابن حجر في التهذيب: ذكره مسلم في الطبقة الأولى من أهل المدينة(٧).

وقال البخاري: قال لي علي بن عبد الله ـ يعني ابن المديني ـ: هو جدي

---

(١) زاد المعاد (١٩٨). محمد بن أبي بكر بن القيم (٧٥١هـ)، زاد المعاد في هدي خير العباد، تحقيق شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، والكويت، ومكتبة المنار الإسلامية، ١٤١٢هـ، (ط٢٦)، ج٥، ص١٩٨.

(٢) المزي، **تهذيب الكمال**، ج٥، ص١٢٢.

(٣) ابن حبان، **الثقات**، ج٤، ص١١٨، رقم ٢٠٨٣.

(٤) محمد مرتضى الزبيدي (١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق د. عبد الصبور شاهين، المجلس الوطني للثقافة بالكويت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، (ط١)، ج٣٤، ص٣٦٤.

(٥) البخاري، **التاريخ الكبير**، ج٢، ص٢٥٠.

(٦) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٢، ص٥٤٦.

(٧) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج٢، ص١٠٠.

وهو في **الطبقات** لمسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٦١هـ)، تحقيق مشهور بن حسن سلمان، الرياض، دار الهجرة، ١٤١١هـ، (ط١)، ج١، ص٢٥٢، رقم ٩١٤). ولم يسمِّ الإمام مسلم هذه الطبقة بالطبقة الأولى، بل ذكرها بعد ذكر طبقة من يُشبه من قيل فيه إنه ولد في عهد النبي ﷺ في العلو والدرجة.

من قبل أمي، أمي بنت عباس[١] بن جمهان، قال علي: وكان أُراه من السبي[٢].

وقال أبو حاتم: هو جد جدة علي بن المديني، ابنه عباس بن جمهان[٣].

فقال ابن حجر في التقريب: مقبول، من الثالثة[٤]، ولكنه قال في كتابه الدراية في تخريج أحاديث الهداية: مجهول[٥].

وهكذا نرى من يوافق الشافعي في جهالته، أو أنهم سكتوا عنه، ولم يوثقه أحد سوى ابن حبان الذي أورده في ثقاته.

فليس أقل من ابن حجر الذي وصفه بالجهالة في موضع من كتبه، وإن قَصَد جهالة الحال، من أن يجعله في التقريب مستورًا، لا مقبولاً، والله أعلم.

وأم بكرة الأسلمية، لم ترد في غير الحديث السابق، وذكرها ابن سعد في طبقاته تحت عنوان تسمية النساء اللواتي لم يروين عن رسول الله ﷺ، وروين عن أزواجه وغيرهن[٦].

(١٤) العالية بنت أيفع بن شراحيل، امرأة أبي إسحاق السبيعي.

فالإمام الشافعي أورد حديثًا احتج به من يرى عدم جواز أن يشتري بأقل من الثمن من باع سلعة من السلع إلى أجل من الآجال وقبضها المشتري.

والحديث هو ما رواه أبو إسحاق السبيعي عن امرأته أنها دخلت مع امرأة أبي السفر على عائشة، فذكرت لعائشة أنَّ زيد بن أرقم باع شيئًا إلى العطاء، ثم اشتراه بأقل ممّا باعه، فقالت عائشة: أخبري زيد ابن أرقم أنَّ الله قد أبطل جهاده

---

(١) في **إكمال تهذيب الكمال**، لمغلطاي، ج٣، ص٢٣٧: (عيسى بن جمهان) خطأ.

(٢) البخاري، **التاريخ الكبير**، ج٢، ص٢٥٠.

(٣) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٢، ص٥٤٦.

(٤) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٨١، رقم ٩٦٥.

(٥) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، **الدراية في تخريج أحاديث الهداية**، تعليق عبد الله يماني، بيروت، دار المعرفة، ج٢، ص٧٥.

(٦) ابن سعد، **الطبقات الكبير**، ج١٠، ص٤٤٩.



مع رسول الله ﷺ إلا أن يتوب[١].

ولم يأخذ الشافعي بهذا الحديث؛ لأنه لا يقبل - كما هو معلوم - الحديث عن مجهول، والمجهول عنده هنا هي امرأة أبي إسحاق، يقول رحمه الله لمناظره كما في المناقب للبيهقي: أَثَبَتَ هذا الحديث عن عائشة؟ فقال: أبو إسحاق رواه عن امرأته. قيل: فتعرف امرأته بشيء يثبت به حديثها؟ فما علمته قال شيئًا .... إلى أن قال معترضًا على المخالف: وتَحْتَجَّ بحديث امرأة ليست عندك منها معرفة أكثر من أن زوجها روى عنها؟! [٢].

وفي دراسة للمسألة في الأم، قال الشافعي: وجملة هذا أنَّا لا نثبت مثله على عائشة[٣].

وقد أيَّد الشافعي في القول بجهالة امرأة أبي إسحاق وأنه لا يحتجُّ بها بعبارات صريحة كلٌّ من الدارقطني[٤]، وابن عبد البر[٥]، وابن حزم[٦].

وامرأة أبي إسحاق، ترجم لها ابن سعد في الطبقات الكبير، فقال: العالية بنت أيفع بن شراحيل امرأة أبي إسحاق السبيعي، دخلت على عائشة، وسألتها،

---

(١) والحديث أخرجه عبد الرزاق في **المصنف**، ج٨، ص١٨٤ رقم ٤٨١٢، ٤٨١٣، وسعيد بن منصور كما في **نصب الراية**، ج٤، ص١٦، والدارقطني في **السنن**، ج٣، ص٤٧٧، والبيهقي في **السنن الكبرى**، ج٥، ص٣٢٠، وغيرهم. من طرق عن أبي إسحاق عن امرأته أنها دخلت على عائشة ... الحديث.
والحديث تعددت طرقه وألفاظه، واختلف فيه على أبي إسحاق، فهو يرويه بواسطة وبغير واسطة، بالطريق السابقة ومرسلاً. وأن السائلة لعائشة هي امرأة أبي إسحاق، أو امرأة أبي السفر. وقد درسه العلماء دراسة موسعة، لا أرى هنا ضرورة التفصيل في ذلك، فالذي يهمنا في دراستنا ما قالوا في أم يونس، العالية امرأة أبي إسحاق، والذي عليها مدار الإسناد.

(٢) البيهقي، **مناقب الشافعي**، ج٢، ص١٤.

(٣) الشافعي، **الأم**، ج٤، ص١٦٠.

(٤) الدارقطني، **السنن**، ج٣، ص٤٧٧.

(٥) ابن عبد البر، **الاستذكار**، ج٦، ص٢٧٢.

(٦) ابن حزم، **المحلى**، ج٩، ص٤٩.

وسمعت منها[١]. وذكرها ابن حبان في الثقات[٢].

وخالف جماعة من المتأخرين، واعترضوا على من قال بجهالة العالية، منهم:

ابن الجوزي، فقد قال في كتابه التحقيق: قالوا: العالية امرأة مجهولة، فلا يقبل خبرها. قلنا: بل هي امرأة جليلة القدر معروفة، ذكرها محمَّد بن سعد في كتاب الطبقات، فقال: العالية بنت أيفع بن شراحيل، امرأة أبي إسحاق السَّبيعيِّ، سمعَتْ من عائشة[٣].

وتبعه ابن عبد الهادي، فقد قال في كتابه تنقيح التحقيق: هذا إسنادٌ جيدٌ، وإن كان الشافعيُّ رحمه الله قال: إنَّا لا نثبت مثله على عائشة. وكذلك قول الدارَقُطْنِي في العالية: مجهولةٌ لا يحتجُّ بها فيه نظرٌ، وقد خالفه غيره[٤].

وكذا ابن التركماني الذي قال في كتابه الجوهر النقي: العالية معروفة روى عنها زوجها وابنها وهما إمامان، وذكرها ابن حبان في الثقات من التابعين[٥].

وابن القيم الذي قال في كتابه تهذيب سنن أبي داود: وأما العالية، فهي امرأة أبي إسحاق السبيعي، وهي من التابعيات، وقد دخلت على عائشة، وروى عنها أبو إسحاق، وهو أعلم بها[٦].

---

(١) ابن سعد، **الطبقات الكبير**، ج١٠، ص٤٥٠.

(٢) ابن حبان، **الثقات**، ج٥، ص٢٨٩.

(٣) عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (٥٩٧هـ)، **التحقيق في أحاديث الخلاف**، تحقيق مسعد السعدني، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ، (ط١)، ج٢، ص١٨٤.

(٤) محمد بن أحمد بن عبد الهادي (٧٤٤هـ)، **تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق**، تحقيق سامي جاد الله وعبد العزيز الخبائي، الرياض، أضواء السلف، ١٤٢٨هـ، (ط١)، ج٤، ص٦٩.

(٥) ابن التركماني، **الجوهر النقي**، ج٥، ص٣٣٠.

(٦) محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، **تهذيب سنن أبي داود**، مطبوع مع معالم السنن للخطابي ومختصر السنن للمنذري، تحقيق محمد حامد الفقي، بيروت، دار المعرفة.



وفي مناقشةٍ لمن يرى أنها معروفة، أقول:

إنَّ حُكْمَ ابن الجوزي بجلالة قدرها لا يُعدُّ توثيقًا في حقّها، ولعله أخذه من كلام ابن سعد المتقدم، وهذا لا يكفي بالجزم بأنها جليلة القدر معروفة، فليس كل من دخل على عائشة، وسمع منها، وسألها قيل ذلك في حقّه، ولعلّ غايته صلاح دينها، وهذا لا يكفي في الرواية، ولا ينفي جهالة حالها.

وأما ابن عبد الهادي، فلم يذكر من خالف الدارقطني، ولعله متابعًا لابن الجوزي اعتمد ما قاله ابن سعد، أو أنَّ ابن حبان أوردها في الثقات، وهذا عندي لا يخالف من قال بجهالة حالها.

وبمثله يقال في مناقشة كلام ابن التركماني وابن القيم. فكونها من التابعيات، أو أنَّ الراوي عنها ثقة لا يكفي، ويبقى القول قائمًا بأنّه لم يوثقها معتبر، ولا تعرف بالرواية، ولم يروِ عنها إلا زوجها وولدها، ومثل هذا لا ينفي عنها جهالة الحال. والله أعلم.



خاتمة

وبعد الدراسة للرواة، وما تقدَّم من حكم الراوي المجهول عند الشافعي، يترجح لدي أنَّ عباراته تدلّ على أنَّ المجهول عنده غالبًا هو مجهول الحال لا مجهول العين، والله أعلم.

ومن عباراته التي ترجح هذا الفهم، وقد تقدمت، قوله: لا نقبل خبر من لم نعرفه بالصدق وعمل الخير، أو ألا تَقبل خبر الصادق عن من جهلنا صدقه.

وقوله كذلك: لا يقبل حاله، أو لا يعرف من حاله ما يثبت به خبره، أو لم نجد من يعرفه بما يكون لنا قبول خبره.

ويؤكده أنَّ عبارة ابن القطان الفاسي الذي وافقه في راويين، هي قوله في أحدهما، وهو عبد الله بن موهب: علته الجهل بحال عبد الله بن موهب، فإنَّه لا تعرف حاله.

وقوله في الآخر، وهو مرقع بن صيفي: لا تعرف حاله.

وقد وجدت الشافعيَّ يرجع عن جهالته للراويين؛ الأول: بجالة بن عبدة، والثاني: تميم بن طرفة، ويَعْرفهم، ويُوَثِّق الأول، ويأخذ برواية الثاني.

ووجدت بعضَ النقاد يوافق الشافعيَّ في بعض الرواة مجال الدراسة.

فابن القطان الفاسي يوافقه في السادس عبد الله بن موهب، ومعه ابن معين.

ويوافقه في العاشر مرقع بن صيفي، ومعه ابن حزم.

ويوافقه ابن حزم أيضًا في التاسع، وهو مجمع بن يعقوب.

وأما الراوي الحادي عشر، وهو هانئ بن هانئ، فوافقَ الشافعيَّ في تجهيله ثلاثة، وهم: ابن المديني والبيهقي والذهبي.

والثاني عشر، وهو جمهان الأسلمي، فجهله مع الشافعي أحمد بن حنبل وابن تيمية وابن القيم وابن حجر في واحد من كتبه.

والرابع عشر، وهي العالية، امرأة أبي إسحاق السبيعي، فوافقه في القول بجهالتها الدارقطني، وابن عبد البر، وابن حزم.

ومع ذلك، فإنَّ مجموع الرواة عند أكثر النقاد هم من المعروفين، ولا يُسَلَّم للشافعي قوله فيهم، ولا يلتفت إلى قول بعض من وافقه كابن حزم وابن القطان الفاسي، والكلام فيهم إنما يدور بين التوثيق والتضعيف، سوى الرابعة عشرة، فترجح لدي جهالة حالها، والحادي عشر والثاني عشر ففيهما نوع جهالة، ولا أزيد فيهما عن مصطلح (مستور).

وكذا أم بكرة الأسلمية، فلم ترد في غير هذا الحديث المتعلق بها.

أمّا الثالث، وهو الحارث، فإن كان الأعور، فلم أجد من يُصرِّح بجهالته، بل كلامهم في ضعفه فقط، وإن كان هو الأزمع، وهو الأرجح عندي، فإنما هي في قلّة الشيوخ والتلاميذ، وقلّة الرواية، ليس أكثر.

والرابع، خالد بن أبي كريمة إن كان هو المراد، وهذا مستبعد عندي كما تقدم، فهو معروف، وحديثه ينبغي أن يكون صحيحًا إلا ما ثبت أنَّه أخطأ فيه.

والخامس، سليم بن عبد وإن وثقه العجلي وابن حبان، ولم يجرحه أحد، فإن سكوت الأئمة أمثال البخاري وأبي حاتم عنه يبقيه في دائرة غير معروف الحال.

والسابع، عبد الله بن نجي، فليس مجهولاً، وإنما كلامهم في توثيقه وتضعيفه.

والثامن، قيس بن طلق، فتوهينه لدى النقاد واضح، لكنه معروف عندهم لا كما يرى الشافعي. والله أعلم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين



ثبت المصادر والمراجع

١- **الإحكام في أصول الأحكام**، تقديم د. إحسان عباس، بيروت، دار الآفاق الجديدة، علي بن أحمد ابن حزم.

٢- **أحوال الرجال**، تحقيق د. عبد العليم البستوي، الرياض، دار الطحاوي، ١٤١١هـ، (ط١)، إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (٢٥٩هـ).

٣- **اختلاف الحديث**، تحقيق محمد أحمد عبد العزيز، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ، (ط١)، محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ).

٤- **آداب الشافعي ومناقبه**، تحقيق عبد الغني عبد الخالق، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٣هـ، (ط٢)، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ)

٥- **الآداب الشرعية**، تحقيق شعيب الأرناؤوط وعمر القيام، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٩هـ، (ط٣)، عبد الله بن محمد بن مفلح المقدسي (٧٦٣هـ).

٦- **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ، (ط٢)، محمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ).

٧- **الاستذكار**، تحقيق سالم عطا ومحمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ، (ط١)، يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣هـ).

٨- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، صححه وخرج أحاديثه عادل مرشد، الأردن، دار الأعلام، ١٤٢٣هـ، (ط١)، يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣هـ).

٩- **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، تعليق علي معوض وعادل عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية، علي بن محمد بن الأثير الجزري (٦٣٠هـ).

١٠- **الإصابة في تمييز الصحابة**، طبعة قديمة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ).

١١- **الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار**، تحقيق محمد أحمد عبد العزيز، القاهرة، مكتبة عاطف، محمد بن موسى الحازمي (٥٨٤هـ).



١٢- **الاقتراح في فن الاصطلاح**، تحقيق د. قحطان الدوري، دار العلوم بالأردن، ١٤٢٧هـ، محمد بن علي ابن دقيق العيد (٧٠٢هـ).

١٣- **إكمال تهذيب الكمال**، تحقيق عادل محمد وأسامة إبراهيم، القاهرة، الفاروق الحديثة، ١٤٢٢هـ، (ط١)، مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري (٧٦٢هـ).

١٤- **الأم**، تحقيق د. رفعت فوزي، المنصورة، دار الوفاء، ١٤٢٢هـ، (ط١)، محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ).

١٥- **الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم**، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤١٧هـ، (ط١)، يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣هـ).

١٦- **أنساب الأشراف**، تحقيق د. سهيل زكار، د. رياض زركلي، بيروت، دار الفكر، ١٤١٧هـ، (ط١)، أحمد بن يحيى البلاذري (٢٧٩هـ).

١٧- **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**، تحقيق مصطفى أبو الغيط وآخرون، الرياض، دار الهجرة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ، (ط١)، عمر بن علي ابن الملقن (٨٠٤هـ).

١٨- **البرهان في أصول الفقه**، تحقيق د. عبد العظيم الديب، القاهرة، دار الأنصار، ١٤٠٠هـ، (ط٢)، عبد الملك بن عبد الله الجويني (٤٨٧هـ).

١٩- **بلدان الخلافة الشرقية**، ترجمة بشير فرنسيس، كوركيس عواد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ، (ط٢)، كي لسترنج.

٢٠- **بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام**، تحقيق د. الحسين آيت سعيد، الرياض، دار طيبة، ١٤١٨هـ، (ط١)، أبي الحسن علي بن محمد ابن القطان الفاسي (٦٢٨هـ).

٢١- **بيان خطأ من أخطأ على الشافعي**، تحقيق د. نايف الدعيس، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٢هـ، أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ).

٢٢- **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق د. عبد الصبور شاهين، المجلس الوطني للثقافة بالكويت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، (ط١)، محمد مرتضى الزبيدي (١٢٠٥هـ).

٢٣- **تاريخ أسماء الثقات**، تعليق عبد المعطي قلعجي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ (ط١)، عمر بن أحمد بن عثمان ابن شاهين، (٣٨٥هـ).

٢٤- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تحقيق د. عمر تدمري، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ، (ط١)، محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ).

٢٥- **التاريخ الأوسط**، تحقيق محمد بن إبراهيم اللحيدان، الرياض، دار الصميعي، ١٤١٨هـ، (ط١)، محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ).

٢٦- **تاريخ الثقات**، تعليق عبد المعطي قلعجي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ، (ط١)، أحمد بن عبد الله العجلي (٢٦١هـ).

٢٧- **التاريخ الكبير**، مؤسسة الكتب الثقافية، في ترجمتي الحارث، محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ).

٢٨- **تاريخ بغداد**، الخطيب البغدادي.

٢٩- **تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ) عن يحيى بن معين (٢٣٣هـ) في تجريح الرواة وتعديلهم**، تحقيق أحمد محمد سيف، دمشق وبيروت، دار المأمون.

٣٠- **التاريخ عن ابن معين**، عثمان الدارمي.

٣١- **تاريخ مدينة السلام**، تحقيق د. بشار معروف، دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ، (ط١)، أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ).

٣٢- **تاريخ مدينة دمشق**، تحقيق عمر غرامة العمروي، دار الفكر، ١٤١٨هـ، (ط١)، علي بن الحسن ابن عساكر (٥٧١هـ).

٣٣- **التاريخ، رواية الدوري**، تحقيق د. أحمد محمد سيف، مركز البحث العلمي بمكة المكرمة، ١٣٩٩هـ، (ط١)، يحيى بن معين (٢٣٣هـ).

٣٤- **تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل**، بتحقيقي بالمشاركة، القاهرة، مكتبة الخانجي ١٤٢٠هـ، (ط١)، أحمد بن عبد الرحيم العراقي (٨٢٦هـ).

٣٥- **التحقيق في أحاديث الخلاف**، تحقيق مسعد السعدني، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ، (ط١)، عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (٥٩٧هـ).

٣٦- **تدريب الراوي شرح تقريب النواوي**، تحقيق نظر محمد الفاريابي، الرياض، دار طيبة، ١٤٢٢هـ، (ط٥)، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ).



٣٧- **تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج**، تحقيق حمدي السلفي، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤١٤هـ، (ط١)، عمر بن علي ابن الملقن (٨٠٤هـ).
٣٨- **التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة**، تحقيق د. رفعت فوزي عبد المطلب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ، (ط١)، محمد بن علي العلوي الحسيني (٧٦٥هـ).
٣٩- **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة**، تحقيق إكرام الله إمداد الحق، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ١٤١٦هـ، (ط١)، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ).
٤٠- **تقدمة المعرفة**، الهند، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٧١هـ، (ط١)، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ).
٤١- **تقريب التهذيب**، بعناية عادل مرشد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ، (ط١)، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ).
٤٢- **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، تعليق حسن عباس قطب، القاهرة، مؤسسة قرطبة، ١٤١٦هـ، (ط١)، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ).
٤٣- **تلخيص المستدرك للحاكم**، المطبوع مع المستدرك، بيروت، دار المعرفة، محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ).
٤٤- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد**، تعليق محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ، (ط١)، التمهيد يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣هـ).
٤٥- **تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق**، تحقيق سامي جاد الله وعبد العزيز الخبائي، الرياض، أضواء السلف، ١٤٢٨هـ، (ط١)، محمد بن أحمد بن عبد الهادي (٧٤٤هـ).
٤٦- **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٦هـ، (ط٢)، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (١٣٨٦هـ).
٤٧- **تهذيب الآثار، مسند عبد الله بن عباس**، بعناية محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني، محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ).

٤٨- **تهذيب الأسماء واللغات**، دار الكتب العلمية، بيروت، مصورة عن إدارة الطباعة المنيرية، يحيى بن شرف النووي (٦٥٦هـ).
٤٩- **تهذيب التهذيب**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تعليق مصطفى عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ، (ط١)، أبو منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي (٤٢٩هـ).
٥٠- **تهذيب الكمال**، المزي.
٥١- **تهذيب سنن أبي داود**، مطبوع مع معالم السنن للخطابي ومختصر السنن للمنذري، تحقيق محمد حامد الفقي، بيروت، دار المعرفة، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ).
٥٢- **توالي التأنيس بمعالي محمد بن إدريس**، المطبوع خطأ بعنوان توالي التأسيس، تعليق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ، (ط١)، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ).
٥٣- **توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم**، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، بيروت، مؤسسة الرسالة، محمد بن عبد الله الدمشقي ابن ناصر الدين (٨٤٢هـ).
٥٤- **الثقات**، ابن حبان.
٥٥- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تحقيق أحمد شاكر، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ، (ط١)، محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ).
٥٦- **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، تحقيق حمدي السلفي، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧هـ، (ط٢)، خليل بن كيكلدي العلائي (٧٦١هـ).
٥٧- **الجامع**، الترمذي.
٥٨- **الجرح والتعديل**، الهند، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٧١هـ، (ط١)، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ).
٥٩- **الجوهر النقي في الرد على البيهقي** مع السنن الكبرى للبيهقي، الهند، دائرة المعارف العثمانية، ١٤٣٣هـ، (ط١)، علي بن عثمان ابن التركماني (٧٤٥هـ).
٦٠- **الجوهر النقي مع السنن الكبرى**، ابن التركماني.

٦١- **الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي**، تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ، (ط١)، علي بن محمد بن حبيب الماوردي (٤٥٠هـ).

٦٢- **حديث أحمد بن عبد الله الجويباري في مسائل عبد الله بن سلام**، تعليق مشهور حسن سلمان، ضمن مجموعة أجزاء حديثية، دار الخراز بجدة، وابن حزم ببيروت، ١٤٢٢هـ، (ط١)، أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ).

٦٣- **الخلافيات**، تحقيق مشهور حسن سلمان، الرياض، دار الصميعي، ١٤١٧هـ، (ط١)، أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ).

٦٤- **الدراية في تخريج أحاديث الهداية**، تعليق عبد الله يماني، بيروت، دار المعرفة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ).

٦٥- **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤١٠هـ، (ط٥)، محمد بن أحمد الذهبي (٨٤٢هـ).

٦٦- **ذيل ميزان الاعتدال**، تحقيق د. عبد القيوم عبد رب النبيِّ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤٠٦هـ، (ط١)، عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ).

٦٧- **الرد على ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام**، تحقيق خالد المصري، القاهرة، مكتبة الفاروق الحديثة، ١٤٢٦هـ، (ط١)، محمد بن أحمد الذهبي (٨٤٧هـ).

٦٨- **الرسالة**، تحقيق أحمد شاكر، بيروت، دار الكتب العلمية، محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ).

٦٩- **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تحقيق إحسان عباس، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٨٤م، (ط٢)، محمد بن عبد المنعم الحميري (٧٢٧هـ).

٧٠- زاد المعاد في هدي خير العباد، تحقيق شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، والكويت، ومكتبة المنار الإسلامية، ١٤١٢هـ، (ط٢٦)، محمد بن أبي بكر بن القيم (٧٥١هـ).

٧١- **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ، (ط٤)، محمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ).

٧٢- **سنن الترمذي**، تحقيق أحمد شاكر وآخرون، نشر مصطفى الحلبي، ١٣٩٨هـ، (ط٢).
٧٣- **السنن الصغرى**، ومعه شرح د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٢٢هـ، (ط١)، أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ).
٧٤- **السنن الكبرى**، الهند، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٤٣٣هـ، (ط١)، أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ).
٧٥- **السنن الكبرى**، تحقيق د. عبد الغفار البنداري وسيد كسروي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ).
٧٦- **السنن**، الترمذي.
٧٧- **السنن**، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤هـ، (ط١)، علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ).
٧٨- **السنن**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، نشر عيسى الحلبي، محمد بن يزيد القزويني «ابن ماجه» (٢٧٥هـ).
٧٩- **السنن**، تعليق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ).
٨٠- **سؤالات أبي داود السجستاني (٢٧٥هـ)، للإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) في جرح الرواة وتعديلهم**، تحقيق د. زياد محمد منصور، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٤هـ، (ط١).
٨١- **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني (٢٧٥هـ) في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم**: تحقيق د. عبد العليم البستوي، مكتبة دار الاستقامة، مكة، ومؤسسة الريان، بيروت، ١٤١٨هـ، (ط١).
٨٢- **سؤالات الآجري أبا داود.**
٨٣- **سير أعلام النبلاء**، تحقيق بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ، (ط٩)، محمد بن أحمد الذهبي (٨٤٧هـ).
٨٤- **الشافعي، حياته وعصره، آراؤه وفقهه**، دار الفكر العربي، محمد أبو زهرة (١٣٩٤هـ).
٨٥- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، دار ابن كثير، دمشق، ١٤٠٦هـ، (ط١)، عبد الحي بن أحمد الحنبلي ابن العماد (١٠٨٩هـ).

٨٦- **شرح التبصرة والتذكرة**، تحقيق الهميم والفحل، دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ، (ط١)، عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ).

٨٧- **شرح علل ابن أبي حاتم**، تعليق مصطفى أبو الغيط وإبراهيم فهمي، القاهرة، دار الفاروق الحديثة، ١٤٢٤هـ، (ط١)، محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي (٧٤٤هـ).

٨٨- **شرح علل الترمذي**، تحقيق د. همام سعيد، الزرقاء بالأردن، ١٤٠٧هـ، (ط١)، عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ).

٨٩- **شرح مشكل الآثار**، تحقيق شعيب الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ، (ط١)، أحمد بن محمد الطحاوي.

٩٠- **شرح معاني الآثار**، تحقيق محمد زهري النجار، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٩٩هـ، (ط٢)، أحمد بن محمد الطحاوي (٣٢١هـ).

٩١- **الصارم المنكي في الرد على السبكي**، تعليق إسماعيل الأنصاري، القاهرة، مكتبة التوعية الإسلامية، ١٤٠٥هـ، (ط١)، محمد بن أحمد بن عبد الهادي (٧٤٤هـ).

٩٢- **صحيح ابن خزيمة**، محمد بن إسحاق النيسابوري (٣١١هـ)، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٣٩١هـ، (ط١).

٩٣- **صحيح مسلم**، مسلم بن الحجاج النيسابوري رقم (٤٨/ ٨٧٠).

٩٤- **الصحيح**، ابن حبان.

٩٥- **الصحيح**، تحقيق شعيب الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ، (ط٢)، محمد بن حبان البستي التميمي (٣٥٤هـ).

٩٦- **الصحيح**، محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ).

٩٧- **الضعفاء والمتروكين**، تحقيق بوران الضناوي وكمال الحوت، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٥هـ، (ط١)، أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ).

٩٨- **الضعفاء والمتروكين**، تحقيق موفق عبد القادر، الرياض، مكتبة المعارف، ١٤٠٤هـ، (ط١).

٩٩- **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق الطناحي والحلو، القاهرة، دار هجر، ١٤١٣هـ، (ط٢)، عبد الوهاب بن علي السبكي (٧٧١هـ).

١٠٠- **الطبقات الكبير**، تحقيق علي محمد عمر، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٢١هـ، (ط١)، محمد بن سعد بن منيع الزهري (٢٣٠هـ).
١٠١- **الطبقات**، خليفة بن خياط.
١٠٢- **العبر في خبر من غبر**، تحقيق محمد سعيد زغلول، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ، (ط١).
١٠٣- **علل الحديث**، بيروت، دار المعرفة، ١٤٠٥هـ، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ).
١٠٤- **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله، الرياض، دار طيبة، ١٤٠٥هـ، (ط١)، علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ).
١٠٥- **العلل ومعرفة الرجال، رواية ابنه عبد الله**، تحقيق د. طلعت قوج ود.إسماعيل اوغلي، تركيا، المكتبة الإسلامية، تركيا، ١٩٨٧م، أحمد بن حنبل (٢٤١هـ).
١٠٦- **الغاية في شرح الهداية في علم الرواية** لابن الجزري (٨٣٣هـ)، تحقيق عبد المنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ، ١٤٢٢هـ، محمد عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢هـ).
١٠٧- **فتح الباري**، بيروت، دار المعرفة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ).
١٠٨- **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، تعليق محمود ربيع، دار الفكر، ومؤسسة الكتب الثقافية، ١٤١٦هـ، (ط١)، عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ).
١٠٩- **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، تعليق صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤هـ، (ط١)، محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢هـ).
١١٠- **الفرق بين الفرق**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة صبيح، القاهرة، عبد القاهر بن طاهر البغدادي (٤٢٩هـ).
١١١- **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، تحقيق عزت عطية وموسى علي، القاهرة، دار الكتب العلمية، ١٣٩٢هـ، (ط١) محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ).
١١٢- **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق يحيى غزاوي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ، (ط٣)، عبد الله بن عدي الجرجاني (٣٦٥هـ).
١١٣- **الكفاية في علم الرواية**، القاهرة، دار الكتب الحديثة، (ط٢)، أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ).

١١٤- **لسان الميزان**، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٢٣هـ، (ط١)، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ).

١١٥- **المتكلمون في الرجال**، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤١٠هـ، (ط٥)، محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢هـ).

١١٦- **المجتبى**، ترقيم عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٦هـ، (ط٢)، أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ).

١١٧- **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، تحقيق محمود زايد، بيروت، دار المعرفة، ١٤١٢هـ، محمد بن حبان التميمي البستي (٣٥٤هـ).

١١٨- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، تحقيق عبد الله الدرويش، بيروت، دار الفكر، ١٤١٤هـ، (ط١)، علي بن أبي بكر الهيثمي (٨٠٧هـ).

١١٩- **مجموع الفتاوى**، جمع وترتيب عبد الرحمن النجدي وولده، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والإرشاد، ١٣٩٨هـ، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (٧٢٨هـ).

١٢٠- **المجموع**، تحقيق محمد بخيت المطيعي، مكتبة الإرشاد، جدة، النووي، يحيى بن شرف (٦٧٦هـ).

١٢١- **المحصول في علم أصول الفقه**، تحقيق طه العلواني، بيروت، مؤسسة الرسالة، محمد بن عمر الرازي (٦٠٦هـ).

١٢٢- **المحلى**، إدارة الطباعة المنيرية، ١٣٤٩هـ، علي بن أحمد بن حزم (٤٥٦هـ).

١٢٣- **مختصر سنن أبي داود**، المنذري.

١٢٤- **المدخل إلى السنن الكبرى**، تحقيق د. ضياء الرحمن الأعظمي، الكويت، دار الخلفاء، أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ).

١٢٥- **مسألة الاحتجاج بالشافعي**، تحقيق خليل إبراهيم ملا خاطر، باكستان، المكتبة الأثرية، أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ).

١٢٦- **مسائل الإمام أحمد، برواية أبي داود السجستاني (٢٧٥هـ)**، تحقيق طارق عوض الله، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ١٤٢٠هـ، (ط١).

١٢٧- **المستدرك على الصحيحين**، بيروت، دار المعرفة، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ).

١٢٨- **المستصفى من علم الأصول**، تحقيق د. حمزة حافظ، محمد بن محمد الغزالي (٥٠٥هـ).

١٢٩- **مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل** (٢٤١هـ)، تحقيق بإشراف شعيب الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ، (ط١).

١٣٠- **مشاهير علماء الأنصار**، بعناية م. فلايشهمر، الدمام، مكتبة ابن الجوزي، محمد بن حبان التميمي البستي (٣٥٤هـ).

١٣١- **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه**، تحقيق موسى علي وعزت عطية، القاهرة، دار الكتب الحديثة، أحمد بن أبي بكر البوصيري (٨٤٠هـ).

١٣٢- **المصنف**، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٣٩٠هـ، (ط١)، عبد الرزاق بن همام الصنعاني (٢١١هـ).

١٣٣- **المصنف**، تحقيق محمد عوامة، جدة، دار القبلة، ودمشق، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، ١٤٢٧هـ، (ط١)، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي (٢٣٥هـ).

١٣٤- **المصنف**، عبد الرزاق.

١٣٥- **معرفة السنن والآثار**، تعليق عبد المعطي قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، باكستان، ١٤١٢هـ، (ط١)، أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ).

١٣٦- **معرفة أنواع علم الحديث**، تحقيق الهميم والفحل، دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ، (ط١) عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح (٦٤٣هـ).

١٣٧- **معرفة أنواع علم الحديث**، والمشهور باسم علوم الحديث أو المقدمة، عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح (٦٤٣هـ)، تحقيق نور الدين عتر، دمشق، دار الفكر، ١٤٢١هـ، (ط٣).

١٣٨- **المعرفة والتاريخ**، وضع حواشيه خليل المنصور، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ، (ط١)، يعقوب بن سفيان الفسوي (٢٧٧هـ).

١٣٩- **مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار**، تحقيق محمد حسن إسماعيل، محمود بن أحمد العيني (٨٥٥هـ).

١٤٠- **المغني في الضعفاء** ج١، ص١٥٢، رقم ٨٤٨، تحقيق حازم القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ. الذهبي.

١٤١- **المغني في الضعفاء**، لمحمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق حازم القاضي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ، (ط١).

١٤٢- **مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة**، القاهرة، إدارة الطباعة المنيرية، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ).

١٤٣- **مقالات الإسلاميين**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، ١٤١١هـ، علي بن إسماعيل الأشعري (٣٣٠هـ).

١٤٤- **مقدمة الثقات**، بعناية محمد عبد المعيد خان، الهند، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٣هـ، محمد بن حبان التميمي البستي (٣٥٤هـ).

١٤٥- **مقدمة الصحيح**، بعناية أبي صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، ١٤١٩هـ، مسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٦١هـ).

١٤٦- **الملل والنحل**، تحقيق أمير مهنا وعلي فاعور، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٤هـ، (ط٣)، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (٥٤٨هـ).

١٤٧- **مناقب الشافعي**، تحقيق أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٣٩١هـ، (ط١)، أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ).

١٤٨- **المنتقى من السنن المسندة**، مراجعة خليل، بيروت، دار القلم، ١٤٠٧هـ، (ط١)، عبد الله بن علي بن الجارود (٣٠٧هـ).

١٤٩- **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، تحقيق كمال الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠هـ، (ط١)، محمد بن إبراهيم بن جماعة (٧٣٣هـ).

١٥٠- **الموطأ**، تعليق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، مالك بن أنس (١٧٩هـ).

١٥١- **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤٠٥هـ، (ط١)، محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ).

١٥٢- **ميزان الاعتدال**، تحقيق علي البجاوي، بيروت، دار المعرفة.

١٥٣- **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، نَكَّتَ عليه علي حسن عبد الحميد، الدمام، دار ابن الجوزي ١٤٢٢هـ، (ط٦)، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ).

١٥٤- **نصب الراية لأحاديث الهداية**، المجلس العلمي، ١٣٩٣هـ، (ط٢)، عبد الله بن يوسف الزيلعي (٧٦٢هـ).

١٥٥- **النكت على كتاب ابن الصلاح**، تحقيق د. ربيع بن هادي عمير، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٤هـ، (ط١)، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ).

١٥٦- **نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار**، دار الفكر، ١٩٧٣م، محمد بن علي الشوكاني (١٢٥٥هـ).

١٥٧- **الوافي بالوفيات**، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ، (ط١)، خليل بن أيبك الصفدي (٧٦٤هـ).

١٥٨- **اليواقيت والدرر في شرح نخبة الفكر**، تحقيق ربيع السعودي، مكتبة الرشد، الرياض، محمد عبد الرؤوف المناوي (١٠٣١هـ).










forbidden to observe mourning for the dead beyond three days except in the case of husband (where it is permissible) for four months and ten days». [Narrated by al-Bukhari (313), and Muslim (66)].

The Messenger of Allah) Prayer And Peace Be Upon Him (died, and he is the chief of all Adam′s sons, and this nation did not do to him a mourning that occurs every year, as well as As-Siddiq (May Allah Be Pleased With Him) beyond him, as well as ’Umar bin Al-Khattab (May Allah Be Pleased With Him) who was murdered as a martyr while he is fasting and praying in the mihrab (a praying place) the dawn prayer, and ’Uthman (May Allah Be Pleased With Him) was restricted at his home and was murdered beyond that as a martyr, and ’Ali Ibn Abi Talib (May Allah Be Pleased With Him) was murdered as a martyr after the dawn prayer, and he is superior than Al-Husain (May Allah Be Pleased With Him), and nothing of this was done for him.

Therefore it is obligatory to follow what was brought by the Prophet (Prayer And Peace Be Upon Him), and leaving innovation, including: wailing, and slapping, and splitting the heads, and hitting the cheeks, and leaving agitating people by mentioning the partial scenes, and that class had passed, and that time had passed away with all his defects and bad traits, and Allah Almighty has said:

﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٣٤﴾﴾ [البقرة].

[That was a nation who has passed away. They shall receive the reward of what they earned and you of what you earn. And you will not be asked of what they used to do.]

We ask Allah the Great to restore the Muslims to their religion, and to combine their class on the love of the Prophet (Prayer And Peace Be Upon Him), and his family, and all his companions, and to guide them to hold fast on the Holy Quran and the Prophetic Sunnah, and the way of the pious predecessors (which they used to be on it), thereby the goodness all the goodness is in following the way of those people who have passed away (the pious predecessors), and the evil all the evil is in the innovation of those people who have came after them (the new generation).

And may Allah make prayer and peace and bless our Prophet Muhammad and his family and all his companions.



[but give glad tidings to *As-Sâbirûn* (the patient).

Who, when afflicted with calamity, say: «Truly! To Allâh we belong and truly, to Him we shall return».

They are those on whom are the *Salawât* (i.e. who are blessed and will be forgiven) from their Lord, and (they are those who) receive His Mercy, and it is they who are the guided ones]»(1).

The Sunnis and the Community people Belief in the punishment of Al-Husain's murderer:

The Sunnis and the Community people believe that Allah Almighty honored Al-Husain with martyrdom, and insulted who murdered him, or ordered to murder him, or helped to murder him, and the sources of the Sunnis and the Community people narrate the news assuring Allah's honorship to Al-Husain (May Allah Be Pleased With Him), and taking revenge from his murderer, narrated Amara bin Umayr said: when the head of Al-Husain was brought to 'Ubaidullah bin Ziyad, and it was piled in the mosque at the Rahaba (a town in Kufa), thereby I went to them while saying: it had come it had come, as soon a snake came entering within the heads until it entered the two nostrils of 'Ubaidullah bin Ziyad, and it stayed there for a while and then went out, but it escaped quickly until it became absent, and then they said: it had come it had come, and it did that twice or three times. [Narrated by al-Tirmithi (3780), and made authentic by al-Albanee].

The Attitude of the Sunnis and the Community people from the establishment of obsequies:

In addition to **the Sunnis and the Community people** great love to Al-Husain (May Allah Be Pleased With Him), and their belief in him and his brother Al-Hasan(May Allah Be Pleased With Him), that they are the leaders of the young Paradise people, and that their love is a part of faith, and hating them is a hypocrisy and tyranny, but the Sunnis are committed in the grief to the commandment of the Messenger of Allah (Prayer And Peace Be Upon Him), therefore they do not observe mourning for the dead beyond three days.

Umm 'Atiyya (May Allah Be Pleased With Her) said: «We were

(1) *Majmouol Fatawa* (4/511).

no covenant» so the people who followed him in the hope of great gains and prestige dispersed leaving him, until he stayed with his family and his companions who chosed his companionship for certainty and faith(1).

This matter has been known among the companions and their followers, for that a person asked ‘Abdullah bin ‘Umar whether a Muslim could kill flies. I heard him saying (in reply): «The people of Iraq are asking about the killing of flies while they themselves murdered the son of the daughter of Allah′s Apostle (Prayer And Peace Be Upon Him). The Prophet (Prayer And Peace Be Upon Him) said: «**They** (i.e. Al-Hasan and Al-Husain) **are my two sweet basils in this world**»» [narrated by al-Bukhari (3753), and al-Tirmithi (3770)].

Al-Husain (May Allah Be Pleased With Him) was murdered on Friday, the day of Ashura, the year sixty-one, with four and fifty years and six months and a half month old(2).

The Attitude of the Sunnis from murdering Al-Husain (May Allah Be Pleased With Him):

The Attitude of the Sunnis from murdering Al-Husain (May Allah Be Pleased With Him), as summarized by Shaykh al-Islam Ibn Taymiyah (May Allah Bestow His Mercy Upon Him) where he says: «Allah honored Al-Husain with martyrdom on this day, and insulted by that who murdered or helped to murder him, or was satisfied with his murder, and he has a good example to those martyrs who preceded him, for that he and his brother are the leaders of the young Paradise people, and they had been educated throughout Islam, and they did not obtain migration and strive (jihad) and patience on the harm for Allah’s cause as his family obtained, for that Allah honored them with martyrdom to supplement their dignity, and to lift their degrees.

And his murder was a great calamity, and Allah has ordained the retrieval when calamity takes place, saying the Almighty:

﴿وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٥٥﴾ ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتۡهُم مُّصِيبَةٞ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ ﴿١٥٦﴾ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ صَلَوَٰتٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَرَحۡمَةٞۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُهۡتَدُونَ ﴿١٥٧﴾﴾ [البقرة].

(1) The previous source (1/462), and see also: *Almajales Alfakhira* by Abdel Husain Al-Mousawi (page 85) and *Daerat Al-Maarefe Sheeiya* (8/264).
(2) *Albedaya and Annehaya* by Ibn Katheer (6/616) *Almaarefa* Publishing House Beirut.

and his people, and Moses observed fast out of gratitude. [part of Hadith narrated by Muslim].

The fast of Ashura in the first matter -before imposing Ramadan- was a duty, and when the fast of Ramadan was obliged, the fast of Ashura became not obligatory but remained desirable, but the Prophet (Prayer And Peace Be Upon Him) wanted us to disagree with the Jews fasting on Ashura, the Messenger of Allah (Prayer And Peace Be Upon Him) had said: **«If I live till the next (year), I would definitely observe fast on the nineth»** [Narrated by Muslim (1134)].

But Allah destiny that a next year did not come, until the Messenger of Allah (Prayer And Peace Be Upon Him) died.

The understanding of the companions (May Allah Be Pleased With Them) was the necessity to do the opposite of what the Jews do in our fasting for Ashura.

Hakam bin al-'Araj reported: I went to Ibn 'Abbas (May Allah Be Pleased With Both Of Them) and he was reclining using his mantle as a pillow near the fountain of Zamzam. I said to him: Tell me about fasting on Ashura. He said: When you see the new moon of al-Muharram, then count the (days) and observe fast on the nineth. I said to him: Is it how the Messenger of Allah (Prayer And Peace Be Upon Him) observed the fast? He said: Yes. [Narrated by Muslim (1133)].

4- And on the tenth day of al-Muharram marks the death of the son of the daughter of the Messenger of Allah (Prayer And Peace Be Upon Him) Al-Husain bin Ali (May Allah Be Pleased With Both Of Them), the son of Fatima (Zahra) the mistress of all the ladies of Paradise (May Allah Be Pleased With Her), and he was betrayed by the Shiites people of Iraq after they gave him the pledge of allegiance, and sent messages to him for this, until twelve thousand books were collected to him(1), but the Shiites of Iraq broke after that his allegiance, and betrayed his protection, and sent him to his opponent, Al-Husain (May Allah Be Pleased With Him) has said to his companions -after the news of murdering Muslim bin Aqeel (May Allah Bestow His Mercy Upon Him) reached him-: «It has reached us a terrible news, the murdering of Muslim bin Aqeel, and Hani bin Urwa, and Abdullah bin Yaktar, and our supporters have failed us, so any one who likes departure can do this with no sin and

(1) See: *Mountahal Amal fi Tareekh Ennabeye Walal* (1/430) Islamic Publishing House Beirut Year 1414H.

The Opening
by Editor -in- Chief

Praise be to Allah the Lord of the worlds, and prayer and peace be upon our prophet Muhammad and his family and all his companions, furthermore:

It agrees the Issue number Twenty-one of the Journal of Scientific Islamic Research several occasions, including:

1- The completion of a past Hijri year, and the entrance of a new Hijri year, and it behooves the Muslim to stand with himself in views of the Muslim New Year (Hijri year), reviewing the history of one year ago, and drawing for himself the landmarks of a new history, taking benefit from what run out, and correcting his negligence, taking into account the situation and the characteristics of time, that what ever has passed away does not come back.

2- The entrance in the month of Allah al-Muharram, a virtuous month that the Messenger of Allah (Prayer And Peace Be Upon Him) urged us to seize by his saying: **«The most excellent fast after Ramadan is Allah's month al-Muharram, and the most excellent prayer after what is prescribed is prayer during the night»** [Narrated by Muslim (1163)].

3- The tenth day of al-Muharram, the day when Allah drowned Pharaoh and his soldiers, and Allah saved Moses and those with him.

Ibn Abbas (May Allah Be Pleased With Both Of Them) reported that when Allah′s Messenger (Prayer And Peace Be Upon Him) came to Medina, he found the Jews observing the fast on the day of Ashura. They (the Jews) were asked about it and they said: It is the day on which Allah granted victory to Moses and (his people) Bani Isra′il over the Pharaoh and we observe fast out of gratitude to Him. Upon this the Apostle of Allah (Prayer And Peace Be Upon Him) said: **«We have a closer connection with Moses than you have»**, and he commanded to observe fast on this day. [Narrated by al-Bukhari (4737), and Muslim (1130)].

In another narration, they said: It is the day of great (significance) when Allah delivered Moses and his people, and drowned the Pharaoh



IN THE NAME OF ALLAH, THE BENEFICENT, THE MERCIFUL

The Islamic Academic Quest Journal
Publication Guidelines

In the course of providing an opportunity to scholars and searchers to benefit from academic quests and searches, the journal's management is delighted to publish the submitted researches provided that:

1. The research is specialized in a scholarly issue, or an Islamic calamity – a current case accident.
2. The research should be characterized by its academic elements, originality, and seriousness, with authentication of: sources, Hadiths, and verses of Quran.
3. The research should be new and not previously published; it also should not be an extract of a thesis.
4. Works should not exceed 48 pages nor fall behind 16.
5. Paper size should be of an A4, with font size = 16, and a font style of (Traditional Arabic).
6. The work marked by the previously mentioned characteristics should be sent on a CD-Rom to the journal's address.
7. The writer will enclose an English translated abstract of one to two pages.
8. An introduction of the author should be provided alongside his detailed personal address.
9. Works are evaluated by arbiters before publication. The author will be notified about the result of this evaluation.

Please note that:

- It is not necessary that the journal will adopt and publish every work it receives.
- Typescripts of rejected researches will not be returned to their authors.
- Views expressed in the journal represent those of the writers.

مجلة البحث العلمي الإسلامي

The Islamic Academic Quest journal

البحث العلمي الإسلامي

A Periodical, Published by **The Central Office For Islamic Academic Quest journal**

correspondence may be addressed to:
Editor-in-Chief
P.O.Box: 208 Tripoli - Lebanon

Tel-Fax: 009616471788
E-mail: albahs_alalmi@hotmail.com

Order Of Payments To: Bank Al-Barakah - Tripoli - Lebanon - Account No. : 13903

مجلة
البحث العلمي الإسلامي



The Central Office for
Islamic Academic
Quest

مجلّة إسلاميّة علميّة محكّمة

Temporarily Issued Every Six Months - Eight Year - Issue No. 21 -1433 H/ 2011

The Islamic Academic Quest Journal

A Periodical Published by:
**The Central Office for
Islamic Academic Quest**

Eight year 1433H / 2011 Issue No. 21